رول ماير

ترجمة
أحمد صادق سعد

الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة

عن فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢

بحث فى الطابع العلمى والسياسى للمنهج

الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة
عن فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢
بحث في الطابع العلمي والسياسي للمنهج

رول ماير

ترجمة: أحمد صادق سعد

- هذا الكتاب تعريب لمخطوط المؤلف: A :١٩٥٢ – ١٩٣٥ Contemporary Egyptian Historiograph & Of The Period Study Of Its Scientific And Political Character & By: ROEL MEIJER & Amsterdam ١٩٨٥
- تم إصدار هذا الكتاب بالتعاون مع المعهد الهولندي للآثار المصرية والبحوث العربية بالقاهرة ،
- الناشر: دار شهدي للنشر ١٧ شارع إسماعيل محمد – الزمالك
- ملحوظة: ليس المترجم مسئولاً عن الآراء التي تضمنها هذا الكتاب.

المحتويات

تمهيد

الفصل الأول: الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لأزمة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢

الفصل الثاني: الخلفية السياسية لأزمة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢

الفصل الثالث: التطورات السياسية في فترة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢

الفصل الرابع: الحكومة الوفدية الأخيرة وفشل النسق الليبرالي

الفصل الخامس: الحركة الشيوعية وفشل الثورة

الفصل السادس: مصر الفتاة: حركة سياسية فاشية أم ثورية؟

الفصل السابع: الإخوان المسلمون وخيانة الثورة

خاتمة

ملاحظات

المراجع العربية

المراجع باللغات الإفرنجية

تمهيد

يتعلق هذا الكتاب بثلاثة موضوعات مترابطة ترابطاً وثيقاً. الموضوع الأول هو الصفة العملية للمنهج المصري لكتابة التاريخ. وإلي فترة قريبة، كانت الدراسات التاريخية المصرية تلقي التجاهل التام ـ بل ما هو أسوأ من ذلك، تلقي الاحتقار ـ من طرف الدراسات التاريخية الغربية. واعتقادي أن هذه العنجهية ليس لها ما يبررها. الموضوع الثاني لهذه الدراسة هو المضمون الإيديولوجي للدراسات التاريخية المصرية. فالسبب الذي من أجله يتجاهل أكثر المؤرخين الغربيين هذه الدراسات أنها منحازة سياسياً، فيفترض بالتالي أنها عديمة القيمة. وسوف يبين هذا البحث أن المؤرخين المصريين ملتزمون بالفعل إزاء إيديولوجيات سياسية معينة، غير أن هذا لا يعني ضمناً أن كتاباتهم التاريخية عديمة القيمة، بل علي العكس. وأعتقد أن البحث العلمي والالتزام السياسي ليس بأمرين متناقضين. فكل كتابة تاريخية ـ سواء كانت غربية أو مصرية ـ كتابة إيديولوجية إلي درجة معينة، لأن أساسها الزمن والمكان والطبقة. وعليه، فإن إدانة المنهج المصري لكتابة التاريخ لأنه منهج إيديولوجي أمر يظهر افتقاراً إلي معرفة الذات، بالإضافة إلي أنه يجانب النقطة الرئيسية.

ففي بلد مثل مصر، ليس المؤرخون بأناس يستغلون بأبحاثهم معزولين عن سائر المجتمع. فأكثرهم مشترك اشتراكاً شديداً في التطورات السياسية، وينعكس هذا في أعمالهم والحقيقة أن هذه المشاركة السياسية هي التي تجعل الدراسات التاريخية مثيرة للاهتمام بدرجة كبيرة، وذلك لأن المنهج المصري لكتابة التاريخ ـ نظراً لطبيعة صفته العلمية ـ لا يأتي فقط بنظرة عميقة جديدة إلي العمليات التاريخية، وإنما يلقي أيضاً ـ بسبب ارتباطه السياسي ـ ضوءً جديداً علي العمليات الإيديولوجية الخاصة بالتيارات السياسية الحديثة التي ينتمي إليها المؤرخون المصريون. والصراع السياسي لا يتعلق فقط بالتطورات اليومية أو بالاتجاه الذي ينبغي أن يتخذه البلد في المستقبل، بل يتعلق أيضاً بالماضي. فكل تصور للمستقبل مبني علي تصور للماضي. وبسبب طبيعة أعمالهم ذاتها، يضطر المؤرخون أن يسندوا هذا التصور المستقبلي عن طريق دعم الموقف الإيديولوجي للتيار السياسي الذي ينتمون إليه. يعملون هذا بقيامهم بالبحث التاريخي وبالتنقيب عن المادة التاريخية، وبنشرها في كتب ومقالات بمجلات وصحف حزبية. وسوف يكون المضمون العلمي لما يكتبون علي مستوي من التخصص رفيع أو بسيط طبقاً للوسيلة التي يختارونها. فالعلاقة المتبادلة بين البحث العلمي والإيديولوجية هي التي تقدم المفتاح لإدراك المنهج المصري لكتابة التاريخ.

يعود السبب الذي جعلنا نختار الدراسات التاريخية عن فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ إلي أن هذه الدراسات تلقي ضوءً علي جميع السمات السالفة الذكر للمنهج التاريخي المصري.

فجميع التيارات السياسية الأساسية الموجودة اليوم في مصر لها جذورها في فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ أو نضجت فيها. وكون هذه التيارات السياسية قد أخمدت لمدة تزيد علي عشرين عاماً يزيد من قيمة المهمة العلمية والأيديولوجية التي تولاها المؤرخ. وكذلك، فإن الاهتمام الذي يبديه المؤرخون بفترة

١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ إنما يشير إلي مدي الاستمرارية القائمة بين هذه الفترة وبين السبعينيات والثمانينات. أن إظهار هذه الاستمرارية والدور الذي يلعبه المؤرخ فيها لهو الموضوع الثالث لهذا البحث.

مع انقلاب الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ الذي قام به الضباط الأحرار، بدا وكأن مصر قد دخلت عهداً جديداً. و في السادس عشر من يناير ١٩٥٣، بدا وكأن النظام القديم قد تم دفنه نهائياً، إذا اعتبرت جميع الأحزاب غير شرعية وألغي النظام البرلماني. وحاول الضباط الأحرار بعد ذلك أن يمحوا النظام القديم من الذاكرة. أقيمت الديكتاتورية وجاءت تنظيمات سياسية متتالية من المفروض أن تعبيرها عن إرادة الشعب أفضل مما قامت به الأحزاب السياسية في النظام السابق. في السياسة الخارجية، جاءت أفكار جذابة ـ مثل الوحدة العربية وعدم الانحياز ـ لتحل محل الو طنية الضيقة ـ التي كانت سائدة من قبل.

هذا في حين أن تأميم الصناعة الكبيرة والإصلاحات الزراعية والأخذ بالاقتصاد المخطط أعطت الشعب أملاً في مستقبل زاهر.

بعد انقضاء خمس عشر سنة علي وفاة عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠، ظهر أن الذي تبقي من هذه المثل العليا ليس كثيراً. فقد نما القطاع الخاص في الاقتصاد علي حساب قطاع الدولة، وأبطلت الإصلاحات الزراعية، وحلت ديمقراطية محصورة محل آخر منظمة سياسية شكلت علي هيئة كتلة واحدة، وهي الاتحاد الاشتراكي. و في سياستها الخارجية، عادت مصر إلي حظها السابق والتمركز علي الذات، وأصبحت ـ أكثر من أي يوم مضي ـ تعتمد علي المعونة الخارجية وجزءً راسخاً من النسق الرأسمالي الغربي يتضح من هذه الأمثلة أن ثورة ٢٣ يوليو لا تشكل نقطة تحول كبري في التاريخ المصري الحديث كما كان عليه أمل الكثيرين وقت قيام هذه الثورة وكما صورها الإيديولوجيون منذ ذلك الحين. وإذا نظرنا إلي التطورات السياسية التي طرأت خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، بدا لنا أن ثمة ما يبرر الافتراض أن الفترة السابقة ـ فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ وليست الفترة الناصرية ـ هي نقطة التحول الرئيسية في التاريخ المصري الحديث. هذا ما تؤكده أيضاً الدراسات التاريخية المصرية. ويبدو أن التاريخ المصري يكمل في السبعينيات في أشكال عديدة، ما تركه جانباً في عام ١٩٥٢.

لا تقف فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ وحدها، وإنما هي جزء ما يسمي بالفترة الليبرالية التي تبدأ بثورة ١٩١٩ وتنتهي في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢. كانت الفترة بكليتها يسودها الوفد الذي قاد ثورة ١٩١٩ ضد الاحتلال البريطاني وجسد المطامح الو طنية للشعب المصري. وكانت البرجوازية المتعربة تسود الوفد والأحزاب السياسية الأخرى التي انتمت إلي الديمقراطية الليبرالية.

وجعل دستور ١٩٢٣ السيطرة السياسية والاقتصادية لهذه الطبقة أمراً رسمياً. وتمثل سنة ١٩٣٦ نقطة انكسار في هذه الفترة بكليتها، بمعني أنه برزت في المقدمة منذ ذلك الوقت قوي معارضة رفضت النظام السياسي والاقتصادي السائد.

رغم أن الإخوان المسلمين تأسسوا قبل ذلك ـ في ١٩٢٨ ـ وأن مصر الفتاة تأسست في عام ١٩٢٣، إلا أن هاتين الهيئتين لم تبدأ في القيام بدور سياسي ذي أي أهمية إلا في ١٩٣٦. فقد رفض الإخوان المسلمين النسق السياسي الدنيوي والمؤسس علي دستور ١٩٢٣. واتجهت مصر الفتاة اتجاها مضاداً لسياسات

التسوية التي قادت الوفد إلي التوقيع علي معاهدة الصداقة والتحالف الإنجليزية المصرية لعام ١٩٣٦. تميزت إيديولوجية مصر الفتاة بوطنية قصوي مختلطة بثيمات إسلامية وفاشية. وبعد ١٩٤٥، لحقت بالقوي المعارضة الحركة الشيوعية التي تأسست أصلاً في العشرينيات ولكنها لم تبرز إلا في ١٩٤٥. ومع عودة الحركة الشيوعية إلي الظهور، اكتمل الطيف السياسي الذي يسود الحياة السياسية حتي اليوم.

ليست فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ بنقطة انكسار بمعني الانقطاع الفجائي عن الماضي، بقدر ما هي محور تدور حوله الفترتان السابقة واللاحقة. في وقت واحد، كانت هذه الفترة ذروة التطورات السياسية والاجتماعية الاقتصادية التي جرت في الفترة السابقة، كما كانت رد فعل لهذه التطورات وإشارة إلي الفترة التالية، فترة عبد الناصر. والناصرية ذاتها لم تكن إيديولوجية أصيلة، إذا انحدرت سمات مميزة كثيرة فيها من الأيديولوجيات التي نمت في فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢. الإصلاحات الزراعية وتأميم الصناعات الكبيرة وإقرار العدالة الاجتماعية والوحدة العربية، هذه جميعاً كانت مبادئ أساسية لمواقف إيديولوجية سابقة. والفرق الوحيد الذي بين الناصرية وبين هذه الإيديولوجيات أن الناصرية كانت خليطاً وهجيناً منها، وكانت تملك دولة لتطبيقها.

رغم أن عبد الناصر أشتق أيديولوجيته من هذه الإيديولوجيات السابقة، فقد بقيت العلاقات بينه وبين تلك التيارات السياسية متوترة إن لم تكن عدائية تماماً. وقد رحب جزء معين من قيادة هذه التيارات وأعضائها بالثورة، وتبوأ بعضهم مناصب في البيروقراطية وحزب الدولة. ومن جهة آخري، حاول جزء آخر أن يستمر بصورة غير قانونية في نشاطه السياسي المستقل رغم القمع الهائل الذي تعرض له. من بين جميع الأحزاب السياسية التي ظهرت قبل ١٩٥٢، كانت مصر الفتاة أشدها ميلاً إلى الاندماج في النظام الجديد لأن أيديولوجيتها كانت أقرب إليه. أما الحركة الشيوعية، فقد انتقلت إلي السرية عندما قبل عبد الناصر عن رضا التأييد الذي عرضه الاتحاد السوفيتي ورفض مع ذلك أن يسمح بوجود حركة شيوعية مستقلة. ولم تقترب الحركة الشيوعية من نظام عبد الناصر إلا بعد إقرار الميثاق الوطني والإجراءات الاشتراكية في عام ١٩٦٢. و في ١٩٦٥. أعلن الحزب الشيوعي أن مصر "دخلت المرحلة الاشتراكية للتطور"، فحل نفسه بالتالي وأندمج في الاتحاد الاشتراكي، و في نفس السنة، وضعت تحت تصرف الماركسيين والمثقفين اليساريين مجلتان هما الطليعة والكاتب، حتي يقوموا "بإثراء" و"تصحيح" الثورة بمقالاتهم. ومن بين جميع التيارات السياسية السابقة، كان الإخوان المسلمين الذين تعرضوا لأشد أنواع القمع وحشية. و في أول الأمر، أستثني الإخوان من قرار إلغاء الأحزاب علي أساس الاعتراف بهم كتنظيم غير سياسي. غير أن الحلف الضمني بينهم وبين الضباط الأحرار كان لابد من أن ينهار. في يناير ١٩٥٤ صدر أمر حل جماعة الإخوان المسلمين، ثم مورس عليها قمع عنيف بعد أن حاول أحد أعضائها الاعتداء علي حياة عبد الناصر في ٢٦ أكتوبر.

وقامت موجة قمع ثانية عام ١٩٥٦ عندما اكتشفت مؤامرة موجهة ضد النظام. وقمع الوفد لاعتباره رمزاً للنظام السابق ومسئولاً عن عيوبه. وحوكم عدد من أعضائه أمام محكمة ثورية وصدرت ضدهم أحكام بالسجن، وكان منهم فؤاد سراج الدين، السكرتير الأخير لهذا الحزب ووزير الداخلية في آخر وزارة وفدية.

غير أن نظام عبد الناصر لم ينجح أبداً في محو هذه التيارات السياسية، رغم القمع الذي مارسه عليها. فبعد ١٩٦٥ تم ضم ماركسيين ويساريين إلي الاتحاد الاشتراكي حيث استطاعوا أن ينشروا أفكارهم. وأستمر التيار الإسلامي في الوجود بدليل موجات القمع المتتالية ضده، وهذا رغم أن جماعة الإخوان نفسها تفككت. وبقيت أفكار الوفد الليبرالية حية في صفوف البرجوازية التي ازداد اغترابها عن النظام الناصري بعد إقرار الميثاق الوطني. بل ومصر الفتاة نفسها ظلت قائمة بعد زوال الفترة الناصرية، وأتضح ذلك أثناء فترة السادات حينما أعيد تكوين هذا الحزب باسم مختلف.

كانت نقطة الضعف الأساسية في الناصرية أنها لم تقم من نفسها أبداً حزباً مستقلاً له أنصار حقيقيون في نظام ديمقراطي صالح للبقاء. كانت الإجراءات دائماً مملاة من أعلي، كما أن أحزاب الدولة المتتالية والمشكلة ككتلة واحدة لم تكن تُقام بحيث تحقق آمال الشعب بقدر ما كانت للحيلولة دون أي مبادرة سياسية مستقلة. ولأن الناصرية كانت دائماً إيديولوجية دولة، كان مصيرها مرتبطاً بمصير الدولة. ولذلك، فهزيمة الدولة المصرية علي أيدي الإسرائيليين عنت أيضاً أن يفقد الناس ثقتهم في الناصرية. وبعد أن توفي عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠، تفككت الناصرية إلي مكوناتها الأصلية. وليس من الصدف أن التيارات السياسية السابقة لعام ١٩٥٢ بدأت في نفس الوقت تعيد تنظيمها وتقوم مرة أخري.

ويجب، بطبيعة الحال، أن توضع التطورات الإيديولوجية في سياق العمليات السياسية والاقتصادية. وكانت سياسة التحول إلي الليبرالية الاقتصادية والسياسية التي أتبعها الرئيس أنور السادات تشكل في السبعينيات الخلفية لإعادة قيام الإيديولوجيات السياسية السابقة.

تبني السادات سياسة التحول إلي الليبرالية حتي يقيم لنفسه قاعدة جديدة تؤيده في صفوف البرجوازية، وهي الطبقة التي كانت ستفيد أكبر فائدة من تلك السياسة (المسماة بالانفتاح) التي تعلقت بالاقتصاد في المقام الأول. ومن قبل ذلك، أضطر عبد الناصر أن يخفف من قيود الاستيراد بعد هزيمة ١٩٦٧ غير أنه لم يحدث إلا في ظل السادات أن رفعت القيود عن المشروع الخاص. وحدث هذا في تردد بعد "حركة التصحيح" في ١٥ مايو ١٩٧١ ـ وهو اليوم الذي أنتصر فيه السادات علي منافسيه ـ ثم أسرعت عجلة الأمور بعد "ورقة أكتوبر" الصادرة في إبريل ١٩٧٤ ثبت السادات مركزه بصورة نهائية بعد حرب أكتوبر. كانت سياسة "الانفتاح" أو سياسة "الباب المفتوح" تستهدف جذب الاستثمارات من البلدان الغربية الغنية ومن الدول الخليجية التي جمعت مبالغ مالية ضخمة بعد حرب أكتوبر. ولأول مرة، لقي المشروع الخاص تشجيعاً علي حساب قطاع الدولة. غير أن أغلب نتائج سياسة "الباب المفتوح" كانت سلبية. فقد كانت هذه السياسة تفيد البرجوازية بشكل خاص، في حين أن الطبقات التي يعتمد داخلها علي المرتب أضارها التضخم الزاحف. وعندما بدأت عملية الديمقراطية، كانت نتائج العملية الاقتصادية قد سبقت وشكلت تهديداً لها.

استغرقت عملية التحول إلي الليبرالية السياسية وقتاً طويلاً جداً، وظلت غير واضحة حتي ١٩٧٦. خلال هذه الفترة، ظل الاتحاد الاشتراكي موجوداً وإن لم تكن له وظيفة حقيقية. و في هذه الأثناء، لم يقم له بديل. و في النصف الأول للسبعينيات، جرت مناقشات داخل منظمات سياسية واقتصادية مختلفة

حول مستقبل الاتحاد الاشتراكي، ولكنها لم تؤدي إلي نتائج حاسمة. أبدت نقابتا الصحفيين والمحامين تأييداً صريحاً لفك الاتحاد الاشتراكي في حين أن منظمات العمال والفلاحين وقفت تريد المحافظة عليه. وظل الاتحاد الاشتراكي يتعثر إلي أن عملية التحول إلي الليبرالية أخذت فجأة تسرع من خطاها في نهاية ١٩٧٦ وبداية ١٩٧٧. فخلال هذه الفترة الزمنية القصيرة، ثم تفكيك الاتحاد الاشتراكي واستبداله بنظام متعدد الأحزاب. في البداية، قسم الاتحاد الاشتراكي إلي ثلاثة منابر كان من المفترض أن تمثل "اليمين" و"الوسط" و"اليسار" داخل الطيف السياسي، وفي أكتوبر ١٩٧٦ أجريت الانتخابات البرلمانية الأولي. وبعد ذلك سمح للمنابر الثلاثة في الثاني من يناير بالتحول إلي أحزاب سياسية كاملة القسمات. غير أن الوضع الاقتصادي حال دون أن تستمر الحرية السياسية النسبية التي قامت فيما بين خريف ١٩٧٦ ويناير ١٩٧٧. ففي يوم ١٨ يناير أعلنت الحكومة ـ تحت ضغط صندوق النقد الدولي ـ زيادة في أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية، فقامت علي أثرها أعمال شغب واسعة في شوارع القاهرة.

إن الطبيعة المصطنعة لقيام نظام التعدد الحزبي في السبعينيات تدل علي الفرق الرئيسي بينها وبين فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢، ويكمن هذا الفرق في السلطة الهائلة التي اكتسبتها الدولة. أثناء الفترة الليبرالية، كانت السلطة السياسية مقسمة بين البريطانيين والملك والوفد. وكان البريطانيون والملك الجانب الأقوى غير أن أحداً منهما لم يكن قد وصل إلي حد احتكاره الكامل للسلطة السياسية، وبقي الوفد دائماً خصماً قوياً من المستطاع إبقاءه بعيداً عن الحكومة إلي ما لا نهاية. وتغير الوضع فور ثورة ٢٣ يوليو، حينما ألغيت الأحزاب السياسية واستبدلت بأحزاب دولة لم تكن في الحقيقة سوي امتداداً للدولة نفسها. ورغم إقامة النظام الحزبي التعددي مرة آخري في السبعينيات علي أيدي السادات، إلا أن شيئاً لم يتغير في الحقيقة بهذا الصدد. كان الحزب الوطني الديمقراطي ـ الذي انبثق من "الوسط" ـ هو حزب الدولة. وكان كل من السادات ثم مبارك قائداً لهذا الحزب ـ ووضعت تحت إمرته جميع تسهيلات الدولة. أصبح هذا واضحاً تماماً أثناء الانتخابات البرلمانية الأولي، عندما كانت الأحزاب السياسية لم تزل "منابر". فحصل "الوسط" علي ٢٨٠ مقعداً من مجموع المقاعد البالغ ٣٥٢ مقعداً، في حين أن "اليمين" و"اليسار" حصلا علي مقعدين و١٢ مقعداً. أما باقي المقاعد، فكان من نصيب المستقلين. وأتضح أيضاً أن سلطة "الحزب الحاكم" سوف تبقي دون مساس عندما أعلنت الشروط الواجب توافرها لتأسيس أحزاب جديدة في مايو ١٩٧٧. فكان من البداهة أن الدولة تنوي المحافظة علي سيطرتها الكاملة علي الحدود المفروضة علي العملية الديمقراطية. وقد فرضت قيود جديدة بعد شغب يناير وخاصة بعد رحلة السادات إلي القدس في نوفمبر ١٩٧٧.

كان بديهياً أن عودة النظام البرلماني لم تكن تصدر عن حب السادات الخاص للديمقراطية، بل السبب أن هذه العودة مكنته من توسيع سلطته بجذب التيارات السياسية إلي ساحة مكشوفة والاستفادة من اصطدامها ببعض. وإذ ضمن حزب الدولة لنفسه أغلبية ساحقة في البرلمان ولم تمنح المعارضة إلا حرية حركة مقيدة تقييداً شديداً، فإن الشكل الذي اتخذته بالتالي الديمقراطية أعطي السادات فرصة كاملة لتزييف الأوضاع واستمالة الجمهور إليه في مكر ودهاء. في بداية السبعينيات، أثبت السادات أنه أستاذ

في تكتيك "فرق تسد" عندما أفرج عن أفراد من جماعة الإخوان المسلمين ومن المجموعات الإسلامية الأصولية لكي يستخدمهم ضد المعارضة اليسارية في الجامعات. وبعد تفكيك الاتحاد الاشتراكي، طبق السادات نفس التكتيك علي ضرب التجمع، وهو الحزب الذي انبثق من "الجناح اليساري" في الاتحاد الاشتراكي. وفي أول الأمر، حاول السادات أن يمنع الناصريين والماركسيين من الانضمام إلي حزب واحد. لكنه، بعد أن فشل في هذا، بذل جهده لتقويض هذا الحزب باستخدامه ككبش فداء كل مرة كان السادات يفشل في سياسته. وكان من بين التهم التي وجهت إلي حزب التجمع أنه نظم أعمال الشغب التي قامت في يناير ١٩٧٧ حول أسعار السلع الغذائية.

رغم اختلاف الأوضاع السياسية بين السبعينيات وفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢، فثمة استمرارية ملفتة للنظر في التيارات السياسية الموجودة في الفترتين. فإذا صرفنا النظر عن حزب الأحرار الاشتراكي (الذي انبثق من "يمين" الاتحاد الاشتراكي)، وعن الحزب الوطني الديمقراطي ـ وكلاهما ثمرة لسلطة الدولة ـ أمكننا أن نتقص آثار جميع الأحزاب والتيارات السياسية الأصيلة في فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ الماضية. ونجد أدلة علي هذا في برامجها وقادتها وأنصارها، وكذلك في معارضتها لنظام السادات.

في السبعينيات، كان الذي يقود الإخوان المسلمين هو عمر التلمساني، وهو من الأعضاء البارزين في الجماعة قبل أن يصدر أمر حلها في ١٩٥٤. وأصبحت جماعة الإخوان والمجموعات الإسلامية الأكثر جذرية تعارض نظام السادات معارضة متزايدة، إذا أتضح أكثر فأكثر أنه غير راغب في تطبيق الشريعة تطبيقاً كاملاً. صارت القطيعة التامة بين النظام وبين الحركة الإسلامية بعد رحلة السادات إلي القدس، تلك الرحلة التي اعتبرت خيانة للإسلام. وأتت المعارضة الرئيسية داخل البرلمان من حزب التجمع. ومثلما كان الحال بالنسبة للتيارات السياسية الأخرى، كان يقود هذا الحزب أحد أفراد "الحرس القديم"، وهو خالد محيي الدين الذي كان عضو في حدتو و في تنظيم الضباط الأحرار قبل ١٩٥٢. وكانت حدتو واحدة من أهم المجموعات الشيوعية التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أعتمد حزب التجمع علي أيديولوجيتها، وليس من المستغرب أن تكون نشاطات حزب التجمع متجهة في أغلبها للدفاع عن المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في ظل عبد الناصر، إذ أنها كانت أيضاً أهداف الحركة الشيوعية.

إن ظهور حزب الوفد مرة أخري في يوم ٤ فبراير ١٩٧٨ يثبت أن التيارات السياسية القديمة لم تمت. ولكن عودة الوفد لا تشير فقط إلي استمرارية هذه التيارات، بل تبين أيضاً أن القضايا السياسية الأساسية لفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ لم تحسم بعد حتي الآن. أقيم الوفد الجديد علي يد فؤاد سراج الدين، وهو نفس الرجل الذي كان آخر سكرتير عام للحزب والذي حكمت عليه الثورة بالسجن. فأصبح في ١٩٧٨ قائد الوفد الجديد. وتنتمي أيضاً نسبة كبيرة من باقي قيادة الحزب إلي الوفد القديم. التناقض البَين بشأن الوفد الجديد أنه يمثل أكبر تهديد للحكومة لأنه يؤيدها في سياستها الخارجية والاقتصادية. فقبل ١٩٥٢، كان حزب البرجوازية، وهي نفس الطبقة التي كان الحزب الوطني الديمقراطي يأمل أن يجد قاعدة له فيها. وأن الحماس الذي أستقبل به برنامج الوفد الجديد ـ وهو برنامج يطالب

بإصلاحات ديمقراطية بعيدة المدي مثل انتخاب الرئيس ومسئولية أكبر للبرلمان ـ بالإضافة إلي أنه بزغ من خارج النظام السياسي وليس من الاتحاد الاشتراكي ـ هذه أمور لم تكن تبشر الحكومة بالخير. غير أن الوفد الجديد قد قمع قبل أن تتاح له الفرصة لكي يصبح منافساً حقيقياً للحكومة. فالسادات نظم استفتاء كان علي الناس فيه أن يعبروا عن رأيهم في الأمرين الآتيين:

- حق السياسيين الذين أدينوا لدورهم في إفساد النظام السياسي، في الاشتغال بالسياسة مرة آخري.
- حق الملحدين في العمل السياسي.

بطبيعة الحال، كان السؤال الأول موجهاً ضد الوفد الجديد وقائده. أما السؤال الثاني فكان موجهاً ضد التجمع الذي يقال عنه أن صفوفه تعج بالملحدين. و في بداية يونيو، أوقف الوفد الجديد نشاطه، كما أوقف حزب التجمع جريدته بعد أن أصبح صدورها من المستحيلات.

أراد السادات أن يحافظ علي المظاهر الديمقراطية المطلوبة للانتخابات العامة التالية، فشجع تأسيس حزب جديد كلفه بمهمة المعارضة الملتزمة. غير أن هذه الخطة أيضاً انتهت إلي لا شيء. فحزب العمل الاشتراكي الذي تولاه إبراهيم شكري لم يصبح أداة في يد السادات. كانت جذور هذا الحزب تعود إلي مصر الفتاة التي صارت الحزب الاشتراكي بعد ١٩٤٩. وكان إبراهيم شكري أحد قادة هذا الحزب والوحيد من أعضائه الذي دخل البرلمان عام ١٩٥٠. وأحتفل بالذكري الخمسين لتأسيس الحزب في ١٩٨٣. و في الانتخابات العامة التي أجريت في أكتوبر ١٩٧٨، حصل الحزب الاشتراكي علي ٢٩ مقعداً (وخسر حزب التجمع مقعدين في حين أن الحزب الوطني الديمقراطي حصل علي ٣٢٠ مقعداً من مجموع المقاعد البالغ ٣٩٢ مقعداً). وأعطي هذا قاعدة في البرلمان لحزب العمل أستطاع فيها أن ينقد سياسة السادات الاقتصادية والسلامية. وفي سبتمبر ١٩٨١، أدرك السادات أن العملية الديمقراطية ـ كما تصورها ـ قد فشلت، فألقي القبض علي جميع معارضيه. وفي يوم ٦ أكتوبر، اغتالته جماعة الجهاد الإسلامية.

لم يلغ خليفة السادات ـ مبارك ـ الديمقراطية المحدودة. بل علي نقيضة ذلك، أعطيت المعارضة الشرعية ـ باعتبارها متنفساً للشكوى السياسية ـ الأفضلية علي الحركة الإسلامية التي دفع بها إلي السرية. وأقل ما يمكن أن يقال عن المعركة الانتخابية في مايو ١٩٨٤ أنها كانت واحدة من أوسع المعارك حرية التي شهدتها البلاد منذ عقود مضت. بل سمح للوفد الجديد بزعامة فؤاد سراج الدين الاشتراك فيها. غير أن القانون الانتخابي الجديد حال دون أن تعكس نتيجة الانتخابات صورة حقيقية للتأييد الذي لقيته الأحزاب المختلفة من الشعب.

كان هدف هذا الملخص المقتضب للتطورات السياسية الرئيسية خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، أن يوفر خلفية تفهم الدراسات التاريخية المصرية عن فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢. وتبين هذه الخلفية أن التأثير السياسي علي الكتابات التاريخية لابد من أن يكون كبيراً في بلد مثل مصر. بل المتوقع أن يزداد هذا التأثير شدة نظراً لعودة التيارات السياسية القديمة إلي الظهور. فسوف تنعكس علي الكتابة التاريخية حدة الخلافات السياسية بين هذه التيارات وبين النظام من جهة، وكذلك شدة الخلافات بين هذه التيارات وبعضها من جهة آخري، فهي تيارات متباينة وكثيراً ما تكون متعارضة تمام التعرض. والسبب أن النظام الناصري لم يقو علي استيعاب هذه التيارات السياسية الأساسية التي

تأسست في فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢، وأن جميع الخيارات القديمة بدت مفتوحة مرة أخري في السبعينيات مع التحول إلي إضفاء الليبرالية علي العملية السياسية.

يشترك المؤرخون في هذه الحوارات السياسية باعتبارهم باحثين علميين وكذلك كأعضاء في المجتمع ملتزمين سياسياً. وتوحي الطبيعة المزدوجة للمؤرخ أن هذين الجانبين فيه يتطابقان تطابقاً حتمياً. فكل كتابة تاريخية أيديولوجية بمعني أنها تتم في فترة معينة ومكان معين وتمثل آراء طبقة معينة. وبدورها، تنعكس هذه العوامل الإيديولوجية انعكاساً أضيق في إيديولوجية التيارات السياسية. والمدي الذي يتأثر به المؤرخون بهذه التيارات السياسية يحدد المضمون الإيديولوجي فقط بأنه من أن تكون الموضوعات التي يختارها المؤرخون والتفسير الذي يقدمونه للتطورات التاريخية، وكذلك تناولهم ووجهة نظرهم النظريان العامان ـ نقول أن يكون هذا كله متأثراً بالإيديولوجية السياسية. ولا يحدث إلا في بعض الأحوال القليلة أن يصبح هذا التأثير غير مشروع، وهو عندما يصير العلم خاضعاً تمام الخضوع للإيديولوجية السياسية. ففي هذه الأحوال يفقد المؤرخ قدراته النقدية، ويكف عن أن يكون باحثاً علمياً. الأغلب أن يحدث هذا عندما يكون تطور أو حادث تاريخي معين مثيراً للخلاف إلي درجة أن صلاحية الإيديولوجية التي ينتمي إليها المؤرخ تبدو غير أكيدة. ويتوقف هذا أيضاً علي الوسيلة التي يختارها المؤرخ لنشر أفكاره. ثمة ثلاث مستويات لهذا النشر: المستوي العلمي، والمستوي الصحفي، والمستوي الدعائي. وكل منها يحدد نسبة الخلط بين المضمونين العلمي والإيديولوجي الأضيق. وعليه، فالمؤرخون يقوَون بشكل عام التيار السياسي الذي ينتمون إليه بواسطة عملهم العلمي. غير أنهم يصيرون أيديولوجيين هم أنفسهم عندما يخضع عملهم العلمي هذا كل الخضوع لمصالح التيار السياسي الذي يناصرونه. ويتوقف هذا علي درجة الخلاف التي يثيرها الموضوع وعلي الوسيلة التي يخترها المؤرخ لنشر رأيه.

سوف يتناول هذا البحث تيارين من التيارات السياسية الأربعة الموجودة، وهما التيارين الوفدي والماركسي. وأما مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين، فلن يمثلهما المؤرخون الخاصون بهما لأنني لم أكن أعلم ـ ساعة كتابة هذا البحث ـ أن هذين التيارين السياسيين لهما مؤرخون بارزون. ومع ذلك، فسوف يأتي ذكرهما باستمرار أثناء الحديث، لأن الصورة التي يقدمها تيار سياسي ما عن خصومه هي التي تسلط الأضواء علي السمات المميزة لأيديولوجيته ذاتها.

إن عبد العظيم رمضان ومحمد أنيس هما أهم المؤرخين المنتمين إلي التيار الوفدي في الدراسات التاريخية المصرية. ويتفق الأثنان مع صورة المؤرخ العلمي والملتزم سياسياً التي وصفناها قبلاً. وكل منهما أستاذ، عبد العظيم رمضان في جامعة بنها، ومحمد أنيس في جامعة عين شمس بالقاهرة. وبالإضافة، فكل منهما نشط سياسياً.

أكتسب رمضان شهرة واسعة بعمله الكبير "تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلي سنة ١٩٣٦"[١] الذي يركز علي الدور الذي لعبه الوفد في الحركة الوطنية أثناء هذه الفترة. وصدر ملحقاً لهذا

---

١ تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلي سنة ١٩٣٦، (القاهرة، ١٩٦٨).

الكتاب يعالج الحركة الوطنية حتي عام ١٩٤٨[٢] وإلي جانب هذين العملين، أصدر عبد العظيم رمضان أيضاً أعمالاً عديدة أخري تتناول مشاكل نظرية في المنهج المصري لكتابة التاريخ[٣] و في تاريخ الأفكار[٤]. كتب محمد أنيس مؤلفات عديدة عن الأحداث التاريخية التي لعب فيها الوفد دوراً كبيراً[٥]. وبالإضافة، فعملا المؤرخين نشرا بصورة منتظمة في المجلتين الشهريتين الطليعة والكاتب، بل كان محمد أنيس عضواً في مجلس تحرير مجلة الكاتب. وكذلك نشر الاثنان مقالات عديدة في الجرائد اليومية وفي مجلة روز اليوسف الأسبوعية. وأخيراً، فقد كتب عبد العظيم رمضان مقالات في صحيفة الوفد الجديد- الوفد- لأسباب دعائية.

كل من المؤرخين أستخدم جميع الوسائل التي تحت يده، علي المستويات العلمية والصحفية والدعائية. علي المستوي العلمي، يعتمد التفسير الوفدي للتاريخ علي البحث الدقيق الشامل. وعلي المستوي الصحفي لا تعالج في أغلب الأحوال إلا موضوعات محصورة. أما علي المستوي الدعائي، فالغرض لا يزيد عن معارضة الخصم. غير أن الخط الفاصل بين هذه المستويات أو المقالات دقيق جداً في أحوال كثيرة. فكثيراً ما يجد المرء في الأعمال العلمية أجزاء يتوقع عادة أن يجدها في جرائد حزبية. وكما سبقت الإشارة إليه، يحدث هذا عند تطورات أو أحداث تاريخية معينة مثيرة للخلاف الشديد. بالنسبة للوفد، فأشد الأحداث من هذا النوع هما حادثة الرابع من فبراير ١٩٤٢ وحريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢. وسوف نري في هذا البحث أن المستويين العلمي والدعائي بالنسبة للحادثتين متشابهان بدرجة كبيرة.

سوف يكون التيار الماركسي في منهج الدراسات التاريخية المصرية ممثلاً في رفعت السعيد. فهو - باعتباره الرجل الثاني في قيادة حزب التجمع - منشغل بالسياسة اليومية أكثر من عبد العظيم رمضان ومحمد أنيس. رفعت السعيد، بالتالي، يلعب دوراً أهم منهما كإيديولوجي حزبي. وأهم أعماله عبارة عن سلسلة من المؤلفات عن الحركة اليسارية في مصر بين ١٩٠٠ و١٩٦٠، وتتناول كل ما يمكن تصوره من مظاهر هذه الحركة بدءاً من تطور النقابات حتي موقف الحركة الشيوعية المصرية من القضية الفلسطينية[٦]. بالإضافة إلي هذه المؤلفات، فقد كتب سلسلة عن الشخصيات والتيارات السياسية التي لا تنتمي إلي الحركة اليسارية، وكذلك العديد من المقالات في الطليعة وعدداً لا يحصي من المقالات غير التاريخية في الصحيفة الحزبية للتجمع، الأهالي. ومثلما كان الحال بالنسبة للمؤرخين الوفديين، يوحَد رفعت السعيد في شخصه سمتي المؤرخ المصري: إلي جانب القيمة العلمية لعمله، فمن البداهة أن هذا العمل يقوم أيضاً بوظيفة الدعم لإيديولوجية حزب التجمع خاصة، والحركة اليسارية عامة. و في حين أن سلسلته عن تطور الحركة اليسارية تخدم هدف الكشف عن جذور الحركة اليسارية، فسلسلته

---

٢ "تطور الحركة في مصر من سنة ١٩٣٧ إلي سنة ١٩٤٨"، (بجلدان، بيروت، ١٩٧٤).

٣ أهم كتاب نظري ألفه رمضان هو: صراع الطبقات في مصر (١٩٣٧ - ١٩٥٢).

٤ "الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو" (القاهرة، ١٩٨١).

٥ سوف نتناول هنا عملية من أعمال محمد أنيس، هما: "٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي"، (القاهرة، ١٩٧٢) و"حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ علي ضوء وثائق تنشر لأول مرة"، (القاهرة، ١٩٧٢).

٦ صدرت الأعمال الآتية في هذه السلسلة: "تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر، ١٩٠٠ - ١٩٢٠"، "اليسار المصري، ١٩٢٥ - ١٩٤٠"، "الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥ - ١٩٤٨"، (القاهرة، ١٩٧٧)، "تاريخ المنظمات اليسارية المصرية، ١٩٤٠ - ١٩٥٠"، (القاهرة، ١٩٧٥)، "اليسار المصري والقضية الفلسطينية" لن يتم هنا إلا دراسة الأعمال التي تتعلق بفترة ١٩٣٦ - ١٩٥٢.

عن الشخصيات والتيارات السياسية غير اليسارية تقوم بوظيفة توضيح الخط الفاصل بين أيديولوجيته الخاصة وبين إيديولوجيات الحركات السياسية الأخرى.

إلي جانب رفعت السعيد، سوف تتم دراسة مؤرخين يساريين أخرين عديدين. وكتاب "تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦"[٧] الذي كتبه شهدي عطية الشافعي يمثل أهمية خاصة باعتباره مثالاً للكتابة التاريخية المصرية المبكرة. كان شهدي عطية الشافعي نفسه أحد الأعضاء القياديين في الحركة الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية. وسوف تتم المقارنة بين عمله وعمل رفعت السعيد، محاولة منا لتتبع التطور الذي طرأ علي المدرسة الماركسية للفكر خلال العقود الماضية. ولا يمكن أبداً القول أن عمل شهدي عطية قد فات عليه الدهر. وينطبق القول نفسه علي الطبعة الثانية للمقالات المنشورة في مجلة "الفجر الجديد" بعد الحرب العالمية الثانية والتي أصدرها أحمد صادق سعد[٨].

أهم مؤلف تاريخي ـ بمراحل ـ ظهر في السبعينيات هو ما كتبه طارق البشري بعنوان "الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢" والمنشور في ١٩٧٢. تتميز هذه الدراسة بالبحث التاريخي الدقيق الشامل وبتحليله القوي ونظرته الشاملة وعلي نقيض مؤرخين آخرين الذين يحصرون أنفسهم عادة في دراسة تيارهم السياسي الخاص، يحاول طارق البشري أن يقدم رصداً وافياً لهذه الفترة يحيط بجميع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وقعت خلالها ويصفها من زوايا مختلفة. فهو يثير بالتالي تساؤلات عميقة يسعد معظم المؤرخين أن يتجنبوها. وتتعلق هذه التساؤلات بأسباب الأزمة في فترة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، وبالحلول التي تقدمت بها التيارات السياسية المختلفة، وكذلك بالأسباب التي جعلتها تخفق ودفعت بالعسكريين إلي التدخل. غير أن هذه الدراسة قد تكون أكثر من مجرد علامة بارزة في المنهج المصري لكتابة التاريخ، ولعلها تمثل أهم بحث سياسي فلسفي ظهر في السبعينيات. بما له من اتساع أفق وعمق تحليل ونزاهة رصد لشتي التيارات السياسية، وبالتساؤلات العميقة التي يثيرها، يعلو هذا البحث عن مستوي الحديث التاريخي ويصل إلي قمم الدراسة الفلسفية، فيصدر أحكاماً علي تاريخ مصر الحديث كله. وبهذا الاعتبار، فهو يقدم رؤية عميقة جذابة لما يجري في ذهن واحد من أكثر المثقفين المصريين إثارة للاهتمام في زماننا. وبسبب التأثير الذي مارسه هذا البحث[٩]، فلا نبالغ لو استنتجنا أنه قد حدد بقدر كبير الصورة التي صنعتها الحركة اليسارية المصرية لذاتها خلال النصف الأول للسبعينيات، وكذلك الصورة التي رسمتها هذه الحركة للتيارات الأخرى. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تتخيل أن مؤلف طارق البشري هذا دفع آخرين إلي القيام بدراسة أوسع لتاريخ الحركة اليسارية في مصر مثلما كان الشأن برفعت السعيد. وعلي أي حال، فمن المؤكد أن كتاب البشري قد أثر تأثيراً بارزاً علي الصورة التي رسمها رفعت السعيد للإخوان المسلمون وقائدهم حسن البنا في دراسته لهذا الموضوع[١٠].

---

٧ "تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦"، (القاهرة، ١٩٥٢ وأعيد طبعه في ١٩٨٤).

٨ "صفحات من اليسار المصري في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦" (القاهرة، ١٩٧٦).

٩ "الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢" (القاهرة، ١٩٧٢ وأعيد طبعه في ١٩٨١) لقد استقبلت مجلة الكاتب هذا العمل في حماس بدليل المراجعتين اللتين كتب أديب ديمتري الأولي (الكتاب ١٢ (١٩٧٢)، رقم ١٤٠، ص ص ٨٠ ـ ٩١) وكتب الثانية أحدهم عبد الرحيم مصطفي (الكاتب ١٢ (١٩٧٢)، رقم ١٤١، ص ص ٨٢ ـ ٨٤).
Elie Kedourie: (The Genesis of the Egyptian constitution of ١٩٢٣). In: The Chatham House Version and other Middle Eastern studies (London, ١٩٨٤), pp. ١٦٦-١٧٥ (نشأة الدستور المصري لعام ١٩٢٣).

١٠ "حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، متي.. كيف.. ولماذا؟"، (القاهرة، ١٩٧٧ وأعيد طبعه في ١٩٨٤).

وهناك أكثر من ذلك من حيث إثارة طارق البشري للاهتمام، وهو أنه قد غير رأيه خلال السبعينيات عن أثنين من أهم التيارات السياسية التي تناولها في دراسته عن الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢. فتحت تأثير الحركة الإسلامية، راجع رأيه مراجعة تامة بشأن الحركة الشيوعية (التي كان يعجب بها) وجماعة الإخوان المسلمين (التي كان يكرهها) وكشف عن انتقاله التدريجي لصالح الإخوان المسلمين والحركة الإسلامية في عمله التالي "المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية" الذي صدر في ١٩٨٠، وكذلك في مقدمته للطبعة الثانية لمؤلفه "الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢" والصادرة في ١٩٨١. وكون أن طارق البشري يري ضرورياً أن يكتب مقدمة جديدة تقترب من سبعين صفحة يشير فيها تفصيلاً الأسباب التي دفعته إلي مراجعة رأيه في التيارات السياسية التي كانت موجودة منذ أربعين سنة ـ لأمر يؤيد الزعم بأن فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ ذات أهمية حيوية في التاريخ المصري الحديث. وبسبب اعترافه بالحركة الإسلامية كعنصر شرعي وجوهري في السياسة المصرية، يصبح طارق البشري أيضاً المدافع الوحيد عن قضية هذه الحركة في هذا البحث.

****

رغم أن المنهج الغربي لكتابة التاريخ ليس موضوع هذا البحث، إلا أن المقارنة المقتضبة بينه وبين المنهج المصري يمكن أن تنير الأذهان. وكما سبقت الإشارة إليه، فيوجد بين المؤرخين الغربيين ميل إلي تجاهل الدراسات التاريخية المصرية أو إلي احتقارها. وأحد أسباب هذا الموقف هو الطابع الإيديولوجي لهذه الدراسات. وطبقاً لما يقوله المؤرخون الغربيون، فالمؤرخون المصريون يشاركون في السياسة مشاركة تفوق الحد، الأمر الذي لا يسمح لهم بالوصول إلي التجرد الضروري الذي يتطلب البحث التاريخي الموضوعي. ولهذا الرأي ما يبرره جزئياً. فبطبيعة الحال أن أغلب المؤرخين الغربيين ليسوا بصورة عامة بمشاركين مباشرة في السياسة المصرية. وعليه، فلن تكون أعمالهم متأثرة بعوامل سياسية مثلما استمرارية التيارات السياسية، ناهيك عن قيامهم بدور في السياسة المصرية. العنف الذي يهاجم به رفعت السعيد مثلاً الإخوان المسلمين أمر غير متصور في الكتابات التاريخية الغربية. وعلي الإجمال، فالمؤرخون الغربيون يظلون بمعزل عن هذه النزاعات السياسية الداخلية. وكذلك ليس من المتوقع أن يصف المؤرخون الغربيون الاستعمار بنفس الطريقة التي يصفه بها المؤرخون المصريون. من المؤكد أن الغربيين قد يقدونه نقداً شديداً ويدينونه، ولكنهم لا يستطيعون أن يشعروا إزاءه بنفس مشاعر المصريين الذين عاشوا فعلاً في ظله.

غير أن التجرد الأكبر الذي يتصف به المؤرخون الغربيون إزاء التاريخ المصري ليس ضماناً لوجود موضوعية أشد لديهم، رغم أن هذا ما قد يبدو في النظرة الأولي. فبشأن نضال الوطنيين المصريين ضد الاحتلال البريطاني، كثيراً ما يؤدي البحث عن الموضوعية من طرف المؤرخين الغربيين إلي موقف محايد في نزاع ليس فيه محل للحياد المؤرخون الغربيون الذين اتخذوا هذا الموقف يؤسسون عادة رأيهم في الحركة الوطنية علي وثائق وزارة الخارجية البريطانية، وهي عبارة عن تقارير مرسلة إلي هذه الوزارة من موظفين بريطانيين كبار يعملون في مصر. بهذه الطريقة، كان التحيز غير القليل الموجود

لدي المسئولين البريطانيين ضد الحركة الوطنية المصرية، يتسرب إلي الأعمال التاريخية الغربية، فوفقاً لرأي إيلي كدوري، مثلاً كان دستور ١٩٢٣ ـ المعتمد علي نموذج بلجيكي ـ غير مناسب علي الإطلاق لمصر لأن المصريين بطبيعتهم غير ديمقراطيين وغير قادرين علي أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم[١١]. وقد تكون مصادر آخري للمعلومات مضللة بالدرجة نفسها. فبعض المذكرات واليوميات التي كتبها ساسة مصريون بارزون أمثلة علي ذلك. وتبدو هذه الكتابات موضوعية مادامت الحقيقة أنها كتبت بمعرفة مصريين. غير أن الانطباع الذي تعطيه هو أن جميع الساسة المصريين غارقون تماماً في النزاعات القائمة بين بعضهم وبعض وفي المشاجرات الداخلية، الأمر الذي يحرف النظر كلياً عن النزاع الجوهري الذي بين الحركة الوطنية وبين المحتلين البريطانيين. وأحسن مثال لهذا القصور نجده في عمل عفاف لطفي السيد ـ مارسو عن تاريخ الحركة الوطنية في فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢[١٢]. فهذا العمل يعتمد إلي درجة كبيرة علي يوميات فتح الله بركات، وهو سياسي كان عضواً في "هيئة الوفد" {قيادة الوفد الأعلى ـ ملحوظة من المترجم}، ولكنه استقال منها لأنه أعتبر زعيم الوفد ـ مصطفي النحاس ـ جذرياً أكثر من اللازم! وتقبل عفاف لطفي السيد ـ مارسو هذه الأفكار دون نظرة نقدية إليها وتنقلها في كتابها دون أن تتساءل في حقيقة الأمر إذا كان النحاس فعلاً بتلك الدرجة من الجذرية التي يصوره بها فتح الله بركات. يستطيع المرء أن يستنتج من هذه الأمثلة القليلة أن المنهج الغربي لكتابة التاريخ ليس بأكثر موضوعية من المنهج المصري، غير أن مزالقه من طبيعة مختلفة وينبع أغلبها من أفكار مسبقة للغرب عن الشرق. ويمكن أن تؤدي هذه الأفكار المسبقة إلي إقرار الاحتلال الاستعماري بشكل غير مباشر. ومن المستطاع التغلب علي أوجه القصور هذه بدراسة الكتابات التاريخية للمؤرخين المصريين دراسة أكثر تأنياً.

بطبيعة الحال، لا يمكن أن تهتم الدراسات التاريخية المصرية بالحياد، بل علي نقيض ذلك، تميل هذه الدراسات إلي أن تذهب الناحية الأخرى وأن تشجب كل معارض للحركة الوطنية أو كل صوت مخالف فيها باعتباره استعمارياً ورجعياً أو فاشياً. لكن المنهج المصري لكتابة التاريخ آثار، علي العموم، أسئلة أفضل عما آثاره المنهج الغربي بشأن مصر. ولأن فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ تعتبر من تلك الأهمية الحيوية في التاريخ المصري الحديث، وبسبب اشتراك المؤرخين المصريين ذلك الاشتراك العميق في السياسة، فقد جرت بين مختلف التيارات السياسية حوارات مثيرة للاهتمام الشديد. وخلال هذه الحوارات أثيرت أسئلة مثل ما هي السكات المميزة للمجتمع المصري في تلك الفترة، وما كانت التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلالها، وكيف آثرت هذه التطورات بعضها علي بعض؟ وتبرز في هذه الحوارات بروزاً كبيراً، العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وبريطانيا العظمي، والملكيات الزراعية الكبيرة، وصعود البرجوازية الصناعية المصرية والبروليتاريا.

---

١١ Elie Kedourie: (The Genesis of the Egyptian constitution of ١٩٢٣). In: The Chatham House Version and other Middle Eastern studies (London, ١٩٨٤), pp. ١٦٦-١٧٥. (نشأة الدستور المصري لعام ١٩٢٣).

١٢ AFAF lutfi al-sayyid Marsot: (Egypt's Liberal) Experiment, ١٩٢٢-١٩٣٦ (Los Angeles, ١٩٧٧). (تجربة مصر الليبرالية، ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦).
أنظر أيضاً: Janice Terry: "The Wafd, ١٩١٩-١٩٥٢: Cornerstone of Egyptian Political Power" (Beirut, ١٩٨٢). (الوفد، ١٩١٩ ـ ١٩٥٢: حجر الزاوية في السلطة السياسية المصرية).

من البديهي أن يكون لكل تيار سياسي تحليل مختلف عن هذه الفترة. يعتقد المؤرخون اليساريون أن النسق إنهار بسبب تناقضاته الداخلية، إذ لم تكن الرأسمالية الليبرالية تعمل إلا لصالح البرجوازية في حين أن النظام البرلماني كان يضمن لها امتيازاتها. وعندما أنتجت تناقضات التطور الرأسمالي القوي المعارضة التي لم تكن تناسب النسق وتتوافق معه، إنهار هذا النسق. ويستنتجون من هذه التطورات أن الرأسمالية والنظام البرلماني مؤسستان لا تلائمان مصر، وأن زمانهما قد ولى. وعليه، تعتبر العودة إلي الرأسمالية والديمقراطية البرلمانية "ردة" وهو مفهوم يطبقونه علي فترة السادات. من جهة أخري، لا يحلل مؤرخو التيار السياسي الوفدي الأزمة بالرجوع إلي قصور الرأسمالية والديمقراطية البرلمانية في ذاتهما. ويشددون منافع التطور الرأسمالي الأهلي، ولو أبدوا نقداً لنتائج الملكية الزراعية الكبيرة، ويسلطون الأضواء علي الأسباب السياسية للأزمة، وبصورة خاصة علي الدور الذي لعبه البريطانيون والملكية المطلقة في تقويض النسق السياسي. لكن هذا الانهيار ليس فيه أي حتمية في رأيهم. فالرأسمالية والديمقراطية البرلمانية كلاهما ما زالتا صالحتين للتطبيق وإن لم تكونا الخيار الوحيد أمام مصر. والنتائج الكارثية لثورة يوليو - ومنها رأسمالية الدولة البيروقراطية والديكتاتورية - من الأمور التي تقوي اعتقادهم. وأخيراً، يؤمن التيار السياسي، الإسلامي بأن الأزمة في فترة ١٩٣٦ - ١٩٥٢ لها أصولها في أسباب دينية: الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لم تكن إلا من أعراض أزمة دينية أعمق والنسبة لهذا التيار السياسي، يمثل دستور ١٩٢٣ نقطة الانكسار الأكبر في التاريخ المصري الحديث، لأن الآخذ بدستور دنيوي غربي عني أن مصر قطعت صلتها بماضيها الإسلامي الذي كان مبنياً علي الشريعة. وكانت أزمة الثلاثينيات النتيجة المباشرة لتحويل المجتمع المصري في جميع مظاهره إلي الطابع الغربي. ولا تعتبر فترتا عبد الناصر والسادات إلا استمراراً لهذه الأزمة.

يعجز المؤرخون الغربيون في أحوال كثيرة عن الرؤية عبر المضمون الأيديولوجي للدراسات التاريخية المصرية لإدراك صفتها العلمية. ولهذا السبب، فهؤلاء المؤرخون الغربيون الذين يتساءلون نفس أسئلة المؤرخين المصريين، يجدون استحالة في إدراك المنهج المصري لكتابة التاريخ إدراكاً عميقاً. وهذه مثلاً هي أحوال ماريوس ديب، وروبرت تيجنور، وإريك ديفيس[١٣]. هؤلاء المؤرخون الغربيون الذين يركزون اهتمامهم علي التأثير المتبادل بين التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يتوافقون توافقاً أكبر مع المؤرخين اليساريين والوفديين المصريين عما يتفقون مع المؤرخين الغربيين الآخرين الذين سبق ذكرهم من قبل. ولذلك يزداد الأمر غرابة عندما يبدو أنهم (عدا روبرت تيجنور) يتجاهلون الأعمال التي كتبها المؤرخون المصريون تجاهلاً يكاد يكون تاماً. فلم يكن فقط ممكناً لهم أن يفيدوا من المصادر التي جمعها المؤرخون المصريون، بل كان من المستطاع أن ينتفعوا أيضاً من الحوارات النظرية التي

---

١٣ Marius Deeb: "Party Politics in Egypt: The Wafd and its Rivals, ١٩١٩-١٩٣٩" (Oxford, ١٩٧٩). (السياسة الحزبية في مصر: الوفد وخصومه، ١٩١٩ - ١٩٣٩).

Robert Tignor: "State, Private Enterprise, and Economic Change in Egypt, ١٩١٨-١٩٥٢" (Princeton, ١٩٨٤). (الدولة والمشروع الخاص والتغير الاقتصادي في مصر، ١٩١٨ - ١٩٥٢).

Eric Davis: "Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, ١٩٢٠-١٩٢٤" (Princeton, ١٩٨٣). (التحدي للاستعمار: بنك مصر والتصنيع المصري، ١٩٢٠ - ١٩٢٤).

ثارت بين هؤلاء. مثال ذلك أن اكتشاف إيريك ديفيس بأن ملاكاً كباراً كانوا أهم المساهمين في الرأسمال الأول الذي تأسس به بنك مصر ليس بالأمر المبتكر كما يبرزه. فقد سبقه فيه مؤرخون مصريون أدركوا الدور الذي لعبه ملاك كبار في تأسيس هذا البنك الوطني[١٤]. وكذلك ليس هناك من مبرر لملاحظة إيريك ديفيس السالبة بأن المؤرخون المصريون لهم مفهوم تبسيطي للطبقة الحاكمة[١٥]. ولنفس السبب، فمن الغريب تماماً ألا يذكر ماريوس ديب في أي مكان من عمله عن الوفد، الدراسة الكبيرة التي قام بها عبد العظيم رمضان عن الحركة الوطنية، رغم أن مؤرخاً غربياً واحداً - علي الأقل - حيا هذا العمل باعتباره العمل النموذجي الجديد في هذا الشأن[١٦]. ونظراً لتجاهل المؤرخين الغربيين شبه التام للدراسات التاريخية المصرية، فليس من المستغرب أنهم يهملون فترة ١٩٣٦ - ١٩٥٢، رغم أن المنهج المصري لكتابة التاريخ الخاص بهذه الفترة يصل إلي أعلي المستويات. ومن المحتمل أن يكون روبرت تيجنور قد أطلع علي الأعمال التاريخية المصرية عن هذه الفترة هو السبب الذي جعله - وهو من القليلين في ذلك - قادراً علي تناولها التناول الملائم وأن يشعر بخفقانها[١٧].

هَيكّل هذا البحث

سبق القول أن هذا البحث يتناول ثلاث موضوعات مترابطة: أولاً، الصفة العلمية للمنهج المصري لكتابة التاريخ. وثانياً، مضمونه وطابعه الإيديولوجيان. وثالثاً، استمرارية التيارات السياسية كما تظهر في الأعمال التاريخية المصرية.

وحيث أن العلاقة المتبادلة بين العلم والإيديولوجية أمر معقد جداً، فسوف يتم تناول هذه العلاقة في كل فصل من الفصول. الهدف أن نبين كيف تتغير هذه العلاقة بين هاتين المركبتين للمنهج المصري لكتابة التاريخ حسب مادة الموضوع والوسيلة التي يختارها المؤرخ ليعبر بها عن آرائه. وسوف يركز الجزء الأول لهذا البحث علي تحليل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وخاصة بالارتباط بالأزمة التي بدأت في ١٩٣٦ ولكنها في الحقيقة لم تظهر واضحة للعيان إلا بعد ١٩٤٥. وسوف يبين هذا الجزء كيف يدعم المؤرخون الوفديون والماركسيون تياراتهم السياسية بالتحليل العلمي. و في الجزء الثاني، وبدءاً بالفصل الثالث، يتم تناول التطورات السياسية التي طرأت بين ١٩٤٥ و١٩٥٢ كخلفية إعلامية للفصول التالية. و في الفصول الأربعة الأخيرة، تبرز المركبة الإيديولوجية بروزاً أكبر حيث تتركز الأضواء علي التحليل الوفدي واليساري والإسلامي للحكومة الوفدية الأخيرة وعيل الحركة الشيوعية ومصر الفتاة والإخوان المسلمين.

---

١٤ أنظر وصف رمضان لعملية تأسيس بنك مصر في "الصراع الطبقي في مصر، ١٨٣٧-١٩٥٢"، ص ص ٨٥ - ١٠٢.

١٥ إيريك ديفيس: "التحدي للاستعمار ..."، ٢ ص ١٢٣. لملاحظات سلبية آخري وخاصة بالنسبة لأعمال محمد أنيس وعبد العظيم رمضان، أنظر: Reinard Schulze: "Die Rebellion Der agyptis chen Fellahin ١٩١٩ (Berlin, ١٩٢١). (ثورة الفلاحين المصريين، ١٩١٩). المقدمة.

١٦ أنظر: Charles D.Smith: "Islam and Search for Social Order in Modern Egypt, a.Biography of Mubammad Husaykal" (New York, ١٩٨٣).

١٧ (الإسلام والبحث عن النظام الاجتماعي في مصر الحديثة: سيرة حياة محمد حسين هيكل) الملاحظة رقم ٢ ص ٢٠٧. كتب يشير إلي عمل رمضان يقول: "المصدر النموذجي بالنسبة لهذه الفترة هو كتاب عبد العظيم رمضان "تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلي سنة ١٩٣٦". إلا أنه يضيف التحفظ بأنه "من الناحية الجوهرية، تاريخ الوفد في السياسة المصرية، فهذا الانحياز والتفصيلات القائمة الموجودة في الكتاب اللجوء المستمر إلي مؤلف عبد الرحمن الرافعي: ثورة سنة ١٩١٩، المجلد الثاني (القاهرة ١٩٥٥)".

الفصل الأول
الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لأزمة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢

يتناول هذا الفصل التحليلات التي قام بها المؤرخون المصريون للتطورات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالفترة السابقة لعام ١٩٥٢. ويتفقون جميعاً علي أن صعود الملكية الكبيرة وما صاحبه من تهميش للفلاحين في القرن التاسع عشر يجب أن يعتبرا أهم التطورين الاجتماعيين الاقتصاديين في هذه الفترة. وكان التطور العام الآخر تأسيس بنك مصر في ١٩٢٠ وصعود البرجوازية الصناعية الأهلية والبروليتاريا المصرية.

رغم اتفاق المؤرخين علي الخطوط العريضة لتاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي، إلا أن آراءهم تختلف اختلافاً كبيراً حول تعريف الطبقات الاجتماعية المتباينة والطريقة التي ترتبط فيما بينها بعلاقات. بصورة خاصة، كانت السمات المميزة لطبقة كبار الملاك والطبقة الرأسمالية المحلية وللعلاقات بينهما موضوعات أثارت مناقشات حامية. كان السؤال الذي يبرز في هذه المناقشات هو: هل ينبغي أن تسمي طبقة كبار الملاك إقطاعية أم رأسمالية؟ وأرتبط هذا السؤال بدوره بسؤال عما إذا كانت طبقة كبار الملاك لعبت دوراً تقدمياً أم رجعياً في التطور الاجتماعي الاقتصادي للبلاد وتركز الحوار المتعلق بالبرجوازية الصناعية المصرية علي السؤال عما إذا كانت طبقة واحدة.

ليست هذه المناقشات ذات أهمية أكاديمية فقط. فهي تحدد بدرجة كبيرة ما هي العناصر التي تعتبر الأسباب الرئيسية لازمة الفترة الواقعة بين ١٩٣٦ و١٩٥٢. كمثال، يعتقد بعض المؤرخين أن الأزمة عادت إلي الطابع الإقطاعي للملكية في مصر، في حين أن آخرين يرون أن الارتباط الكبير بين كبار الملاك وبين الطبقة الصناعية المحلية هو جذر الأزمة.

بطبيعة الحال، يدرك المؤرخون المصريون أن التاريخ المصري تأثر كثيراً بعلاقات مصر بالغرب، وخاصة مع بريطانيا العظمي، وهي البلد الذي احتل مصر منذ ١٨٨٢. أما فيما يتعلق بالقضايا الأخرى، فتبقي مع ذلك الطبيعة المحددة لهذه العلاقات موضوعاً مفتوحاً للمناقشة. ويجري الفحص الدقيق لبعض المسائل مثل نوع العلاقة التي وجدت بين المصالح الأجنبية وطبقة كبار الملاك والطبقة الصناعية المحلية، وكيف أثرت هذه العلاقة علي التطورات الداخلية المصرية. كمثال، فثمة مسألة هامة مازالت تثير دهشة المؤرخين المصريين وهي علاقة بنك مصر بالشركات الرأسمالية الأجنبية. فهم يتفقون جميعاً علي أن هذا البنك تأسس بهدف جعل مصر مستقلة اقتصادياً عن الغرب ولكن، إذا كان الأمر كذلك، فلماذا قرر بنك مصر في النصف الثاني من الثلاثينيات أن يقيم مشروعاً مشتركاً مع الشركات الرأسمالية الأجنبية؟ هل يمكن إعادة الركود الاقتصادي في الأربعينيات إلي هذا التعاون؟

يظهر بصورة بديهية ـ من مجرد الخطوط العامة لهذه المناقشة ـ أن موضوع الرهان هو الحكم السياسي علي النظام الاجتماعي والاقتصادي المصري السابق علي فترة عبد الناصر ـ فهؤلاء المؤرخون المصريون

الذين يعتبرون مصر في ذلك الوقت ذات صفة رأسمالية سائدة يقولون أن النظام فشل تماماً لأنه عجز عن أن يضمن الحد الأدنى، لمستوي المعيشة للفلاحين والعمال وخريجي الجامعات. عملت الرأسمالية فقط لفائدة صفوة مصرية وللمصالح الاستعمارية، وهما القوتان اللتان كانتا تستغلان الجماهير المصرية. غير أن تياراً آخر من المؤرخين لا يعتبر النظام الرأسمالي في ذاته مسؤولاً عن الأزمة الاقتصادية التي قامت بين ١٩٣٦ و١٩٥٢، بل يحمل هذه المسئولية علي الشكل الخاص الذي اتخذه ذلك النظام في مصر وقتذاك ويشير هؤلاء إلي كبار الملاك باعتبارهم الطبقة التي تتحمل مسئولية الطور الضار الذي دخلته الرأسمالية في مصر أثناء الثلاثينيات والأربعينيات. وعلي نقيض التيار الآخر، يعطي هؤلاء المؤرخون وزناً أقل للتطورات الاقتصادية. يعتبرون أن السبب الرئيسي للأزمة التي قامت بعد ١٩٤٥ سبب سياسي. وسوف نتناول في الفصل القادم مختلف الآراء التي تتعلق بالعلاقة بين المستويين الاقتصادي والسياسي. أما في هذا الفصل، فسوف نركز علي الأسباب الاقتصادية اللازمة كما وصفها المؤرخون المصريون.

كبار الملاك

تلقي الحوار حول طابع كبار الملاك دفعة جديدة من النظام الناصري حينما أستخدم لفظ "الإقطاعيين" لوصفهم. كان هذا للتوضيح أن النظام يري في طبقة كبار الملاك عدوه الرئيسي الذي يشكل أكبر عقبة أمام التقدم الاجتماعي
والاقتصادي. وكانت الحركة اليسارية ـ قبل الثورة ـ تستخدم هذا اللفظ اعتقاداً منها أنه ينبغي تطبيقه علي كبار الملاك بسبب ثروتهم العقارية وسلطتهم علي الفلاحين[١٨].

رغم أن أغلب المؤرخين المصريين المحدثين يعترفون بأن الملكية الزراعية الكبيرة كان لها أثر رجعي علي تطور الاقتصاد، إلا أنهم لا يرغبون في إخفاء الطابع المسمى بالإقطاعي علي الملكيات الكبيرة. وبدلاً من ذلك، يشدد أغلبهم علي سماتها الرأسمالية. وكان إبراهيم عامر واحداً من أهم المؤرخين في الخمسينيات الذين اعتقدوا أن اقتصاد الملكيات الكبيرة وعلاقاتها الاجتماعية كانا رأسماليين في الجوهر ـ السبب الرئيسي الذي كان يدفعه إلي إبراز سماتها الرأسمالية كان أن المالك الكبير لم يكن مسئولاً اجتماعياً أو اقتصادياً عن الفلاحين الذين يشتغلون في أرضه مثلما كان الحال في أوروبا بالإقطاعية في العصور الوسطي. ففي الفترة بين ١٩١٩ و١٩٥٢ في مصر، كانت العلاقة بين المالك والفلاحين ـ في رأي إبراهيم عامر ـ مبنية علي الصلة النقدية وبالإضافة، فحق القضاء ـ الذي كان امتيازاً للسيد الإقطاعي في العصور الوسطي بأوروبا ـ كان في مصر في هذه الفترة لسلطة قضائية مستقلة، وأستمد المالك الكبير سلطته الهائلة حقاً من الهيكل الاقتصادي السائد وليس من وسائل القهر غير الاقتصادي[١٩].

---

١٨ شهدي عطية (١٩٥٧)، ص١٢. إن رمضان (١٩٧٨)، ص ص٢٣ ـ ٢٦ يعطي ملخصاً صغيراً للمناقشة التي جرت بين المثقفين اليساريين بشأن طابع الملكيات الزراعية الكبيرة

١٩يوجد ملخص مقتضب لعمل إبراهيم عامر "الأرض والفلاح" (القاهرة، ١٩٥٦) في رمضان (١٩٧٨)، ص٢٧.

أقرب الدراسات عهداً عن الملكية الكبيرة في مصر تقبل الأفكار التي عبر عنها إبراهيم عامر. فعبد العظيم رمضان يسمي كبار الملاك البرجوازية الوحيدة التي عرفتها مصر في القرن التاسع عشر[٢٠]. ويعتقد عاصم الدسوقي أن العمل للحصول علي أقصي ربح كان ما يرشد كبار الملاك في تصرفهم الاقتصادي وهو السبب لضرورة تسميتهم بالرأسماليين[٢١]. ورغم خلافهم مع الجيل السابق من المؤرخون المحدثون يتفقون وأياهم علي أن طبقة كبار الملاك لعبت دوراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً كارثياً في المجتمع المصري.

كانت نسب توزيع الملكية الزراعية في فترة ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ من أسوأ النسب في العالم. طبقاً لما كتبه عاصم الدسوقي، كانت ٢٥٤١ عائلة مالكة لأكثر من ١٠٠ فدان تملك وقتذاك بين ٣٣.٩% و٣٥.١% من الأرض الزراعية كلها. كانت هذه المجموعة الصغيرة لا تشكل إلا ٠.٥% من إجمالي الملاك. و في داخل هذه المجموعة الصغيرة كانت توجد ١٣٢ عائلة تملك كل منها ما بين ١٠٠٠ و٥٠٠٠ فدان، و١٢ عائلة تملك كل منها ما بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ فدان، في حين أن ثلاث عائلات (دون حساب الأسرة المالكة) كانت تملك كل منها أكثر من ١٠٠٠٠ فدان، ومن الناحية الأخرى، ففي ١٩٥٢ كان ٩٤.٢% من الملاك يملكون في المتوسط مساحة من الأرض الزراعية تساوي ٠.٨٠٤ من الفدان[٢٢].

كان "الجوع إلي الأرض" واحداً من أهم العِمَد التي أنبني عليها اقتصاد الملكيات الكبيرة. فتجزئة الأرض نتيجة لقوانين الميراث، وشبة الاستحالة أن يشتري الفلاحون أرضاً بسبب أسعارها المتزايدة، عاملان كانا يجبران نسبة عالية من الفلاحين علي استئجار الأرض من كبار الملاك. ومكَن الافتقار إلي الأرض كبار الملاك من أن يختاروا نوع الإيجار الذي كان يناسبهم علي أحسن صورة ويعطيهم أعلي المكاسب. وحيث أن الفلاحين كانوا في وضع ضعيف من حيث القدرة علي المساومة، فلم يكون أمامهم من خيار سوي أن يقبلوا شروط كبار الملاك المنصوص عليها في عقد الإيجار. كان المالك في أغلب الأحيان يفضل إيجاراً نقدياً، و في الوقت نفسه كان يحاول أن يحدد مدة الإيجار بالحد الأدنى وهو لا يزيد علي موسم زراعي واحد لمحصول واحد (بين ثلث عام وعام واحد). وعلي الفلاحين أن يتحملوا جميع الأخطار التي يتعرض لها الإنتاج[٢٣].

لم يكن هذا النظام غير عادل فقط، بل كان أيضاً دون كفاءة. كان القطن محصول مصر الرئيسي، وعاد هبوط إنتاجه في هذه الفترة إلي عدم كفاءة الإدارة الاقتصادية لكبار الملاك. ويمكن استنتاج هبوط إنتاجية الأرض أثناء فترة ١٨٩٠ ـ ١٨٩٥ / ١٩٣٠ ـ ١٩٣٥ من هبوط إنتاج القطن للفدان الواحد من ٥.٤٧ قنطار (القنطار=٤٤.٩٣ كجم) إلي ٤.٢٦ قنطار، والملكية الكبيرة هي المسئولة الأولي عن هذا التدهور[٢٤]. وليس هناك أي أساس للافتراض أن كبار الملاك كانوا بالحتم قادرين علي إدارة أراضيهم إدارة رشيدة بسبب قوتهم المالية وسلوكهم الرأسمالي. فعلي نقيض ذلك، دفع

---

٢٠ رمضان (١٩٧٨)، ص٦٤.
٢١ الدسوقي (١٩٧٥)، ص٦٨.
٢٢ نفسه، ص ص٢٨ـ ٣٢ وص٥٦.
٢٣ نفسه، ص ص٦٦ ـ ٦٧.
٢٤ السعيد (١٩٧٢)، ص٨١.

الحافز للحصول علي أقصي ربح الملاك إلي استخدام دورة محصوليه ونظاماً إيجارياً كانا يأتيان بأكبر المكاسب ولكنها يضران خصوبة الأرض. كان كبار الملاك يجدون فائدة أكبر في شراء أرض جديدة كلما استنفذت خصوبة أراضيهم بدلاً من أن يقوموا بالاستثمارات اللازمة في المخصبات ومضخات المياه للمحافظة علي خصوبة الأرض أو حتي زيادتها[٢٥].

بالإضافة إلي أن ملكية الأرض كانت المصدر الرئيسي لدخول كبار الملاك، فهي كانت أيضاً أساس سلطتهم السياسية. كان صعودهم خلال القرن التاسع عشر بارزاً. غير أن هذه الطبقة لم تستقل وتكتسب السلطة السياسية التي تناسب ثروتها إلا بثورة ١٩١٩. ورغم أن جميع الطبقات اشتركت في هذه الثوة، إلا أن كبار الملاك خرجوا منها باعتبارهم الطبقة الحاكمة[٢٦]. ففي لجنة الدستور، كان ١١ من أعضائها الثمانية عشر ينتمون إلي هذه الطبقة. غير أنها لم تستطع ـ رغم أغلبيتها العددية في هذه اللجنة ـ أن تفصل دستور ١٩٢٣ تفصيلاً يتفق تماماً مع مصالحها الطبقية مستبعدة الطبقات والمجموعات الأخرى الاستبعاد الكامل. يشير عبد العظيم رمضان إلي أنها، لو تمكنت من ذلك، لكان حزب الأحرار الدستوريين ـ الذي ضم من كبار الملاك نسبة أعلي من أي حزب آخر ـ قد صار أقوي الأحزاب بدلاً من أن يكون حزب الأقلية بعد الانتخابات العامة الأولي عام ١٩٢٤. ويبدو أن عاصم الدسوقي يوافق علي هذا الرأي. فلم تمر أكثر الاقتراحات أنانية التي تقدم بها كبار الملاك في لجنة الدستور مثل حصر حق التصويت علي المواطنين الذين يدفعون مبلغاً معيناً كضريبة[٢٧]، وكان أكبر مكسبين حققتهما الطبقة المالكة أن وضع الدستور حداً لسلطة الملك الاستبدادية وأنه تضمن بنداً يعلن أن الملكية "مقدسة".

تمتع كبار الملاك في جميع الأحزاب السياسية بمركز مهيمن، الأمر الذي يفسر لماذا لم يكن ضرورياً أن يتخذوا إجراءات صارمة لحماية مركزهم السياسي الذي اكتسبوه في الفترة الأخيرة. فجميع القادة السياسيين كانوا ينتمون إلي البرجوازية. بصرف النظر عن لونهم السياسي، ويؤمنون تماماً بأن الملكية الخاصة يجب أن تصان. ولذلك، فلا معني للشهرة التي اكتسبها الوفد علي أنه الحزب الذي كان له في البرلمان أصغر نسبة من كبار الملاك أثناء دورة ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤. في الوزارات المتتالية التي شكلها الوفد بين ١٩٣٦ و١٩٤٤، كانت نسبة الوزراء المنتمين إلي طبقة كبار الملاك تتذبذب بين ٥٤.٦% و٦٤.٣%.

ويستطيع المرء أن يستنتج من هذين الرقمين أن كبار الملاك ضمنوا مصالحهم بالسيطرة العددية علي هيئة الوزارة. غير أن الوزراء المنتمين إلي هذه الطبقة كانوا أقلية في الحكومة الوفدية الأخيرة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢)، إذ كانت نسبتهم ٢٩.٧%، هذا في حين أن الحركة اليسارية قدحت هذه الحكومة بشكل خاص علي اعتبارها واقعة تحت سيطرة المصالح العقارية.

في رأي عاصم الدسوقي أنه ليس مهماً أن يشكل الملاك الكبار أو لا يشكلون أغلبية عددية في الوزارة. في كلا الحالتين، تكون طبقتهم القوة السياسية السائدة بحيث تعكس مركزهم المهمين الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع المصري في تلك الفترة. فالطبقات المالكة الأخرى خضعت لكبار

---

٢٥ الدسوقي (١٩٧٥)، ص٧٠.

٢٦ يعرف المصريون ثلاثة ثورات: ثورة عرابي لعام ١٨٨٢، ثورة ١٩١٩، وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

٢٧ الدسوقي (١٩٧٥)، ص ص٢٣٨ ـ ٢٥٠.

الملاك إلي درجة جعلتها تستبعد تماماً أي تفكير في القيام بعمل جماعي ضد مصالحهم. فمصطفي النحاس كان يحترف المحاماة وينتمي إلي أسرة متواضعة جداً في أول الأمر، ولكنه، إذ صار زعيم الوفد في ١٩٢٧، فقد أنتسب بالزواج إلي أسرة الوكيل التي كانت تملك ما بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ فدان في محافظة البحيرة وحدها. وفؤاد سراج الدين شاهين، الذي أصبح سكرتيراً عاماً للوفد في ١٩٤٨، وتمتع بنفوذ حاسم باعتباره وزيراً للداخلية في الحكومة الوفدية الأخيرة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢)، انتمي إلي أحدي العائلات الثلاث التي كانت تملك أكثر من ١٠,٠٠٠ فدان. وعلي ماهر نفسه ـ الذي احتوت الوزارة برئاسته علي أقل نسبة من كبار الملاك ـ أنتسب شخصياً إلي عائلة المكباتي القوية[٢٨]. وكذلك يتضح مركز كبار الملاك القوي في الوفد من وضعهم في لجنته القيادية (هيئة الوفد): في ١٩٣٢ تم ضم ١٢ عضواً جديداً إلي هذه اللجنة، وكان ثمانية منهم من هذه الطبقة. وفي ١٩٣٦، كان فؤاد سراج الدين ومحمد الوكيل من بين الأعضاء الجدد الذين التحقوا بهيئة الوفد[٢٩]. وفي مجلس الشيوخ، لم يحدث أبداً أن كبار الملاك أحتلوا أقل من ٥٠% من المقاعد. وإلي جانب وجودهم في الأحزاب السياسية. كان كبار الملاك ممثلين تمثيلاً قوياً في تلك الوزارات واللجان البرلمانية التي كان لها تأثير مباشر علي مصالحهم[٣٠].

رغم أن هذه الطبقة كانت أقوي الطبقات في مصر من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا أن مساعيها لتحقيق مصالحها وجدت أكبر عقبة في تواجد المصالح الأجنبية. في المقام الأول، كانت جميع التسهيلات الاقتصادية والمالية التي يعتمد عليها كبار الملاك في أيدي أجنبية. وثانياً، كانت الحكومة المصرية تفتقر إلي الوسائل القانونية التي تمكنها من اتخاذ إجراء هذه المصالح لكونها في حماية الحكومات الأجنبية وواقعة خارج اختصاص المشرع المصري. وقد أسس كبار الملاك "النقابة الزراعية العامة" عام ١٩٢١ علي أمل أن يتمكنوا بها من الضغط علي الحكومة حتي تغير الأوضاع لصالحهم[٣١].

أثناء كساد الثلاثينيات، اتجه ضغط النقابة علي الحكومة ضد بنوك الرهن العقاري بصورة خاصة. فمنذ نهاية القرن التاسع عشر، مكنت هذه البنوك كبار الملاك من توسيع أراضيهم توسيعاً هائلاً. غير أن يسر شروط الاقتراض، قد تسبب في المضاربات الشديدة. ففي ١٩٣٠، كانت مساحة ٣,٤٠٠٠٠٠ فدان مرهونة بمبلغ ٣٠ مليون جنيه (ومثلت هذه المساحة أكثر من نصف الأراضي الزراعية!). وكانت نسبة، ١%، ١% من المبلغ الكلي، و٧٧، ٦% من مساحة الأرض المرهونة تتعلقان بكبار الملاك[٣٢]. و في ١٩٣٣، بلغت متأخرات الديون ٦,٢٢٧,٠٠٠ جنيه مصري. و في ١٩٣١، حجزت المحاكم المختلطة علي ٣٢,٢٦١ فداناً، في حين أن مساحة أخري بلغت ٥٠,٠٠٠ فدان كانت تواجه خطر الحجز الفوري عليها. في هذه الظروف القاصية، نجحت النقابة الزراعية في إقناع الحكومة بوجوب التدخل. ولم تعمل الحكومة، في أول الأمر، إلي اتخاذ إجراءات شديدة، نظراً لأن العمل في هذا الميدان لم يكن من عاداتها.

---

٢٨ نفسه، ص ص٢١١ ـ ٢٢٠.
٢٩ السعيد (١٩٧٦)، ص٤٤.
٣٠ الدسوقي (١٩٧٥)، ص٢١.
٣١ الدسوقي، (١٩٧٥) ص ص١٢٤ ـ ١٤٢
٣٢ نفسه، ص ص١٧١ ـ ١٧٢.

فساعدت فقط في تأسيس شركة استهدفت شراء الأرض التي حجزت عليها المحاكم المختلطة، وعرضتها للبيع بالمزاد. وأعطي المالك الأصلي فرصة استرداد أرضه ثانية بشرائها، علي أن يدفع ربع الثمن الذي سددته الشركة وكان يمكن أن يتم سداد باقي المبلغ علي عشرين سنة. و في ١٩٣٢ شاركت الحكومة في الموضوع مشاركة أكبر، وذلك عندما بدأت المعارضات مع بنك الرهن بغية تخفيض نسبة الفائدة من ٩% إلي ٧% وفيما بعد، أتي الضغط الذي مارسه كبار الملاك إلي المزيد من تخفيض الفائدة[٣٣]. و في ١٩٣٣، أصدرت الحكومة قانوناً، تولت بمقتضاه عن كبار الملاك جزءاً كبيراً من دين الرهن بقيمة ٣ ملايين من الجنيهات المصرية[٣٤]. أخيراً، تم في نفس السنة تأسيس بنك التسليف الزراعي الذي تولي الدين كله عن الحكومة وكبار الملاك. كلفت العملية كلها الحكومة أكثر من ١٤ مليون جنيه، في حين أنها لن تتعلق بأكثر من ١٣٠٠ عائلة[٣٥].

في رأي عاصم الدسوقي أن هذه العملية لا تبين فقط كم كان كبار الملاك أقوياء، بل أيضاً كم كانوا مهرة في إقناع المجتمع بأسره بأن مصالحهم الطبقية تطابق المصالح القومية. فقد عرضوا موضوعهم وكأنه قضية وطنية تتوقف عليها رفاهية الأمة[٣٦].

الملاك المتوسطون

لا يلقي الملاك المتوسطون (بين ٥ و٥٠ فداناً أو بين ٥ و١٠٠ فدان) في الكتابات التاريخية المصرية مثل الاهتمام الكبير الذي يلقاه كبار الملاك أو الفلاحون[٣٧]. ويبدو علي عبد العظيم رمضان أنه يري أن لهذه الطبقة وضعاً ذا وجهين في المجتمع. فكانت من جهة تشبه طبقة كبار الملاك بمعني أنها تؤجر الأرض للفلاحين وتنظر إلي الأرض علي أنها استثمار. ويعمل أفراد هذه الطبقة في صلة وثيقة مع كبار الملاك باعتبارهم عمداً أو مشايخ القري. و هم - من جهة أخري - يحيون نفس حياة الفلاحين ولهم نفس وجهة نظرهم، ويعيشون في القري بدلاً من الإقامة في المدن الكبرى مثلما فعل كبار الملاك[٣٨].

يعكس موقف هذه الطبقة السياسي نفس الازدواج الذي في وضعها الاقتصادي والاجتماعي. كان متوسطو الملاك علي العموم مؤيدين أوفياء للحركة الوطنية. وأنحدر من هذه الطبقة عدد من أشهر قادة الوفد مثل سعد زغلول (الذي قاد الوفد حتي ١٩٢٧). غير أن مركز هذه الطبقة الاقتصادي والاجتماعي كان يجعل أفرادها محافظين إزاء الوضع الاقتصادي القائم[٣٩].

---

٣٣ نفسه، ص ص١٧٤ - ١٨١.

٣٤ نفسه، ص ص١٧٤-١٨١.

٣٥ السعيد (١٩٧٢)، ص٨٢.

٣٦ الدسوقي (١٩٧٥)، ص١٩٣.

٣٧ من الملفت للنظر أن المؤرخين الغربيين والمصريين يحللون قاعدة الوفد الاجتماعية تحليلاً مختلف. في رأي ماريوس ديب أن الوفد أعتمد علي ائتلاف يجمع بين طبقة الأفندية وملاك الأرض المتوسطين وليس كبار الملاك. أنظر Deeb (١٩٧٩)، ص ص٢٨ - ٢٩ وص ص٦٨ - ٧٠. بالنسبة لمتوسطي الملاك، أنظر رمضان (١٩٧٨)، ص ص١٦٢ - ١٧٠.

٣٨ رمضان (١٩٧٨)، ص ص١٦٣ - ١٦٤. أنظر أيضاً Deeb (١٩٧٩)، ص٢٨، ويقول: "في رأينا أنه لم تكن توجد في الأساس - مصالح متضادة بين هاتين الطبقتين (كبار الملاك ومتوسطهم) باعتبارهما طبقتين".

٣٩ رمضان (١٩٧٨)، ص١٩٦

الفلاحون والعمال الزراعيون

مثلما كان الحال بالنسبة للملاك الكبار والمتوسطين، فقد ثارت مناقشة مستمرة حول الفلاحين. المعتقد ـ بصورة عامة ـ أن الفلاحين هم أولئك الملاك لهم من الأرض ما يكفي لإعاشة أسرة من ستة أشخاص دون أن يضطروا إلي العمل في مكان آخر حصولاً علي الحد الأدنى من الدخل. وتبلغ مساحة الأرض الضرورية لتحقيق هذه الشروط ما بين ٣ و٥ أفدنة حسب خصوبة الأرض ونوع المحصول. غير أن صغار المستأجرين يعتبرون أيضاً من الفلاحين عادة، رغم أنهم لا يملكون الأرض التي يعملون عليها. وبهذا المعني، ينطبق لفظ الفلاحين علي الطبيعة المحددة للإدارة الاقتصادية أكثر مما ينطبق علي الملكية. و في بعض الأحوال، يعتبر من يملك أقل من فدان واحد من الفلاحين[٤٠].

كان الفلاحون والعمال الزراعيون الطبقتين اللتين تأثرتا أكبر تأثر بنمو الملكيات الزراعية الكبيرة في القرنين التاسع عشر والعشرين. ومع تركز الأرض في أيدي كبار الملاك، كان تهميش الفلاحين يزداد، فيرتفع عددهم في حين تنخفض المساحة المتوسطة للحيازة. في عام ١٨٩٩، كان الفلاحون يشكلون ٧٧.٦% من مجموع الحائزين بمتوسط ١.٨ فدان للحائز الواحد (ولفظ فلاح هنا يعني من يملك أقل من ٥ أفدنة). و في عام ١٩١٤، كانت النسبة ٩٠.٧% والمتوسط فداناً واحداً، في حين أن الوضع ساء في ١٩٥٠، إذ بلغت نسبة الملاك ٩٤.٢% بمتوسط ٠.٨ من الفدان[٤١]. وكانت الأسر التي تملك ما بين فدانين و٥ أفدنة أقلية. ففي عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠، كان عدد هذه الأسر ٣٠٠,٠٠٠ أسرة، في حين أن ٢,٣٠٩,٠٠٠ أسرة كانت تملك أقل من فدانين[٤٢]. وطبقاً لما يقوله شهدي عطية، زاد عدد الأسر المالكة لأقل من فدان واحد خلال فترة ١٩٠٦ ـ ١٩٣٦ من مليون أسرة إلي ١,٦٧٧,٠٠٠ أسرة، ولم تزد ملكيتها الزراعية الكلية إلا من ٤٢٩,٥٣٢ فداناً إلي ٦٦٨,٠٠٠ فدان. و في فترة ١٩٢٧ ـ ١٩٣٧، زاد عدد العمال الزراعيين ـ الذين لا يملكون أرضاً ـ من ٦٥٩,٨٨٣ عاملاً إلي ١,٤٥٧,٣٦٧ عاملاً[٤٣].

البرجوازية الصناعية

تتعلق المناقشة حول البرجوازية الصناعية بأربعة مظاهر لهذه الطبقة: أصولها، علاقاتها بطبقة كبار الملاك؟ علاقاتها بمصالح الأعمال الأجنبية؟ وأخيرا، علاقاتها مع الطبقة العاملة. والقضية المركزية في هذه المناقشة هي هل البرجوازية الصناعية لها طابع مستقل أم لا.

هناك مدرستان فكريتان رئيسيتان يمكن تمييزهما في هذه المناقشة الخاصة بطابع البرجوازية الصناعية. تعتقد المدرسة الفكرية الأولي ـ التي ينتمي إليها شهدي عطية ـ أن البرجوازية الصناعية كانت طبقة مستقلة، وأن أهم طموحاتها إقامة صناعة وطنية مستقلة. وإذ سعت البرجوازية الصناعية إلي

---

٤٠ يوجد ملخص مقتضب للمناقشة حول تعريف الفلاحين في رمضان (١٩٧٨)، ص ص١٧١ ـ ١٦٧.
٤١ رمضان (١٩٧٨)، ص١٧٧.
٤٢ نفسه، ص١٧٦.
٤٣ شهدي عطية (١٩٥٧)، ص٧٣.

تحقيق هذا الهدف، فكانت تمثل ـ ومعها التجار وأغنياء الفلاحين ـ "الرأسمالية الوطنية"، ووجهت بالقوي الرجعية، وهي كبار الملاك و"كبار رجال الأعمال" الذين كانت مصلحتهم الإبقاء علي الاقتصاد المصري خاضعاً للمصالح الرأسمالية الأجنبية[٤٤].

أما المدرسة الفكرية الثانية ـ التي ينتمي إليها عبد العظيم رمضان وعاصم الدسوقي ـ فهي لا تميز طبقياً بين البرجوازية الصناعية وكبار الملاك. طبقاً لما يقوله عبد العظيم رمضان، فالبرجوازية الصناعية كانت مرتبطة بكبار الملاك بوشائج اقتصادية وسياسية وأسرية ارتباطاً وثيقاً إلي درجة تجعله يري من الأنسب أن يعتبرهما جناحين مختلفين لطبقة واحدة[٤٥].

يعيد عبد العظيم رمضان أصول العلاقة الوثيقة بين هذين الجناحين للبرجوازية إلي اختلاف تطور مصر التاريخي عن أوروبا. ففي أوروبا الغربية، نشأت البرجوازية الصناعية من الطبقات الدنيا للمجتمع الإقطاعي، في حين أن هذه الطبقة صدرت في مصر من طبقة كبار الملاك التي نمت خلال القرن التاسع عشر. ويفسر هذا الأصل لماذا كانت طبقة كبار الملاك والبرجوازية الصناعية متطابقتين من الناحية العملية. فالأولي كانت الطبقة الوحيدة ذات رأسمال يكفي لإقامة صناعة وطنية بعد الحرب العالمية الأولي. لم يحدث إلا بعد أن بدأت الصناعة الوطنية في التوسع في الثلاثينيات أن أخذت البرجوازية الصناعية تتمايز عن تلك الأقسام من البرجوازية التي ركزت ثروتها في الأرض. وحتي في الحالة التي نظر فيها بعض أفراد البرجوازية الصناعية إلي مصالحهم باعتبارها متعارضة مع مصالح كبار الملاك، فقد عجزوا عن التصرف بمقتضي هذا التعارض، لأن كبار الملاك ظلوا السلطة الاقتصادية والسياسية السائدة في البلاد حتي بعد ثورة ١٩٥٢[٤٦].

علي خلاف أعضاء المدرسة الفكرية الأولي الذين يرغبون في إخفاء طابع اقتصادي وسياسي تقدمي علي البرجوازية الصناعية كممثلة "للرأسمالية الوطنية"، لا يعزو عبد العظيم رمضان إليها دوراً تقدمياً. فبسبب مركزه الأضعف داخل الطبقة الحاكمة، كان الجناح الصناعي أشد خوفاً من الطبقة العاملة المتنامية عن كبار الملاك الذين شعروا بطمأنينة أكبر فاستطاعوا بالتالي أن يتبعوا سياسة اجتماعية (محدودة)[٤٧].

من جهة أخري، يتفق عبد العظيم رمضان مع المدرسة الفكرية الأولي علي أن البرجوازية الصناعية لعبت دوراً تقدمياً في الاقتصاد المصري. بل أن أعجابه ببنك مصر ـ البنك الوطني الذي تأسس وهدفه الوحيد أن يقيم صناعة وطنية ـ أكبر مما يبديه شهدي عطية إزاء هذا البنك، لأن رمضان ـ علي عكس

---

٤٤ شهدي عطية (١٩٥٧)، ص ص٤٥ ـ ٥٣ وص ص٦٣ ـ ٦٨. وكما سنري فيما بعده يطابق شهدي عطية بين "الرأسماليين" وبين الوفد. ويعتقد إيريك ديفيس أيضاً أنه كانت توجد مجموعتان في البرجوازية الصناعية: المجموعة المؤيدة لبنك مصر (ولكن إيريك ديفيس يعتقد ـ علي عكس شهدي عطية ـ إن هذه المجموعة نشأت من أوساط الملاك الكبار) والمجموعة التي كانت لها ارتباطات قوية بالرأسمال الأجنبي. وكانت هذه المجموعة الأخيرة تتكون من أغنياء جدد. "علي نقيض مايراه أنور عبد الملك وماركسيون مصريون معينون آخرون، عمل هذا القطاع النامي كأشد الأجنحة رجعية للفئة الدنيا من الطبقة العليا وليس كأكثرها تقدمية Eric Davis (١٩٨٣)، ص ص١٥١ ـ ١٥٢. رغم أن إيريك ديفيس لا يسمي هذه المجموعة "كبار رجال المال"، إلا أن تحليه إياها لا يختلف في حقيقة الأمر عن تحليل شهدي عطية.

٤٥ رمضان (١٩٧٨)، ص١٩. يصف الدسوقي أيضاً أنشطة اقتصادية أخري لطبقة كبار الملاك، (١٩٧٥)، ص ص٩٠ ـ ٩٦.

٤٦ رمضان (١٩٧٨)، ص ص٢٦ ـ ٢٨.

٤٧ نفسه، ص١٩ وص ص٨٥ ـ ٨٨.

شهدي ـ لا يوجه نقداً إلي الشركات المشتركة التي أقامها البنك مع المشاريع الأجنبية[٤٨].

في وصفه للبرجوازية الصناعية، يشير عبد العظيم رمضان إلي الوضع الحائر الذي كان فيه هذا الجناح من البرجوازية. فمن جهة، كان وجود هذا الجناح قائماً بفضل كبار الملاك، و هم الطبقة التي انتمي إليها أفراد عديدون من البرجوازية الصناعية. ومن جهة أخري، فاستمرار وجود السلطة الاقتصادية لطبقة كبار الملاك مثل تهديداً مباشراً لنمو الصناعة الوطنية. ظهر هذا التهديد منذ تأسيس بنك مصر في ١٩٢٠. فالرأسمال التأسيسي الذي جمع بكامله تقريباً من كبار الملاك، كان أقل كثيراً مما قدر له ولم يكف لإنشاء صناعة وطنية صالحة[٤٩]. فقد تراجع كبار الملاك متخوفين من المخاطر التي تضمنها المشروع الجديد، خاصة وأنه كان يعلن نيته أن يدفع بالرأسمال الأجنبي إلي خارج البلاد. وكان أسهل عليهم أن يجلسوا مرتاحين ويغتنوا بالطريقة المعتادة، مستغلين الفلاحين[٥٠].

كان خطر كبار الملاك الأعظم يأتي من مركزهم المهيمن في الأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية. في العشرينيات، كانت الحكومة المصرية مقيدة تقييداً شديداً بالنسبة للطريق الذي باستطاعتها أن تسلكه في سعيها إلي سياسة اقتصادية مستقلة. ولكن، حتي عندما حان الوقت لمراجعة المعاهدات الدولية الخاصة بالتعريفة الجمركية، لم تنتهز الحكومة الفرصة لإعادة النظر فيها لصالح الصناعة الوطنية. فلم تتخذ أي إجراء إيجابي إلي أن أرسي إسماعيل صدقي ديكتاتوريته علي أسس قوية في ١٩٣٠[٥١].

يعتقد رمضان أن أفضل السنوات للصناعة الوطنية وقعت في الثلاثينيات، وخاصة بعد التوقيع علي معاهدة الصداقة والتحالف المصرية الإنجليزية في ١٩٣٦. و في العام الثاني، تم الاتفاق في مونترو علي إلغاء الامتيازات الأجنبية خلال فترة ١٢ سنة. إلا أن الهدف الاسمي الذي تمسك به الوطنيون أثناء ثورة ١٩١٩ ـ وهو أن تقام صناعة وطنية خاصة ـ كان قد فقد الكثير من قيمته ومعناه. إذ أصبح بنك مصر معتمداً في تطوره علي الرأسمال والمعرفة الفنية الأجنبيين بصورة متزايدة. ووجد التعاون المتزايد بين الرأسماليين الوطني والأجنبي تشجيعاً فيما استهدفته الحكومة خلال الثلاثينيات من حماية

---

٤٨ نفسه، ص١١٣. أنظر Robert Tignor (١٩٨٤) الذي يوافق علي تحليل رمضان. في النصف الثاني للثلاثينيات، أقيم مشروعان مشتركان بين الشركات المصرية والبريطانية. كان المشروع الأول يجمع بين Calico Printers وشركة الغزل الأهلية (وهي شركة يملكها المتمصرون) وسمي هذا المشروع المشترك الشركة المصرية لصناعات النسيج Societe Egyptienne des Industuues Textiles برأسمال قدره ٤٠٠,٠٠٠ جم وجمع المشروع المشترك الثاني بين صباغي برادفورد Bradford Dyers وبنك مصر. وفي الواقع، فقد أقيم مشروعان، وكان لصباغي برادفورد أغلبية الأسهم في المشروع الأولي، ولبنك مصر الأغلبية في المشروع الثاني. يحلل روبروت تيجنور هذين المشروعين المشتركين كالآتي: "أن هذه القصة الخلابة تكشف سر الاقتصاد المصري بين الحربين. فهي تبين كم كان نفوذ كبار الموظفين البريطانيين والمصالح الخاصة الإنجليزية قد هبط في مصر. ففي الوقت الذي كان صناع المنسوجات البريطانيون يحاولون في جنون أن يحتفظوا بأسواق ما وراء البحار، لم يقووا علي تعديل مركزهم المتدهور في بلد كانت السلطة السياسية البريطانية فيه لم تزل كبيرة Robert Tignor (١٩٨٤)، ص ص١٥٨ ـ ١٦٢.

٤٩ رمضان (١٩٧٨)، ص ص٩٦ ـ ٩٨ أرتفع رأسمال بنك مصر من ٨٠,٠٠٠ جم في ١٩٢٠ إلي ٥٠٠,٠٠٠ جم في ١٩٢٥، إلي ١٠٠٠,٠٠٠ في ١٩٢٧. ارتفعت الودائع من ١٠٠,٠٠٠ جم في ١٩٢٠ إلي ٥,٠٠٠,٠٠٠ جم في ١٩٢٧ و٤,٥٠٠,٠٠٠ جم في ١٩٤٨. يوافق Eric Davis (١٩٨٣)، ص١٠٨، علي أن كبار الملاك أوقفوا تطور بنك مصر "يكمن مفتاح الإجابة علي هذا السؤال في أن القوتين الاجتماعيتين الرئيسيين اللتين كانتا السبب في نجاح البنك في أول الأمر هما بعينها اللتان قوضتا صلاحيته الاقتصادية فيما بعد. وأشد الأمور بروزاً في هذا الصدد هو التأييد الذي تلقاه البنك من طبقة كبار الملاك والحركة الوطنية المصرية" Eric Davis (١٩٨٣)، ص١٠٨. وأنظر كذلك ص ص١٣١ ـ ١٣٤.

٥٠ الدسوقي (١٩٧٥)، ص٩٥ ـ ٩٦. يكتب الدسوقي قائلاً أن الاهتمام الذي أظهره كبار الملاك بالتطور الصناعي كان ضعيفاً. في أحيان عديدة، لم يهتموا إلا بتلك الأنشطة الاقتصادية التي استخدمت المنتجات الزراعية كمواد خام وفي الغالب لم يظهروا أي قدرة تنظيمية ولم يشتركوا في مجالس الإدارة إلا لاعتبارات متعلقة بالهيبة والنفوذ.

٥١ رمضان (١٩٧٨)، ص١٠١.

الصناعة الوطنية: أن فرض الحماية الجمركية مثلاً شجع الاستثمارات الأجنبية في مصر تشجيعاً كبيراً، ودفعها إلي التعاون مع الرأسمال المحلي[٥٢].

في رأي شهدي عطية أن معاهدة ١٩٣٦ كانت ضربة قاتلة "للرأسماليين الوطنيين". فنتيجة للمعاهدة، فقدت الصناعة الوطنية استقلالها وأصبحت خاضعة للمصالح الأجنبية التي جعلت نشاطات الصناعات الوطنية تنحصر في تلك القطاعات الاقتصادية التي لا تشكل تهديداً للرأسمال الأجنبي، وخاصة في الصناعة الاستهلاكية. في عام ١٩٤٠، نجح "كبار رجال الصناعة" في نهاية الأمر أن يجعلوا بنك مصر يشهر إفلاسه، وذلك في ظل حكومة علي ماهر[٥٣].

يختلف عبد العظيم رمضان مع شهدي عطية علي هذا التحليل. وكما رأينا من قبل، فرمضان يعارض الفكرة القائلة أن البرجوازية الصناعية كانت مستقلة في يوم من الأيام. في رأيه أن بنك مصر دخل في مفاوضات مع الشركات الأجنبية لأن هذا السبيل الوحيد ليتحرر من قبضة كبار الملاك الخانقة والذين كان البنك يتبعهم. ثم أن التعاون بين الرأسماليين الوطني والأجنبي أدي إلي فترة من النمو الاقتصادي السريع وليس من الكساد كما يري شهدي عطية فيما يبدو. يرفض رمضان أيضاً الرأي أن الصناعة الوطنية اقتصرت علي الصناعة الاستهلاكية نتيجة الضغط الذي مارسته القوي الاقتصادية الأجنبية. فكيف يستطيع المرء أن يزعم أن حدوداً فرضت علي الإنتاج الأهلي في حين أن الصناعة المصرية لم تكن قد تخطت بعد مرحلة إنتاج السلع الاستهلاكية؟ ورغم أن رمضان يعترف بأن المصالح الأجنبية كانت تسيطر علي مصر سيطرة كاملة في القرن التاسع عشر، إلا أن الوضع كان تحسن في نهاية الثلاثينيات مع ازدياد سلطة الدولة. ففي ظل رعاية الدولة، كان من المستطاع أن يأتي التعاون بين الرأسماليين الأجنبي والمصري بفائدة أكبر للبلد. وتظهر الإحصاءات أن نصيب الرأسمال المصري من إجمالي الرأسمال المستثمر كان يتزايد: في ١٩٣٣ كان الرأسمال المصري يبلغ ٩% فقط من المجموع، وأرتفع نصيبه إلي ٦٦% في فترة ١٩٤٠ ـ ١٩٤٥، بل إلي ٨٤% في فترة ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨[٥٤].

رغم هذه الصورة المتفائلة التي يقدمها عبد العظيم رمضان عن التطور الصناعي في هذه الفترة، فهو يعترف بأن النمو الصناعي تخلف عن المتطلبات الوطنية. حقاً، لقد أرتفع عدد العمال الصناعيين في فترة ١٩٣٧ ـ ١٩٤٧ من ٤٨٠,٠١٧ عاملاً إلي ٧٠٧,١٨٢ عاملاً، كما زاد عدد عمال النقل من ١٢٩,٠٠٠ عامل إلي ٢٠٠,٩٥٨ عاملاً. وترتب علي ذلك أن إجمالي القوة العاملة اليدوية (دون الحرفيين) تخطي

---

٥٢ نفسه، ص ص١٠٢ ـ ١٢٤.

٥٣ شهدي عطية (١٩٥٧)، ص ص٦٥ ـ ٧٠. يعيد أريك ديفيس إفلاس بنك مصر جزئياً إلي "الجناح الرجعي" في البرجوازية، وكانت العوامل الأخرى هي: تورط بنك مصر في النزاعات السياسية، الروابط بطبقة كبار الملاك، المركز المالي المزعزع، السياسة المالية السيئة التي اتبعها مدير بنك مصر وهو طلعت حرب، ويعتقد أن السبب الرئيسي لذلك الإفلاس أن بنك مصر عكس جميع تناقضات المجتمع المصري في تلك الفترة. Eric Danis (١٩٨٣)، ص ص١٥٢ـ١٦٨ وص ص٢٠٤ ـ ٢١١. يفسر روبرت تيجنور الإفلاس بالإشارة إلي أن المهمة التي وقعت علي بنك مصر كانت شبه مستحيلة باعتباره أول بنك صناعي مصري يعمل في سياق اقتصادي وسياسي شبه مستعمر، ومثلما يفعل أريك ديفيس، يرفض تيجنور نظرية التآمر القائلة أن البريطانيين ـ أو "كبار رجال المال" ـ كانوا وراء إفلاس بنك مصر. Robert Tighor (١٩٨٤)، ص ص١٦٢ ـ ١٧٤.

٥٤ رمضان (١٩٧٨)، ص ص١٠٢ ـ ١٢٤. أحدي نقطة الضعف في تحليل رمضان أنه يميز بين الرأسمال الذي يملكه الأجانب المتصرين وذلك الذي للمصريين. كان القسم الأكبر من الرأسمال القومي في أيدي المتصرين، و٣٩% منه فقط في أيدي المصريين أنفسهم Tignor (١٩٨٤)، ص ص١٨٨ ـ ١٩٤.

مستوي المليون. غير أن هذه كانت أرقاماً متواضعة بالمقارنة مع جملة عدد السكان في مصر البالغة ١٣ مليوناً[٥٥]. وفي ١٩٤٨، كانت نسبة السكان الذين يعيشون في القري لا تزال ٧٠%.

الواقع أن مستوي المعيشة كان يتدهور باستمرار منذ بداية القرن. ففي ١٩١٤ ـ ١٩٤٥، هبط متوسط الدخل السنوي من ١٢.٤ ج.م. إلي ٩,٣ ج.م. وكان البؤس أشد في المناطق الريفية حيث لم يصل متوسط الدخل السنوي إلا إلي ٣ ج.م.. بل أن متوسط الدخل السنوي للعمال الصناعيين ـ البالغ ٨ ج.م. ظل تحت المتوسط القومي العام. وطبقاً لبحث ميداني أجري في ١٩٤٢، كان الدخل الشهري الضروري لأسرة مكونة من ٦ أفراد ٤٣٩ قرشاً، في حين أن الأجر الشهري لأغلب العمال لم يكن يزيد علي ٢٩٣ قرشاً[٥٦]. أشتد الوضع سوءاً بعد الحرب العالمية الثانية بشكل أكبر عندما غادرت قوات الحلفاء البلاد فتعطل ٣٠٠,٠٠٠ عامل كانوا يشتغلون في ثكناتها[٥٧].

أما الطبقات الاجتماعية الأخرى غير المنتمية إلي البرجوازية الكبيرة، فلم تكن أحسن حالاً من العمال في هذه الفترة. فالبرجوازية الصغيرة ـ أصحاب الدكاكين التجارية والحلاقون إلخ ـ هي، دون غيرها، التي تحسنت أوضاعها بعد التوقيع علي معاهدة ١٩٣٦، إذ بدأت البرجوازية الصغيرة الأجنبية تغادر البلاد لأن مركزها المتميز في مصر أوشك أن ينتهي[٥٨].

كان الطلبة والمهنيون والموظفون أقل حظاً. وأشتد الضغط بشكل خاص علي خريجي الجامعات. ففي أحوال كثيرة، كانت فرص العمل في المشاريع الأجنبية محدودة جداً، لأن أغلب هذه المشاريع فضلت الموظفين الذين تلقوا تعليماً أوروبياً. وعاد هذا الموقف جزئياً إلي المستوي الأدنى للتعليم في الجامعة المصرية، وجزئياً أيضاً إلي التحيز ضد المصريين باعتبارهم يفتقرون إلي الكفاءات الإدارية. أن عدم قدرة الحكومات المتتالية علي إيجاد فرص أفضل للعمل ـ إما بإجبار المشاريع الأجنبية علي استئجار موظفين مصريين أو بتوسيع البيروقراطية توسيعاً أكبر ـ كان عاملاً هاماً ارتكزت عليه حركة احتجاج الطلبة في الأربعينيات. وطبقاً لما يقوله رفعت السعيد، فازدياد الفقر في صفوف الطلبة وخريجي الجامعة في هذه الفترة ساهم في الانتشار السريع للحركة الشيوعية[٥٩]. وفي محاولة للاستجابة لمطالب هذه الفئات الساخطة من السكان، صدر في ١٩٤٧ قانون الشركات الذي نص علي أن تكون نسبة ٥١% من الرأسمال المستثمر في الشركة و٧٥% من الموظفين و٩٠% من العمال من نصيب المصريين[٦٠].

---

٥٥ رمضان (١٩٧٨)، ص ص١٩٣ ـ ١٩٤. بعد الحرب العالمية الثانية كانت نسبة ٣٢% من العمال من الذين يعملون في مشاريع فيها أكثر من ٥٠٠ عامل، ٢٥% في مشاريع يتراوح عدد عمالها بين ١٠٠ و٥٠٠ عامل، و٢٥% في مشاريع بين ١٠ و١٠٠ عامل. وطبقاً لما كتبه روبرت تيجنور، كان يوجد ٥٥٣,٠٠٠ عامل في ١٩٤٧. لم ترتفع نسبة العمال المئوية إلي عدد السكان المشتغلين الكلي إلا من ٦% إلي ٨,٤%. Robert Tignor (١٩٨٤)، ص٢١٣.

٥٦ شهدي عطية (١٩٥٧)، ص ص٩١ ـ ٩٢.

٥٧ نفسه، ص ص٩١ ـ ٩٢، بل هبط الدخل المتوسط أكثر من ذلك طبقاً لرأي روبرت تيجنور، وكانت نسبة الهبوط ١٠% في الفترة ١٩١٣ ـ ١٩٣٩ و١٠% أخري في فترة ١٩٤٠ ـ ١٩٤٥. Robert Tignor (١٩٨٤)، ص٢١٦.

٥٨ رمضان (١٩٧٨)، ص١٣٨.

٥٩ السعيد (١٩٧٦)، ص ص٦١ ـ ٦٤.

٦٠ رمضان (١٩٧٨)، ص ص١٤١ ـ ١٦١.

كبار الملاك واقتراحات الإصلاح الزراعي

رغم أن المؤرخين ـ موضوع هذا البحث ـ يختلفون في الرأي بشأن طابع كبار الملاك، فهم يتفقون علي أن هذه الطبقة لعبت دوراً رجعياً في المجتمع المصري أثناء هذه الفترة. من الناحية الاقتصادية، كان هذا الدور حاسماً في تأخير عملية تصنيع البلاد. وإذا أستغل كبار الملاك الفلاحين عن طريق الإيجارات الزراعية المرتفعة أو بيع المنتجات الزراعية بأسعار غالية مصطنعة، فقد كانوا مسئولين عن تعريض نمو الصناعة الوطنية للخطر بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وحيث أن ٧٠% من أجور الطبقة العاملة كانت تصرف علي الغذاء. وأن الصناعة اعتمدت علي الزراعة للحصول علي المنتجات الأولية اللازمة لها (القطن)، فقد دفعت الأسعار الزراعية العالية بأسعار المنتجات الصناعية النهائية إلي الارتفاع، وأضعفت مركز الصناعة المصرية في السوق العالمي[٦١]. غير أن الملكية الكبيرة لم تفرض فقط حدوداً علي قدرة الصناعة المصرية علي التقدم في السوق الدولي، بل أن الظروف السائدة في السوق الداخلي أعاقت التصنيع إعاقة أشد. فبسبب الملكية الكبيرة، عاشت نسبة ٧٠% من الفلاحين تحت مستوي الحد الأدنى للدخل، وكانت ٧٠% من أجور العمال تصرف علي الغذاء. وأخيراً، فإهمال السياسة الحكومية للمصالح الصناعية الوطنية، والدعم الذي تلقاه كبار الملاك علي حساب المجتمع ككل، أمران يوضحان أن الملكية الكبيرة كانت أكبر عبء علي مصر في بداية الأربعينيات. وكتب طارق البشري أن طبقة كبار الملاك لم تستطع بأي شكل أن تبرر وجودها[٦٢].

في الأربعينيات، بدأ يتسرب إلي أذهان أفراد الصفوة المستنيرة الإدراك بالنتائج السلبية للملكية الكبيرة علي الاقتصاد القومي والمجتمع. أصدر مريت بطرس غالي ـ وهو من أسرة قبطية شهيرة من كبار الملاك، وعضو في "جماعة النهضة القومية" ـ أصدر كتيباً بعنوان "الإصلاح الزراعي"، اقترح فيه أن تكون ٢٠٠ فدان حداً أعلي لما يسمح به للفرد الواحد من ملكية زراعية. في هذا الكتيب أيضاً، يري مريت بطرس غالي أن تحدد الدولة الإيجارات وتتخذ إجراءات واسعة لتشجيع انتشار الملكيات الصغيرة بأن تبيع مثلاً الأراضي المملوكة للدولة للفلاحين الذين يملكون أقل من فدانين[٦٣].

في هذه الفترة، تقدم محمد خطاب بمقترحات مشابهة. كان محمد خطاب عضواً بمجلس الشيوخ عن الحزب السعدي، وعرض هذه المقترحات حينما كان زعيم هذا الحزب ـ محمود فهمي النقراشي ـ رئيساً للوزراء. و في الوهلة الأولي، تبدو آراء خطاب أبعد مدي عما كتبه مريت بطرس غالي، لأن الحد الأعلى المقترح من خطاب ٥٠ فداناً. والواقع أن المقترحين كانا متواضعين جداً، إذ دعيا إلي التخفيض التدريجي للملكية الكبيرة علي مدي زمني طويل بفعل العوامل الطبيعية مثل تقسيم الأرض بالميراث[٦٤].

---

٦١ نفسه، ص ص٢٠١ ـ ٢٢٣، طارق البشري (١٩٧٢)، ص ص١٩٣ ـ ١٩٩، السعيد (١٩٧٢)، ص ص٨١ ـ ٨٢، السعيد (١٩٧٦)، ص ص٤٢ ـ ٤٥.

٦٢ البشري (١٩٧٢)، ص١٩٣.

٦٣ رمضان (١٩٧٨)، ص ص٢٠٥ ـ ٢٠٨، البشري (١٩٧٢)، ص١٩٤.

٦٤ رمضان (١٩٧٨)، ص ص٢١٤ ـ ٢١٦، البشري (١٩٧٢)، ص٢١٩.

تكشفت السلطة التي لم يزل كبار الملاك يمارسونها في الأربعينيات من رد الفعل الذي أحدثته هذه المقترحات المتواضعة، وهي التي قدمها أفراد من الصفوة بعيدو النظر أدركوا أن موضوع الرهان هو كيان النظام الاجتماعي. فرغم أن حزبي الوفد والسعديين كانا عدوين لدودين، إلا أن زعماء الحزبين تعاونوا في العمل علي دفن مقترحات محمد خطاب في لجنة برلمانية خاصة. وطبقاً لأقوال طارق البشري، فالفرق الوحيد بين الحزبين أن الوفد كان متخوفاً من أن يعرف الناس الحيلة التي تمت فتصاب شعبيته بسوء[٦٥].

يدهش رفعت السعيد لقصر نظر كبار الملاك الذين رفضوا كل اقتراح إصلاح باعتباره "بلشفياً"[٦٦]. فقد تم رفض مجانية التعليم الابتدائي في الثلاثينيات لأنه سوف "يؤدي إلي أن يتحول أصحاب الجلاليب الزرقاء إلي أصحاب جلاليب مكوية"، مما يصَعب عليهم أن يمسكوا الفأس بعد ذلك[٦٧]. ولا يفسر عبد العظيم رمضان مقاومة الإصلاحات بقصر نظر كبار الملاك والبرجوازية الصناعية، بل بالمصالح المشتركة القوية التي بين جناحي البرجوازية. فمن زاوية المنطق، كان من مصلحة الجناح الصناعي أن يؤيد المقترحات الإصلاحية[٦٨]. غير أن الروابط الوثيقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الموجودة بين الجناحين منعت البرجوازية الصناعية من أن تتمايز وتعارض طبقة كبار الملاك. وبالإضافة، فحيث أن أفراداً من الجناح الصناعي كثيراً ما ملكوا أراضي واسعة، فقد أنقسم هذا الجناح علي نفسه بشأن علاقات ولائه ومصالحه. وأحمد عبود مثال جيد لهذا الوضع باعتباره صناعياً مشهوراً يملك أيضاً آلاف الفدادين. فكونه مالكاً لأراض واسعة ولأكبر مصانع للسكر في مصر حال دون أن يقر رأيه إلي جانب المصالح الصناعية.

---

٦٥ البشري (١٩٧٢)، ص١٩٤.
٦٦ السعيد (١٩٧٦)، ص٦٩.
٦٧ نفسه، ص٦٧.
٦٨ رمضان (١٩٧٨)، ص٢١٤.

الفصل الثاني
الخلفية السياسية لأزمة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢

قبل أن نتناول الآراء المختلفة التي يبديها المؤرخون بصدد الأزمة التي تلت ١٩٤٥، فمن الضروري أن نعرض مدخلاً للبناء السياسي في مصر في فترة ١٩١٩ ـ ١٩٤٥.

رغم حدوث الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢، ظلت مصر جزءاً من الإمبراطورية العثمانية حتي اندلاع الحرب العالمية الأولي. و في ١٩١٤ أعلنت الحماية البريطانية عليها. اعتراضاً علي هذا الوضع، تشكل وفد مصري عام ١٩١٨ ليطالب بالاستقلال التام. و في المقابلة التي تمت بين هذا الوفد وبين المندوب السامي البريطاني يوم ١٣ نوفمبر. قوبلت هذه المطالب بالرفض، فانفجرت ثورة ١٩١٩ التي استمرت حتي الانتخابات البرلمانية العامة الأولي في ١٩٢٤. في أول الأمر، لم يكن الوفد حزباً سياسياً بل تجسيداً للتطلع القومي إلي الاستقلال ولم يتخذ الوفد سمات الحزب السياسي إلا بعد أن تأسس منافس له في ١٩٢٢، وهو حزب الدستوريين (اكتفينا فيما بعد بتسميته حزب الأحرار). في ٢٨ فبراير ١٩٢٢، أصدرت بريطانيا تصريحاً من جانب واحد نص علي أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة عدا تحفظات أربعة وهي المتعلقة بالمواصلات الإمبراطورية والدفاع عن مصر وحماية المصالح الأجنبية والأقليات، والسودان. وهي أمور تتم تسويتها ودياً من خلال المفاوضات. ظلت هذه التحفظات الأربعة تسئ إلي العلاقات المصرية الإنجليزية إلي ما بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. والتحفظ الخاص بالأقليات الأجنبية هو الوحيد الذي تمت تسويته بالمعاهدة الإنجليزية المصرية لعام ١٩٣٦ وبمؤتمر مونترو لعام ١٩٣٧.

أخيراً، صدر دستور ١٩٢٣. ورغم أنه روجع وألغي مرات عديدة بين ١٩٢٣ و١٩٥٢، فقد شكل هذا الدستور الهيكل السياسي الذي قام حتي ١٩٥٢. كان دستور ١٩٢٣ حلاً وسطاً بين الأطراف الرئيسية الثلاثة التي سادت الميدان السياسي بعد ذلك، وهي الوفد والملك والإنجليز.

صيغ الدستور بطريقة جعلت الوفد يكسب دائماً في الانتخابات الحرة، إذا كان الحزب الوحيد الذي تمتع بقاعدة بين الجماهير. ورغم وجود هذه القاعدة الشعبية للوفد إلا أن عاملين أثنين تسببا في أن يتولى الحكم لمدة تقل عن ٨ سنوات أثناء فترة الثمانية والعشرين عاماً التي ظل النسق الليبرالي قائماً فيها. هذان العاملان اللذان حالاً دون أن يبقي الوفد في السلطة هي الجانبان الآخران في المثلث السياسي، ونقصد الملك والبريطانيين.

رأى الملك أن أكبر تهديد لعرشه في مبدأ سيادة الشعب الذي دعا إليه الوفد. غير أن الدستور منح الملك سلطات تقدم له الوسائل الكافية لكي يحبط بها السعي لتحقيق المثل الوفدية العليا. منح الدستور الملك سلطة تشريعية بعيدة المدي. وكان الملك منذلك يعين رئيس الوزراء، و في إمكانه أن يمنع تعيين الوزير الذي لا يوافق عليه، وأن يحول دون صدور القوانين التي يمتنع عن التوقيع عليها. وبالإضافة إلي ذلك، ففي استطاعة الملك أن يحل البرلمان في أي وقت، وله أن يعين خمسي أعضاء مجلس الشيوخ. و في ميدان السلطة التنفيذية، فللملك حق تعيين أفراد السلك الدبلوماسي جميعاً، وكذلك أعلي الرتب من ضباط البوليس

والجيش. كان الأزهر ـ الجامعة الدينية ـ تحت سيطرته تماماً. وإلي جانب هذه الوسائل الشرعية، كان في استطاعة الملك أن يلجأ إلي وسائل غير قانونية يقوي بها مركزه. فكثيراً ما ألغي دستور ١٩٢٣ وفرض حكومة انقلاب[٦٩] علي البلاد والوفد معاً. وقد يحدث أن يعبث بالانتخابات رغم إبقائه علي الدستور قائماً.

أما ما سمي بأحزاب الأقلية ـ وأهمها حزب الأحرار (١٩٢٢) والحزب السعدي (١٩٣٧) ـ فكانت أوراقاً رابحة بيد الملك في المعركة الدائرة ضد الوفد. فرغم أنها أحزاب مستقلة، لها برامجها السياسية الخاصة وأعضاؤها المنضمون إليها، إلا أنها كانت معتمدة علي الملك اعتماداً كاملاً للوصول إلي السلطة، إذ كانت دائماً تخسر الانتخابات. و في أوقات قليلة، حدث أن تعاونت أحزاب الأقلية هذه مع الوفد أثناء قيام حكومات ائتلافية قصيرة العمر أو حكومات انتقالية كلفت بمهمة إجراء انتخابات حرة.

كانت السلطة الحقيقية في فترة ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ في يد المندوب السامي البريطاني (الذي أصبح سفيراً بعد المعاهدة الإنجليزية المصرية) والذي مثل المصالح البريطانية في مصر. وكان الجيش البريطاني المعسكر بصفة دائمة في مصر أساس هذه السلطة. في اللعبة السياسية التي دارت، أبقي المندوب البريطاني علي توازن القوي بين الملك وأحزاب الأقلية من جهة وبين الوفد من جهة أخري.

ونظراً لضعف التأييد الشعبي الذي يستطيع الملك وأحزاب الأقلية الحصول عليه، فلم يكن هذا الطرف ليقوي علي لعب الدور السياسي الهام الذي قام به بالفعل لو لم يلق المندوب السامي بثقله إلي جانب الملك في اللحظات الحاسمة. ومع ذلك، فالتأييد البريطاني للملك في وجه الحركة الوطنية لم يكن دون شرط ولا جري دون تردد. فإذا عادت إحدى حكومات الانقلاب في غير مصلحة الإنجليز في حين أن حكومة وفدية تفيد هذه المصلحة ـ وهو أمر حدث في ١٩٣٦ ـ كان من المستطاع أن يؤيد البريطانيون مطلب الوفد بإجراء انتخابات حرة.

رغم النزاع القائم بين الوفد والسراي والإنجليز، فقد وصلوا مع مرور الزمن إلي التوافق حول القواعد التي ينبغي أن تحكم اللعبة السياسية. كان هذا عبارة عن قبول الطرق المشروعة كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية. ويعني هذا أن العملية التي تحل بها القضايا السياسية تركز في البرلمان، وأن العلاقات مع بريطانيا العظمي بشأن التحفظات الأربعة ـ التي تضمنها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ـ تحصر في المفاوضات السلمية. ورغم أن الأطراف الثلاثة أدركت أن هذه المبادئ الثلاثة تشكل أساس الهيكل السياسي، إلا أن حزب الوفد هو الذي ساند تلك المبادئ أكثر مما فعله الجانبان الآخران من المثلث. وطالما ناصر الوفد هذه المبادئ وتمتع بتأييد شعبي، ظل الهيكل السياسي المعتمد علي دستور ١٩٢٣ سالماً. إلا أنه، فور فقدان الوفد لتأييده الشعبي ـ كما حدث أثناء الثلاثينيات والأربعينيات بسبب ظهور منظمات سياسية أكثر جدية تتهم الوفد بالتعاون مع البريطانيين والطبقة الحاكمة ـ تعرض الهيكل السياسي للخطر تعرضاً مباشراً.

---

٦٩ تستعمل لفظة انقلاب دائماً بمعني سلبي، علي عكس لفظة ثورة. أما أي من الهبات السياسية في التاريخ المصري عبارة عن انقلاب وأي منها عبارة عن ثورة، فهذه مسألة رأي، بطبيعة الحال، يسمي الوفديون العصيان ضد البريطانيين في عام ١٩١٩ دائماً ثورة، في حين أن المؤرخين اليساريين يميلون إلي التشكيك في طبعه الثوري، ومن ناحية أخري، يميل المؤرخون الوفديون إلي أن يسموا عملية الاستيلاء علي السلطة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انقلاباً ليس إلا، في حين أن المؤرخين اليساريين قد يتجهون أكثر منهم إلي الاعتراف بطبعها الثوري.

وأخيراً، فثمة ثلاثة أحداث تاريخية تستحق اهتماماً خاصاً في هذا البحث، لأنها تلقي أضواء علي التطورات المميزة لهذه الفترة، وتبرز بالتالي بروزاً كبيراً في المناقشات بين المؤرخين المصريين. هذه الأحداث هي ثورة ١٩١٩، ومعاهدة ١٩٣٦ الإنجليزية المصرية، وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢. النقطة الرئيسية في هذه المناقشات هي الدور الذي لعبه الوفد في تلك الأحداث. وما يشغل بال المؤرخين بالنسبة لثورة ١٩١٩ هو هل كان الوفد يمثل الأمة كلها أم أستخدم الثورة لصالح البرجوازية؟ والسؤال بالنسبة لمعاهدة ١٩٣٦ الإنجليزية المصرية هو هل كانت نتائجها الغالبة إيجابية أم سلبية؟ وأخيراً، يعتبر بعض المؤرخين المصريين حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وصمة عار للوفد لأنه قبل أن يتولى السلطة بواسطة الدبابات البريطانية. إلا أن مؤرخين آخرين يبذلون قصاري جهودهم ليثبتوا براءة الوفد في هذا الحادث.

*****

غرض هذا الفصل أن يتتبع تآكل الهيكل السياسي في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية كما وصفته مدرستان مختلفتان في المنهج المصري لكتابة التاريخ. فالمدرسة الفكرية التاريخية الأولي - التي ينتمي إليها شهدي عطية الشافعي ورفعت السعيد وطارق البشري - تحلل الأزمة السياسية علي أن سببها يكمن في النزاع الطبقي. المدرسة الفكرية الثانية - التي ينتمي إليها عبد العظيم رمضان ومحمد أنيس - تحلل التطورات التي أدت إلي الأزمة علي أساس سياسي.

وينظر أتباع هذه المدرسة إلي الصراع بين القوي الديمقراطية (الوفد والجماهير) وبين القوي الأوتوقراطية (الملك وأحزاب الأقلية) علي أنه جذر الأزمة السياسية. هم لا ينكرون وجود النزاع الطبقي، وإنما لا يعتبرونه أهمية فائقة في تفسير التطورات السياسية. ويبدو بديهياً أن اختلاف التحليلات التي تقدمها هاتان المدرستان الفكريتان مبني علي تفسيراتهما المتباينة للتطورات الاقتصادية، وهو أمر لمسناه في الفصل السابق.

النزاع الطبقي باعتباره سبباً للأزمة بعد ١٩٤٥

يحاول شهدي عطية أن يفسر جميع التطورات السياسية علي أسس اقتصادية، ويختصر جميع التطورات السياسية إلي أسباب اقتصادية فطبقاً لرأيه، تمثل الأحزاب السياسية مصالح اقتصادية محددة تحديداً واضحاً. "البرجوازية الوطنية" أو الرأسمالية الوطنية[٧٠]، ومثل حزب الأحرار "الإقطاعيين"[٧١] والحزب السعدي "كبار رجال المال"[٧٢]. استهدف الوفد القضاء علي الإقطاع ومحاربة الإمبريالية في حين أن حزبي الأحرار والسعديين حاولا أن يبقيا مصر مربوطة بالرأسمالية الغربية[٧٣]. أرادت البرجوازية الصناعية أن تعوض عن ضعفها، فحاولت أن تكتسب تأييد الجماهير. غير أن الحقيقة أن الوفد لم يجرؤ أبداً علي تكتيل الجماهير حول نضاله الوطني الخالص، خشية منه أن تتقدم بمطالب اجتماعية مقابل

---

٧٠ شهدي عطية (١٩٥٧)، ص ص٤٥ - ٤٦، وص ص٥٢ - ٥٣.

٧١ نفسه، ص٦٣.

٧٢ نفسه، ص٨٢.

٧٣ نفسه، ص ص٦٨ - ٧٢.

تأييدها إياه[٧٤]. و في نهاية الأمر، نجم عن ازدواجية هذا الموقف إزاء الجماهير وعن ضعف البرجوازية الصناعية الاقتصادي أن سار الوفد علي "سياسة التهادن" التي تضمنت أن يعتمد الحزب اعتماداً كاملاً علي "الطرق السلمية المشروعة" وصولاً لأهدافه[٧٥].

في هذا الإطار، تعاون الوفد مع حزب الأحرار فترة قصيرة قبل ١٩٣٠، ووقع علي المعاهدة الإنجليزية المصرية لسنة ١٩٣٦. بهذه المعاهدة، أعترف الوفد لأول مرة بحقوق جيش الاحتلال البريطاني في مصر كأمر واقع. وشيئاً فشيئاً، أصبح الوفد ينعزل عن الجماهير انعزالا متزايداً.

لم تأت سياسة التهادن بالنجاح الذي توقعه الوفد. فقبل أن تمر سنة ونصف سنة علي التوقيع علي المعاهدة الإنجليزية المصرية، ووجه الوفد بحكومة ائتلافية من حزبي الأحرار والسعديين تحل محله. و في رأي شهدي عطية أن بقاء هذا الائتلاف حاكماً حتي ١٩٥٠ ـ مع انقطاع واحد في فترة ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤ ـ يبين كم كان قوياً التحالف بين المصالح الإقطاعية والمالية. أكبر نجاح حققه هذا التحالف كان أثناء حكومة علي ماهر في ١٩٤٠ عندما أفلس بنك مصر[٧٦].

يرفض المؤرخون المحدثون الطريقة التي يحلل بها شهدي عطية التطورات السياسية في فترة ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ باعتبارها نضالاً بين برجوازية وطنية تقدمية ومصالح رجعية إقطاعية ومالية. لا يوجد مؤرخ محدث مهما كانت المدرسة الفكرية التي ينتمي إليها، يعتبر الوفد صنواً للبرجوازية الوطنية أو الصناعية. ولا يمكن تفسير الأفكار التي يتقدم بها شهدي عطية إلا بإرجاعها إلي السياق التاريخي والسياسي الذي نمت فيه. لقد كان شهدي عطية إحدى الشخصيات القائدة في الحركة الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية الذين أرادوا أن يقيموا جبهة وطنية تتكون من الرأسماليين المتقدمين والمثقفين التقدميين والطبقة العاملة[٧٧]. وكان من المفترض أن هذه الجبهة توجه ضد السيطرة الإمبريالية وضد تلك الطبقات المصرية التي تخضع لمصالح الإمبريالية. سوف نري في الفصل الثاني أن الشيوعيين يبحثون عن التحالف ضد الاستعمار لكي يقوضوا مركز الوفد ويدعوا مركزهم بجذب عناصر من البرجوازية إليهم وحاول عبد الناصر فيما بعد أن يكتل نفس الطبقات الاجتماعية حوله. رغم أن عمل شهدي عطية قد فات الدهر عليه بهذا الشأن، إلا أن أفكاراً آخري تبناها في مؤلفه مازالت ذات تأثير شديد علي كتابات مؤرخين آخرين. ومثال ذلك الفكرة القائلة أن النزاع الطبقي كان سابقاً علي ثورة ١٩١٩. فهذه الفكرة التي تبناها مؤرخ يساري مثل رفعت السعيد[٧٨] ـ كان لها تأثير هائل علي الصورة التاريخية للوفد، لأنها تناقض وتقوض صورة الوفد التي قدمها مؤرخين أكثر قومية كعبد العظيم رمضان علي أنه الحزب الذي مثل الأمة ككل. إن الفكرة القائلة بأن النزاع الطبقي سابق علي ثورة ١٩١٩ تتضمن أن الوفد مثل المصالح البرجوازية في المقام الأول، وأن هذه المصالح لم تكن تتطابق مع مصالح الطبقات الأخرى أو الأمة.

---

٧٤ نفسه، ص٦٤ وص ص٧١ ـ ٧٢.

٧٥ نفسه، التعبير "بالطرق السلمية المشروعة" مستخدم في صفحة ٣٦. تشير الفقرة إلي صفحات ٧٤ ـ ٧٥.

٧٦ نفسه، ص٨٢.

٧٧ البشري (١٩٧٢)، ص ص٤٢٧ ـ ٤٢٨، السعيد (١٩٧٦)، ص٤١٣.

٧٨ شهدي عطية (١٩٥٧)، ص٧٢.

وتتضمن هذه الفكرة - بالإضافة - أن الوفد عني بأن يعبئ الجماهير في الثورة بالدرجة التي تتطابق أهدافها مع أهداف البرجوازية فطبقاً لرأي رفعت السعيد، ينبغي أن تعزا ازدواجية الوفد إلي قيامه بتعبئة الجماهير ضد أعداء البرجوازية في حين حاول الحزب في الوقت نفسه أن يحصر الحركة الجماهيرية في الهوامش الضيقة التي رسمها لها[٧٩].

هناك مؤرخون مثل رفعت السعيد يتفقون مع شهدي عطية علي أن هبوط شعبية الوفد في الثلاثينيات والأربعينيات يعود إلي هذه الازدواجية التي كشفت عن ارتياب البرجوازية الأساسي من الجماهير. ويعتقد رفعت السعيد أن هذا الارتياب هو مفتاح السياسة الوفدية. فقد جعل الوفد يتبني سياسة الطرق المشروعة[٨٠]. و في الأحوال المتفرقة التي استخدم الوفد العنف بالفعل، اتخذ هذا العنف شكل الهجمات الإرهابية علي الإعداء السياسيين، ولم يتخذ شكل الهبات الجماهيرية لعمال وفلاحين تقودهم قيادة مركزية[٨١]. ولأن الوفد لم يكن أبداً يريد حقاً أن تشترك الجماهير في السياسة، فقد فقَد قاعدته السياسية الخاصة وأجبر علي أن يلتزم بالقيود الضيقة لدستور ١٩٢٣. بل أصبح النضال من أجل دستور ١٩٢٣ هدفاً سياسياً في ذاته، وأستهلك كماً هائلاً من الطاقة. كانت سياسة التحالف والتساهل والتهادن النتيجة المنطقية لسياسة الطرق المشروعة.

رغم نقده لعلاقة الوفد بالجماهير، يدخل رفعت السعيد في حسابه الحيرة السياسية التي وجد الوفد نفسه فيها. ويحلل هذا المؤرخ البناء السياسي تحليلاً أكثر دقة وحذقاً باعتباره ميدان بحث له تفسيره الداخلي، الأمر الذي يختلف اختلاف بارزاً عن التبسيط الاقتصادي الذي يقوم به شهدي عطية. ويحاول السعيد أن يفسر أزمة الثلاثينيات والأربعينيات بواسطة كل من العوامل السياسية والاقتصادية.

الأغلب أن هذا التحليل الأدق يفسر لنا لماذا رفعت السعيد - في موقفه من الوفد - الموقف المزدوج الذي يتميز به اليسار إزاء هذا الحزب بصورة عامة. فهو من جهة يقد الوفد نقداً عنيفاً بسبب طابعه الطبقي الذي أثر علي علاقاته بالجماهير. ومن جهة أخري، يدرك أن الوفد كان أفضل الأحزاب التقليدية لأنه وقف من أجل مبادئ الديمقراطية الليبرالية مثل حرية الصحافة والتنظيم والمساواة أمام القانون[٨٢]. يعتبر السعيد أعداء الوفد السياسيين إما رجعيين مثل الملك وأحزاب الأقلية، أو فاشيين مثل جماعة الإخوان المسلمين ومصر الفتاة بعد بروزهما في النصف الثاني من الثلاثينيات. كذلك يلعب دوراً هاماً في هذا الموقف كون الوفد بقي حزب الأغلبية باستمرار حتي عام ١٩٥٢ رغم تدهوره التدريجي. ولا مفر من أن يكون هذا عاملاً حاسماً لا يمكن تجاهله في نظر المؤرخين اليساريين بصورة خاصة، و هم الذين لا يرون فرقاً بينهم وبين الجماهير[٨٣].

---

٧٩ السعيد (١٩٧٢)، ص٨٤.

٨٠ السعيد (١٩٦٩)، ص٢٥.

٨١ نفسه، ص٢٤.

٨٢ السعيد (١٩٧٥)، ص ص١٢٩ - ١٣١، (١٩٧٢)، ص ص٨٧ - ٨٩.

٨٣ السعيد (١٩٧٦)، ص ص٤٢ - ٤٥.

كانت الفاشية في الثلاثينيات تهدد مصر بخطر شديد. فالإيطاليون الذين استولوا علي ليبيا في ١٩١٢ أحتلوا أثيوبيا أيضاً في ١٩٣٦. و في مصر ذاتها، ظهر الخطر الفاشي واضحاً في شخص الملك فاروق و في منظمات مثل مصر الفتاة والإخوان المسلمين، التي كانت تعطف علي القضية الفاشية. في أواخر الثلاثينيات، صار الملك مقتنعاً بأن الانتصار الفاشي وشيك، وكان أمله أن يتمكن من زيادة سلطته عندما تتم للمحور هزيمة أعدائه وهم البريطانيون والوفد.

يحلل رفعت السعيد حيرة الوفد في الثلاثينيات بالعلاقة مع هذه الخلفية. كان البريطانيون يدركون أن الحرب واقعة لا محالة، وحيث أن الملك ـ ذنبهم ـ قد أفلت بعيداً عنهم، فلم يكن أمامهم من بديل إلا أن يعقدوا صفقة مع الوفد. وكان أمام الوفد ـ بدوره ـ الخيار بين أن يظل بعيداً يترقب تأمر السراي لصالح أهداف المحور أو أن يتعاون مع البريطانيين لإنقاذ النظام الليبرالي[٨٤]. في رأي رفعت السعيد أن سياسة التقارب من البريطانيين التي أختارها الوفد لم يعرض للخطر بأي شكل من الأشكال النضال من أجل الهدف النهائي وهو الاستقلال التام. فقد بقي هذا الهدف دون تغيير، ولم يحدث إلا أنه تأجل مؤقتاً لأسباب تكتيكية[٨٥]، إذ كانت الأولوية للكفاح من أجل الدفاع عن دستور ١٩٢٣ ضد خطر الفاشية. و في نظر رفعت السعيد أن هذا الكفاح من أجل الديمقراطية في هذه الفترة يبرر وجود الوفد.

غير أنه ثبت أن الثقة التي وضعها الوفد في البريطانيين لم يكن لها أساس. فمعاهدة ١٩٣٦ الإنجليزية المصرية لم تضع نهاية لسياسة التلاعب مع مختلف القوي المصرية بحيث يضرب بعضها بعضاً، و هي لعبة تفوق فيها البريطانيون. وكذلك أخطأ الوفد التقدير بالنسبة لقدرة الإنجليز علي المحافظة علي الوفد بعد التوقيع علي المعاهدة. فقد سقطت الحكومة الوفدية في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ وخلفتها حكومة ائتلافية من السعديين والأحرار. فالعلاقة الجديدة مع البريطانيين لم تحقق توقعات الوفد. بل أكثر من هذا، فهي أساءت إلي هيبته إساءة بالغة في نهاية الأمر. في ٤ فبراير أحتقت دسائس الملك فاروق السفير البريطاني في وقت كانت فيه قوات روميل في الصحراء الغربية، فأمر الدبابات البريطانية بأن تحاصر القصر، ودخل السفير السراي ليجبر فاروق علي تعيين مصطفي النحاس رئيساً للوزارة. و في تقدير رفعت السعيد أن المناقشة التي دارت حول تورط الوفد في هذه الإهانة القومية لم تعالج النقطة المركزية[٨٦]. ليست هذه النقطة أن القيادة الوفدية كانت تعلم بما يعده الإنجليز أو لم تكن تعلمه. الأهم من ذلك بكثير هو أن الحادثة نتيجة منطقية لسياسة التسوية التي اتبعها الوفد إزاء الإنجليز منذ ١٩٣٦[٨٧]. ففي نهاية الأمر، كان الخط السياسي ناجماً عن عدم ثقة الوفد بالجماهير. ولو كان الوفد قد عبأ الجماهير منذ البداية في الكفاح الوطني، لم يكن الحزب ليجبر علي الثقة بالبريطانيين. ولنفس السبب، لم يكن الملك ومصر الفتاة والإخوان المسلمون ليصيروا من القوة التي كانوا عليها فعلاً في أواخر الثلاثينيات.

---

٨٤ السعيد (١٩٧٢)، ص٨٩، (١٩٧٥)، ص ص١٢٥ ـ ١٣١.

٨٥ السعيد (١٩٧٥)، ص١٢٥.

٨٦ أنظر الفقرة ٢، ٢، ٣.

٨٧ السعيد (١٩٧٥)، ص١٣١.

يبدو أن رفعت السعيد يوحي بعدم وجود بديل في ذلك الوقت أمام الوفد لما له من ميل نحو الحلفاء، ولا أمام الملك وأنصاره لما لهم من ميل إلي المحور. كان البديل يتجسد في الحركة الشيوعية التي أخذت تنمو في هذه الفترة وبرزت بعد ١٩٤٥[٨٨]. وكانت المجموعات الشيوعية تدافع عن استراتيجية سياسية موجهة ضد الفاشيين في نفس الوقت الذي كانت ترفض فيه التعاون مع البريطانيين. أظهرت الحركة الشيوعية منذ الثلاثينيات قدرة كامنة كبيرة علي النمو. وكانت هي الوحيدة التي في استطاعتها أن تملأ الفرغ المتزايد بين الوفد والجماهير. يبين رفعت السعيد هبوط شعبية الوفد لدي العمال بأن يتقب تحرر النقابات التدريجي من قبضة البرجوازية. ففي ١٩٢٦، بلغت عضوية النقابات الوفدية ٣٠,٠٠٠ عضو، وهبط هذا الرقم في السنة التالية إلي ١٣,٠٠٠، في حين أن عضوية النقابات المستقلة بلغت ما بين ٥٠,٠٠٠ و٦٠,٠٠٠ عضو. غير أن عملية الاستقلال المتزايد من البرجوازية لم تكن أمراً مستمراً يستحيل أن يتقلب اتجاهه. ويبدو أن ١٩٣٢ سنة فاصلة. تميزت فترة ١٩٣٢-١٩٣٨ (ربما فيها الفترة التي حكم فيها الوفديون بين ١٩٣٦/٥/٩ و١٩٣٧/١٢/٣٠) بإضرابات طويلة وشاهدت روحاً نضالية ووعياً صاعداً[٨٩]. ومن المثير للسخرية أن الوفد ساعد علي تقويض مركزه بنفسه عندما اعترف بالنقابات قانوناً بعد حادث ٤ فبراير، وهذا محاولة منه لكسب الجماهير إلي جانبه مرة آخري. فمنذ ذلك الوقت، تزايد عدد النقابات من ٢١٠ نقابة في ١٩٤٤ إلي ٤٨٨ في ١٩٤٦ وإلي ٥٦٨ نقابة في ١٩٥٢. وكان للحركة الشيوعية أن تلعب دوراً هاماً في تنظيم هذه النقابات بعد الحرب العالمية الثانية[٩٠].

النزاعات السياسية باعتبارها سبباً لأزمة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢

يبدو أن عبد العظيم رمضان أشد الممثلين صراحة للمدرسة الفكرية التي تعيد تدهور البناء القائم إلي أسباب سياسية. طبقاً لهذه المدرسة، لم يكن التناقض الأساسي في المجتمع المصري بين مختلف الطبقات الاجتماعية، بل بين القوي الديمقراطية والرجعية، أي بين الوفد والجماهير من جانب والملك وأتباعه من جانب آخر. ويحط بالصراع الطبقي إلي مركز ثانوي في الكفاح الديمقراطي والوطني السائد الذي يقوده الوفد. وتبدو جميع أعمال رمضان مشبعة بهذا التفسير الوفدي للتاريخ.

غير أن المرء، إذا ألقي إلي أعمال عبد العظيم رمضان نظرة أعمق، لوجد أن تحديد فكر هذا الكاتب أقل سهولة مما يظن. حقاً، أن عمل رمضان الكبير الأول "تطور الحركة الوطنية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٦" ـ الذي أكسبه شهرة كبيرة كمؤرخ ـ ذو وجهة نظر وفدية بارزة. و في المؤلف الذي يعالج فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٤٨ ـ استمرار لنفس الروح. بل يمكن القول أن دفاع عبد العظيم رمضان في هذا الكتاب عن دور الوفد في حادث ٤ فبراير يتميز بالتطرف. وأخيراً، فمن المقالات التي ريحها لكتيب أصدره حزب الوفد، ويبدو مؤكداً أنه يناصر الوفد دون قيد أو شرط ومن جهة آخري، فكأن كتابه المعنون "صراع الطبقات في مصر،

---

٨٨ السعيد (١٩٧٢)، ص ص٩٠ ـ ٩٢.
٨٩ السعيد (١٩٧٦)، ص ص٥٤ ـ ٥٩، (١٩٧٢)، ص٨٤.
٩٠ السعيد (١٩٧٦)، ص١٥٠.

١٨٣٧ ـ ١٩٥٢" يمثل وجهة نظر مضادة بشأن التطور التاريخي. في هذا الكتاب، يعير رمضان اهتماماً كبيراً للنزاعات الاجتماعية الاقتصادية، والمفروض من العنوان أن النزاع الطبقي موضوعة الكتاب الرئيسية. ويعترف رمضان فعلاً بأن البناء الطبقي للوفد كان أحدي العقبات الرئيسية أمام الإصلاح والنمو الاقتصاديين[٩١]. ويبدو منطقياً من ثمة أن يؤيد الإصلاحات الزراعية وتأميم المؤسسات الأجنبية علي يد عبد الناصر، في حين أنه يمتدح الحركة الشيوعية للمساهمة التي آتت بها في الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية[٩٢].

كيف يمكن تفسير ذلك التناقض بين هذين الرأيين؟ قد يكون أحد التفسيرات له بالإشارة إلي أن أعمال رمضان التي تذهب مذهباً وفدياً نشرت في نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات، في حين أن الأعمال الأكثر انتقاداً للوفد نشرت متأخرة عن ذلك في السبعينيات. كذلك، يركز رمضان غالباً علي الفترة السابقة لعام ١٩٣٦، عندما كان الوفد حزب الجماهير دون منازع، لأن أحزاباً جماهيرية منافسة له لم تكن قد ظهرت بعد علي المسرح. وقد يعارض المرء هذا التفسير علي أساس أن الأدبيات النقدية للوفد ـ مثل عمل شهدي عطية ـ سبقت أعمال رمضان الأولي. وثمة تفسير آخر ممكن، وهو أن الأعمال المبكرة والمتأخرة ليست بمثل هذا التناقض كما تبدو. فرغم عنوانه ـ "صراع الطبقات في مصر، ١٨٣٧ ـ ١٩٥٢" ـ لا يوجد أبداً في هذا الكتاب ما يوحي بأن النزاع الطبقي كان القوة المحركة في التاريخ المصري وأساس الأزمة بعد ١٩٤٥. ولا يوجد أبداً في هذا الكتاب ما يقوض أولوية التفسير السياسي للتاريخ المصري بين ١٩١٩ـ١٩٥٢. والواقع أنه يبدو أن هذا العمل قد تم لتفنيد الموضوعية الماركسية المركزية بأن الصراع الطبقي والقوة المحركة في التاريخ المصري. و في السطور التالية، سوف أذكر تفسير رمضان للتطورات السياسية التي تميزت بها أزمة ١٩٣٦ ـ ١٩٤٥، بادئاً أولاً بنقده للمنهج الماركسي المصري لكتابة التاريخ. ثم أقدم عرضاً مفصلاً للتفسير الوفدي للتطورات السياسية التي طرأت في هذه الفترة.

أن مؤلف عبد العظيم رمضان "الصراع الطبقي في مصر، ١٩٣٧ـ١٩٥٢"، عبارة عن محاولة لتفنيد الكتابة التاريخية الماركسية المصرية، وخاصة الطريقة التي مارسها شهدي عطية وأنور عبد الملك. يلوم هذين المؤرخين علي ميلهما إلي أن يوجدا دائماً توازياً بين التاريخين الأوروبي الغربي والمصري ويعتقد أنه لا يوجد أساس لهذا التوازي لأن الصراع الطبقي لعب دوراً أهم بمراحل بأوروبا الغربية عنه في مصر التي تميزت بهيكل اقتصادي وسياسي شبه مُستعمَر. أن البحث الدؤوب عن التشابه بين الحالتين أعطي في نهاية الأمر صورة مشوهة للتطورات السياسية في مصر. فالفكرة مثلاً أن التطورات السياسية خضعت تماماً للصراع بين الصناعيين والتقدميين وكبار الملاك الرجعيين قد يكون لها أساس فعلي في التاريخ الأوروبي الغربي، غير أنها غير مطابقة للظرف المصري في الفترة بين ١٩١٩ و١٩٥٢. وعلي نقيض ما يعتقده المؤرخون الماركسيون، فحزب الأحرار لم يكن خاضعاً لمصالح كبار الملاك دون سواهم[٩٣]. كذلك، لم

---

٩١ رمضان (١٩٧٨)، ص٢١٧ وص ص١٩٨ ـ ٢٣٠.

٩٢ أنظر خاصة المقدمة التي كتبها رمضان لمجموعة المقالات اليسارية التي أصدرها أحمد صادق سعد (١٩٧٦)، ص ص٣ ـ ٢١.

٩٣ بالنسبة لأفكاري عن العلاقة بين الإقتصاد والسياسة، وما يميز به الإقتصاد، أنظر رمضان (١٩٧٨)، ص ص٥ ـ ٢٠.

يكن الحزب السعدي تحت السيطرة التامة لمن يسمون بـ"كبار رجال المال"، كما لم يكن أداة للمصالح الرأسمالية الأجنبية[٩٤]. ولو كان هذا هو الحال، فكيف يستطيع المؤرخون الماركسيون أن يغيروا كون الحزب السعدي هو الذي أصدر قانون الشركات الذي يتضمن علي أن ٥١% من رأس المال المستثمر في مشاريع الأعمال يجب أن يكون في أيدي المصريين؟[٩٥] وكذلك تؤدي هذه الطريقة في التفكير بشهدي عطية إلي أن يعطي الوفد سمات تقدمية لأسباب خاطئة كل الخطأ[٩٦].

يعتقد رمضان أن الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للساسة والأحزاب السياسية لا تؤثر عموماً علي مواقفها السياسية تأثيراً مباشراً. وسبقت الإشارة إلي أنه يري بوجود طبقة حاكمة واحدة في هذه الفترة، وأنها انقسمت إلي جناحين يتمايز كل منهما عن الآخر بالأهمية النسبية لنشاطاته الاقتصادية، غير أنهما متداخلان سياسياً واجتماعياً واقتصادياً إلي درجة أن الخلافات بين أفراد الطبقة الحاكمة لا يمكن أن تنسب إلي خلافاتهم الاقتصادية. فالتأثير والبناء الطبقيان كانا ينعكسان علي الهيكل السياسية بكليته والذي أساسه دستور ١٩٢٣. فرض هذا الهيكل السياسي قيوداً معينة علي الاتجاه الذي تتخذه التطورات السياسية وعلي من يشترك في اتخاذ القرارات المتعلقة بها. وتظهر هذه القيود بوضوح أكبر في السياسة الاجتماعية الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات في تلك الفترة. منظراً لكون البناء الاجتماعي والاقتصادي المصري بناءً معيناً في ذلك الوقت، صار الإصلاح الزراعي أمر غير مطروح للنقاش. وأبعد ما كان يمكن لحزب سياسي مثل الوفد أن يذهب إليه كان أن يفرض ضريبة عقارية تصاعدية تثبط من همة كبار الملاك في اقتناء المزيد من الأرض. انحصر التشريع الاجتماعي الذي أصدرته الحكومات الوفدية في الاعتراف القانوني بالنقابات (بعد ١٩٤٢)، والتأمين الاجتماعي المحدود. غير أن مختلف الأحزاب السياسية اتفقت علي العموم حول المسائل الأساسية للسياسة الاجتماعية الاقتصادية، وكانت الفوارق بينها في هذا الصدد حَدية فقط[٩٧].

يعتقد رمضان مع ذلك أن الوفد حزب تقدمي. لماذا؟ في رأيه أن هذا يعود إلي أن الاختلافات الطبقية في الفترة ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ ظلت في الخلفية، لأن النضال الوطني كان يستوعب اهتمام الأمة كله. ورغم وجود شكاوي للعمال والفلاحين من البرجوازية المصرية (وخاصة للفلاحين ضد كبار الملاك)، إلا أن هذه الشكاوي لم تأخذ طابع الصراع الطبقي لأن أهمية الشكاوي من الاحتلال البريطاني كانت أكبر من أن تحول دون اتحاد شتي الطبقات الاجتماعية حول راية الوفد. ويعتقد رمضان أن تفسير هذا الوضع يعود إلي الهيكل الاقتصادي شبه المستعمَر لمصر، أي أنها لم تكن تزال في ١٩١٩ تفتقر إلي صناعة أهلية تقودها برجوازية قومية، ففي المرحلة التالية فقط للصراع الوطني ـ المرحلة التي تطابقت مع صعود الصناعة الأهلية والبرجوازية القومية، ومع هبوط تأثير الأجانب وسيطرتهم الاقتصادية ـ في هذه المرحلة فقط

---

٩٤ رمضان (١٩٧٨)، ص ص١٤ ـ ١٨.
٩٥ نفسه، ص ص١٥ ـ ١٦.
٩٦ نفسه، ص ص٢٢ ـ ٢٣.
٩٧ نفسه، ص ص١٩ ـ ٢٠ وص ص٢١٤ ـ ٢١٧.

أدرك الفلاحون والطبقة العاملة أن البرجوازية وحدها هي التي تستفيد من الحرية التي اتسعت. منذ تلك اللحظة، فالقوانين الجدلية التي انطبقت علي الصراع بين البرجوازية المصرية والبريطانيين، بدأت تنطبق علي الصراع بين الطبقة العاملة والفلاحين وبين البرجوازية المصرية[٩٨] وليس واضحاً في أعمال رمضان ما هي الفترة بالدقة التي يعتقد أن نقطة التحول قد تحققت فيها، ومن المحتمل أن تكون في نهاية الحرب العالمية الثانية. الأمر الهام هنا أن رمضان يعترف ـ بهذا النموذج الذي يتصوره ـ بالادعاء الذي تقدم به الوفد في ١٩١٩ بأنه يمثل الأمة بكاملها، فيفند بهذا أطروحة المؤرخين الماركسيين مثل شهدي عطية ورفعت السعيد والقائلة أن الوفد كان يمثل البرجوازية فقط[٩٩].

في اعتقاد رمضان أنه، حتي لو كانت قيادة الوفد في أيدي أفراد من البرجوازية دون غيرها. هناك قضايا كثيرة تبنيها البرجوازية وكانت أيضاً قضايا الجماهير. تمايز الوفد عن الأحزاب التقليدية الأخرى بطابعه الوطني الليبرالي، كان هذا الطابع أساس علاقته بالجماهير. وفضلاً عن وقوفه علي رأس القضية الوطنية ضد البريطانيين، فالوفد كان أيضاً الحزب التقليدي الوحيد الذي أيد دستور ١٩٢٣ تأييداً كاملاً. إن مساندة الوفد لهذه القضايا في فترة ١٩١٩ ـ ١٩٣٦، بل وخاصة في فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٤٢، ضد الملك والقوي الفاشية، الأمر كان في مصلحة الأمة ككل. إن رمضان ـ أكثر من أي مؤرخ آخر ـ يطابق بين الوفد وبين الأمة. عليه، ليس من الغريب أنه يوجه اللوم بشأن الأزمة كلها ـ إلي القوي غير الديمقراطية وغير الوطنية التي انقلبت ضد إرادة الأمة كما تجسدت في الوفد[١٠٠].

الصراع بين القوي الديمقراطية والرجعية، ١٩٣٦ـ ١٩٤٢

يؤيد رمضان الوفد دون قيد أو شرط في صراعه مع الملك. في رأيه أن جذور هذا النزاع قائمة في تفسير دستور ١٩٢٣. فكان الملك يؤكد أن قيام برلمان في مصر منحة أعطاها بمقتضي امتيازاته الملكية ويستطيع سحبها إذا أراد. وفي استطاعته أيضاً. طبقاً لهذا الحق ـ أن يحل البرلمان ويعين رئيس الوزراء، وهذا فضلاً عما ادعاه لنفسه من سلطات تشريعية آخري كان الوفد، من جهة أخير، يقول بأن السلطات كلها آتية من الشعب، وعمل الوفد بناء علي هذا المبدأ علي أن يلزم الملك حدود الملكية الدستورية.

بدأ في ١٩٣٥ وكأن المناخ السياسي ملائم لعودة الوفد إلي السلطة. حكومات الأقلية التي حلت محلَ دكتاتورية ثورة صدقي في ١٩٣٣ كانت قد خسرت في عام ١٩٣٥ ذلك التأييد الضئيل الذي تمتعت به في أول الأمر. وعندما أعلن وزير الخارجية البريطانية هور في ١٩٣٥ أن دستور ١٩٢٣ (الذي ألغاه) أبداً، لم يكن أمام أحزاب الأقلية من خيار إلا أن تتحد مع الوفد في الجبهة الوطنية التي تطالب بإعادة دستور ١٩٢٣ وبالانتخابات الحرة. أجبرت مظاهرات طلابية جماهيرية الحكومة علي الاستقالة، وتم في ٣٠ يناير تعيين وزارة انتقالية يرأسها علي ماهر، مهمتها الإعداد لانتخابات حرة، وكانت وفاة الملك فؤاد في

---

٩٨ نفسه، ص ص١٦٩ ـ ١٧٠.

٩٩ أنظر ص ص..... في هذه الدراسة للناشر: عبارة عن ص ص٤١ ـ ٤٢ من المخطوط.

١٠٠ رمضان (١٩٧٣)، ص٦٣، (١٩٧٢)، ص ص٦٠ ـ ٦٣.

٢٨ إبريل ١٩٣٦ حادثاً آخر ملائماً للوفد إذ خلفه أبنه فاروق الذي كان يفتقر إلي الخبرة ولم يبلغ سن الرشد بعد. وأخيراً، فقد زادت فرصة الوفد في تولي السلطة بسبب رغبته في الاتفاق مع الإنجليز[١٠١].

حينما كسب الوفد الانتخابات في مايو ١٩٣٦ بحصوله علي ١٧٩ مقعداً مقابل ٥٣ مقعداً لمعارضيه ـ بدأ مستقبل الوفد زاهراً أكثر من أي وقت مضي. فروح أحزاب الأقلية هابطة تماماً بعد تجربة صدقي والهزيمة الساحقة التي تلقتها الانتخابات. وما دام الوفد في الحكم، فمن المحتمل ـ لبعض الوقت ـ أن يحال دون تولي ولي العهد فاروق العرش خلفاً لوالده الراحل. وكان للبريطانيين جميع المبررات الكافية للحفاظ علي الحكومة الوفدية نظراً لازدياد خطر الحرب. فإذا كانت هذه التطورات تبدو ملائمة للوفد إلي تلك الدرجة، فلماذا أقيلت الوزارة الوفدية في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، أي بعد أكثر قليلاً من سنة ونصف من توليها السلطة؟ رمضان مقتنع بأن الإجابة المناسبة الوحيدة لهذا السؤال يمكن أن تكتشف بدراسة النزاع الذي يعتبر جوهرياً لفهم هذه الفترة، بين القوة الديمقراطية والأوتوقراطية.

في ١٩٣٦، كانت المشكلة المحورية بالنسبة للوفد أنه أصبح رسمياً حليف خصمه الرئيسي وهو الحكومة البريطانية ويعتقد رمضان أن التوقيع علي معاهدة ١٩٣٦ كان قراراً حكيماً ومنطقياً، باعتبار المعاهدة جزءاً من النضال العالمي ضد الفاشية. غير المعاهدة ـ من وجهة النظر السياسية التكتيكية ـ كانت كارثة لم تكن لتقيد سوي القوي الأوتوقراطية والفاشية. وهذا ما حدث بالفعل. فبعد ١٩٣٦، انقلبت الأدوار، ووقف الملك كزعيم الحركة الوطنية والوفد مقيد بالمعاهدة قيداً شديداً وعاجز عن أن يرد عن نفسه تهمة الخيانة للقضية الوطني[١٠٢].

استعادت القوي الأوتوقراطية مركزها استعادة سريعة نتيجة ما بذله من جهد رئيس الديوان الملكي والمدافع الدؤوب عن امتيازات الملك، علي ماهر. كان علي ماهر هو الذي رسم الاستراتيجية القائمة علي استخدام مصر الفتاة والإخوان المسلمين ضد الوفد. فقد استخدم جاذبية فاروق وورعه استخداماً ألمعياً ـ لأول مرة منذ ١٩٢٣ ـ علي تأييد جماهير للملكية. كان علي ماهر واسع الحيلة، كما كانت السراي متراساً للقوي الرجعية رغم أن فاروق لم يكن يزال قاصراً. غير أن الوفد لم يقدر هذا كله حق قدره. ففور انتصاره الانتخابي، شن الوفد حملته علي السراي، متوقعاً أن تسلم تسليماً سريعاً[١٠٣]. و في محاولة لتحجيم الملك والسيطرة علي السراي، اقترح الوفد أن يعين مكان رئيس الديوان الملكي ـ وهو منصب يشغل بأمر الملك ـ وزير لشئون القصر يتبع مجلس الوزراء[١٠٤]. ولنفس الهدف، قدم اقتراحاً بتعيين لجنة خاصة تشرف علي الجيش الوطني الذي كان يجري بناؤه بعد معاهدة ١٩٣٦. كان أمل الوفد أن يقوض بهذه اللجنة مركز الملك كقائد عام. وشن الوفد أخيراً هجوماً مباشراً علي مزاعم الملك الدينية. فبعد إلغاء الخلافة عام ١٩٢٤، حاول الملك فؤاد أن ينال لقب الخليفة بهدف استغلال الظروف السياسية

---

١٠١ رمضان (١٩٧٤، المجلد الأول)، الفصول الأولي.
١٠٢ نفسه، ص ص٧ ـ ٨.
١٠٣ نفسه، ص ص١٢١ ـ ١٣٢.
١٠٤ نفسه، ص ص١٣١ ـ ١٣٢.

وعمل علي تحويل موضوع الخلافة إلي سلاح من أهم الأسلحة الإيديولوجية ضد فكرة الوفد الدنيوية وسيطرته السياسية. وصل هذا الصراع الإيديولوجي إلي أوجه عندما أراد فاروق أن يضفي علي الاحتفال بتولية العرش مضموناً دينياً. وإذا أدعي فاروق أنه مسئول أمام الله فقط، فقد أراد أن يقلل من مسئولية البرلمان إلي أقصي درجة، وأن يسند مطالبته بالسلطة المطلقة بالاعتماد علي القرآن[١٠٥].

إن أي من هذه المحاولات الوفدية للحد من سلطة الملك في حدود الملكية الدستورية لم تكن لها أي نتيجة. ظل منصب رئيس الديوان الملكي قائماً. وبعد أن شغل علي ماهر هذا المركز المؤثر في أكتوبر ١٩٣٧، أصبح موقعاً ممتازاً يمكن أن يصدر منه ما يزعج الحكومة الوفدية. أحتفظ الملك أيضاً بمسئوليات القائد العام الكاملة، وكذلك بحقوقه في تعيين الرتب العالية في الجيش والبوليس والسلك الدبلوماسي. وأخيراً فقد بدا أن سياسة علي ماهر في إعطاء دفعة جديدة لطابع الملكية الديني قد حققت نجاحاً كاملاً عندما أقسمت حركة الشباب التابعة للإخوان المسلمين علي القرآن يمين الولاء للملك أمام قصر عابدين يوم التتويج[١٠٦].

غير أن إصابة الوفد بالضعف إزاء السراي لا يمكن أن تنسب كلها إلي نجاح استراتيجية القصر. فالصراع الداخلي في الوفد مسئول أيضاً عن هذه النتيجة. ومن المفيد النظر إلي هذا الصراع الداخلي، لأن الطريقة التي يدافع بها رمضان عن زعيم الوفد ـ مصطفي النحاس ـ ضد محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر ـ اللذين انقسما علي الوفد ليشكلا الحزب السعدي ـ تظهر المدي الذي يرغب به هذا المؤرخ في أن يقر إيديولوجية الوفد وسياسته.

ثمة سبب من أهم أسباب انقسام هذين السياسيين، ألا وهو مسألة "الزعامة المقدسة" وحتي يدرك القارئ هذا المفهوم، يصف رمضان مفهومين آخرين يعتمد عليهما مفهوم "الزعامة المقدسة"، وهما "توكيل الشعب". و"إجماع الأمة". الأول مترتب علي الحملة الهائلة التي نظمها الوفد في ١٩١٨ لجمع التوقيعات (إشارة إلي جمع التوقيعات علي تفويض الوفد بالمطالبة بالاستقلال ـ ملحوظة من المترجم) حتي يقنع البريطانيين بأنه يمثل الأمة أما المفهوم الثاني، فهو أكثر غموضاً، ومتفرع من المفهوم الإسلامي "عن إجماع الأمة (الإسلامية)"، غير أن السياق هنا له مضمون دنيوي، ويعطي الوفد الشرعية باعتباره ممثلاً للأمة، تم استخدام المفهومين في النضال ضد البريطانيين، وكذلك ضد أحزاب الأقلية، علي أساس إنكار حق هذه الأحزاب في تمثيل الأمة لأنها انقسمت علي الوفد. ومفهوم "الزعامة المقدسة" مستنتج من المفهومين الآخرين بمعني أن الوفد ككل يجسد هاتين الصفتين، غير أن زعيمه يجسدها في المقام الأول وبالتالي، ليس زعيم الوفد "بزعيم حزب" فقط، بل هو "زعيم الأمة". واضح أن هذه العلاقة الباطنية بين الزعيم والشعب لها نتائج بعيدة المدي بالنسبة لبناء الوفد الديمقراطي، إذا أعطت الزعيم حق تخطي أغلبية هيئة الوفد باسم الأمة. ويظهر من أعمال عبد العظيم رمضان عن فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٤٨ أنه يدافع عن مصطفي النحاس ضد المنشقين عليه بالاعتماد علي هذه المفاهيم[١٠٧].

---

١٠٥ نفسه، ص ص٦١ ـ ٦٥.

١٠٦ نفسه، ص ص٥١ ـ ٧٢ وص ص١٢١ ـ ١٤٩.

١٠٧ نفسه، ص ص٨٢ ـ ٩٦ وخاصة ص ص٩٣ ـ ٩٥، (١٩٧٣)، ص ص٦٣ ـ ٦٥.

يشارك رمضان الوفد الرأي مشاركة كاملة، الأمر الذي يتأكد من الطريقة التي يصف بها قضية القمصان الزرقاء، وهي الحركة الشبابية التي نظمت رداً علي استفزازات القمصان الخضراء، حركة الشباب شبه العسكرية التابعة لمصر الفتاة. فقد كان للقمصان الزرقاء تأثير علي قرار المنشقين بترك الوفد وإقامة حزبهما الخاص، ليس فقط لأن أحمد ماهر والنقراشي عارضا الطابع غير الديمقراطي "للزعامة المقدسة" وإنما أيضاً لأنهما أدانا في قوة الطابع شبه العسكري للقمصان الزرقاء باعتباره طابعاً فاشياً. ويوافقهما رمضان علي أن سلوك القمصان الزرقاء - التي كثيراً ما تورطت في معارك مع القمصان الخضراء في الشوارع - كان سلوكاً لا يمكن الدفاع عنه. فرغم كل شيء، "كيف يمكن صيانة الحياة الدستورية الحقة بوسائل فاشية حقة؟". غير أن رمضان، إذ يصور العلاقة بين الوفد والجماهير فهو يبرر سلوكها بأن يقول:

"منذ بدأت الخصومات السياسية الحديثة بين سعد وعدلي، تعتبر اعتداءات الجماهير الوفدية علي خصومها اعتداءات تقليدية وقديمة. وسببها - فيما أري - ليس عدم توافر النضج السياسي كما يقول خصوم الوفد، وإنما لأن النظام الدستوري المصري كان يسمح للقوي الرجعية بالتآمر في الظلام علي سحق إرادة الأمة. لهذا كانت الجماهير الوطنية حين تشم رائحة المؤامرات التي تدبرت في الخفاء للعبث بإرادتها، تجد نفسها في موقف دفاع شرعي تفقد فيه رشدها السياسي، ضد القوي التي تتأثر بها، فتلجأ إلي مواجهة التآمر بالعنف والعدوان. لقد كان الجماهير الوفدية، حتي أثناء وجود الوفد في الحكم، تجد نفسها في نفس موقف الدفاع الشرعي أيضاً لأنه علي الرغم أن وجود الوفد في الحكم كان يجعله في مركز السلطة، إلا أن حق الإقالة في يد الملك كان يجعله في نفس حالة العجز التي كان يجد نفسيه فيها قبل الحكم. بل أنه من المعروف دائماً عن الوفد أنه في المعارضة أقوي منه في الحكم[١٠٨].

إذا نظرنا إلي الأسباب التي يعتقد رمضان أنها أسقطت النظام القديم، لرأينا أنه يعير أكبر أهمية للتطورات السياسية. فالانقسامات عن الوفد، مثل انقسامي حزب الأحرار وحزب السعديين - وهما حزبان كان من المحتم أن يصبحا تابعيين للملك - كانت لها أشد النتائج ضرراً، لأن هذين الحزبين لم يكونا ليستطيعا الوصول إلي السلطة إلا بواسطة الانقلابات. كتب رمضان في مؤلفه "الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو"، يقول:

"علي هذا النحو (أي بالانقسام) انقلبت بعض فرق البرجوازية المصرية علي مبادئها الليبرالية التي طالما دافعت عنها ودعت إليها، وساهمت في إفساد الحياة الديمقراطية وإهدار إرادة الشعب ووأد الدستور. وكل ذلك بسبب السلطات الكبيرة التي استولي عليها الملك في الدستور، وخضوع البلاد للاحتلال البريطاني"[١٠٩].

حادث ٤ فبراير في المنهج الوفدي لكتابة التاريخ

إن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ هو واحد من أشد الأحداث إثارة للمناقشة الحامية في تاريخ مصر السياسي قبل ١٩٥٢. في ذلك اليوم، قدم السفير البريطاني في مصر - السير مايلز لامبسون - إلي الملك فاروق إنذاراً نهائياً بتعيين مصطفي النحاس رئيساً للوزراء قبل الساعة السادسة من ذلك المساء. رفض الملك

---

١٠٨ نفسه، ص١٠٤.

١٠٩ رمضان (١٩٨١)، ص ص٧٩ - ٨٠.

الإنذار بالتشاور مع الزعماء، فأحاطت القوات البريطانية بعد ذلك السراي ودخل السير مايلز لامبسون عنوة ليقدم إلي الملك وثيقة التنازل عن العرش. في هذه اللحظة الأخيرة، أعاد فاروق النظر فيما يطلبه لامبسون ووافق علي تعيين النحاس رئيساً للوزراء في حكومة وفدية خالصة.

بالنسبة لكل المعارضين اليساريين واليمينيين للوفد، يمثل ٤ فبراير التاريخ الذي تنازل فيه الوفد عن مبادئه وتولي السلطة بمساعدة الجيش البريطاني. خصوم الوفد يتهمونه بأنه تآمر مع السفير البريطاني منذ البداية وأنه وعد الإنجليز بمساعدة المجهود الحربي مقابل قيام حكومة وفدية. وعندما اشتعلت المناقشات حول تورط الوفد بعد الحرب العالمية الثانية، أنكر مصطفي النحاس جميع التهم الموجهة إلي حزبه وشخصه. ومنذ ١٩٥٢، حاول مؤرخون يعطفون علي الوفد مثل رمضان ومحمد أنيس، أن يفندوا، عن طريق البحث التاريخي، ذلك التفسير العدائي للحادث. ورغم هذه الجهود لمساعدة الوفد، إلا أن الموضوع برمته مازال يحرج الوفد لأنه لا يستطيع الإنكار أنه تولي الحكم بالفعل بعد أن استخدم البريطانيون دباباتهم ضد السراي. ويتضح المدي الذي يتأثر الوفد بهذه التهم مما جري أثناء الانتخابات البرلمانية في ١٩٨٤ حينما كررتها الجريدة شبه الحكومية أخبار اليوم في حملة افتراءات ضد الوفد. فخصص لسان حال الحزب ـ الوفد ـ صفحتين كاملتين رداً علي هذه التهم. والواقع أن هاتين الصفحتين كانت المضمون الموجز لفصل كتبه رمضان في مؤلفه "تطور الحركة الوطنية، ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨"، وحيث يصف في تفصيل شديد سير الأحداث فيما بين الثاني والرابع من فبراير والتي أدت إلي وقوع الحادث[١١٠]. ويتناول محمد أنيس في مؤلفه التطورات البعيدة المدي التي شكلت الخلفية للتدخل البريطاني المصيري. ورغم الاختلاف في زاوية التناول، فكل من المؤرخين يميل إلي التقليل من تورط الوفد.

طبقاً لما يكتبه محمد أنيس، ينبغي أن يعاد سبب التدخل البريطاني في المقام الأول إلي التضاد الذي قام بين البريطانيين والملك خلال النصف الثاني من الثلاثينيات، والذي صار حاراً بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية. مثل رمضان، يعتبر محمد أنيس علي ماهر مسئولاً مسئولية مباشرة عن المواجهة بين الملك والبريطانيين. أصبح علي ماهر رئيساً للوزراء في ١٣ أغسطس ١٩٣٩ بعد أن كان رئيساً للديوان الملكي، في يده سلطة كبيرة تمكنه من أن يواصل سياسته الاستفزازية. وقد حاول أن يظل في الحدود العريضة لمعاهدة ١٩٣٦ أطول مدة ممكنة. فبعد قيام الحرب، نفذ بجد هامشاً كافياً في إطار المعاهدة ليقوم بنشاط هدام فما أن صار رئيساً للوزراء مثلاً، حتي عين فوراً عزيز المصري ـ المعروف تماماً بعواطفه مع النازية ـ قائداً عاماً للجيش المصري. وكذلك أغضب علي ماهر البريطانيين كثيراً بملاحظاته واستفزازاته المعادية لهم أثناء رحلة قام بها في السودان. غير أنه لم يجرؤا علي تحدي البريطانيين تحدياً مباشراً إلا بعد الانتصار الباهر الذي أحرزته ألمانيا في أوروبا الغربية في ربيع وصيف عام ١٩٤٠. عندئذ، أقتنع تماماً بأن النصر معقود للمحور، وأعلن أنه سوف يقاوم أي محاولة لإجبار مصر علي المشاركة النشطة في مجهود الحلفاء الحربي ولو هاجمت إيطاليا مصر بهذا الموقف، تصدي علي ماهر لشروط معاهدة ١٩٣٦ تصدياً مباشراً، إذ

---

١١٠ رمضان (١٩٧٤، المجلد الأول)، ص ص١٩٢ ـ ٢١٨، الوفد ١٩٨٤، العددان ٧ و٨ ص٨.

تنص هذه المعاهدة علي وجوب قيام مصر مساندة الحلفاء في حالة الحرب. وعندما رفض أن ينفذ بإخلاص طلب البريطانيين بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا يوم دخولها الحرب (١٠ يونيو ١٩٤٠)، وجد الإنجليز أخيراً المبرر لطرده[١١١].

رغم استقالة علي ماهر من رئاسة الوازرة. واستعداد رئيسي الحكومتين التاليتين ـ حسن صبري (يونيو ١٩٤٠) وحسين سري (نوفمبر ١٩٤٠ ـ فبراير ١٩٤٢) لتحقيق رغبات البريطانيين، ظلت السراي قوة كبري في ميدان السياسة المصرية. فكل منهما تم تعيينه بمعرفة الملك، وكل منهما يعتمد للحصول علي مساندة البرلمان. و في هذه الظروف، لم يكن من المتوقع أن يمنع أي منهما دسائس السراي الموالية للمحور[١١٢]. فالأمل الوحيد الذي حدا رئيسي الوزارة هذين الضعيفين كان في حدوث تطور للحرب ملائم للحلفاء. طرأ بالفعل علي الحرب تحول مناسب في الشرق الأوسط في ١٩٤٠، إذ هزم الإيطاليون في أثيوبيا وليبيا في الشتاء. غير أن عام ١٩٤١ كان بوضوح أشد اللحظات سوءاً للحلفاء في الشرق الأوسط. ففي مارس شن الجنرال الألماني روميل ـ الذي كان هتلر قد أمره بمساندة الإيطاليين في الصحراء الغربية ـ شن هجومه الكبير الأول الذي دفع بالبريطانيين القهقري إلي الحدود المصرية. و في إبريل، قام رشيد عالي الكيلاني بانقلابه ضد الإنجليز في العراق. وإذ هدد روميل أوضاع الحلفاء في مصر، فقد كان لهذا تأثير مباشر علي حادث ٤ فبراير ١٩٤٢. كان الهجوم الألماني قد فشل واضطرت قوات روميل إلي التراجع في ديسمبر ١٩٤١، ولكن القائد الألماني لم يكن هزم بعد، إذ شن هجمته الثانية التي كان لها تأثير أكبر بكثير. في هذه الأثناء همس علي قيام حكومة تمسك السكان في حزم. غير أن وضع حسين سري أصبح في نهاية ١٩٤١ يزداد زعزعة. فالسراي سحبت تأييدها للحكومة بعد أن قطع رئيس الوزراء علاقاته مع فرنسا فيشي دون استشارة القصر مقدماً. وأخيراً، قامت اضطرابات اشترك فيها الجوعى ومظاهرات جماهيرية حرض الإخوان عليها وهتف فيها المتظاهرون "إلي الأمام، يا روميل!"، مما أجبر حسين سري علي الاستقالة يوم ٢ فبراير[١١٣].

يختلف المؤرخان محمد أنيس ورمضان بشأن ما حدث بالضبط فيما بين الثاني والرابع من فبراير. فطبقاً لرواية أنيس، طلب السير مايلز لامبسون من الملك في ٣ فبراير تعيين حكومة وفدية في حين أن الملك نفسه مال إلي إقامة حكومة قومية تشترك فيها جميع الأحزاب السياسية. أصر الملك علي رأيه اليوم التالي أثناء اجتماع للزعماء السياسيين دعا إليه الملك. في هذا الاجتماع، تمت مناقشة الإنذار المقدم هذا اليوم، ورفضه جميع الحاضرين بما فيهم النحاس، باعتباره خرقاً لاستقلال مصر. رفض النحاس أيضاً في هذا الاجتماع الاقتراح المقدم من الملك بتكوين حكومة قومية كوسيلة لإنقاذ شرف مصر[١١٤].

بل أن رواية رمضان عن سير الأحداث في هذين اليومين، أشد عطفاً علي الوفد. فطبقاً لهذا المؤرخ، حدث بالفعل أن طلب السفير البريطاني من النحاس يوم ٣ فبراير أن يصبح رئيساً للوزارة، غير أن هذا

---

١١١ أنيس (١٩٧٢ الأول)، ص ص٥٥ ـ ٦١.
١١٢ نفسه، ص ص٧٢ ـ ٧٣.
١١٣ نفسه، ص ص٨ ـ ١١.
١١٤ نفسه، ص ص١١ ـ ١٦.

الطلب تعلق بحكومة قومية وليس بحكومة وفدية خالصة. رفض النحاس مثلما كان يفعل دائماً- كل اقتراح بتكوين حكومة ائتلافية باعتباره مناقضاً للمبادئ الوفدية. من جهة أخري، تصرف الملك وكأنه قبل هذا الاقتراح، غير أنه في الواقع علق آماله على علي ماهر - وليس على النحاس - ليصبح رئيساً للوزارة. رواية رمضان هذه تضعف الاتهام الموجه من أحزاب الأقلية إلي الوفد والقائل أن النحاس، إذ رفض قبول الرئاسة في حكومة قومية، إنما تسبب في التدخل البريطاني. فحيث أن هذا الاقتراح مقدم من البريطانيين، وإذ رفض النحاس أن يستجيب لطلبات الإنجليز ولمؤامرات الملك أيضاً، فقد تصرف في الواقع تصرفاً يتفق تماماً مع المبادئ الوطنية والديمقراطية الخالصة التي رفع رايتها منذ تأسيسه في ١٩١٨[١١٥].

يعيد رمضان الطريقة التي تولي الوفد إلي اتفاق الظروف. فبعد أن انتهت مدة الإنذار، يئس مليلز لامبسون من أن يصبح النحاس رئيساً للوزارة. وعليه، لم يكن أمره للدبابات بمحاصرة القصر بهدف إجبار الملك العنيد علي تنفيذ رغبات البريطانيين، بل كان الغرض الوحيد لهذه العملية دفع الملك فاروق عنوة إلي التنازل عن العرش. وفقط عندما أضطر فاروق أن يواجه احتمال هذا الأمر، قام فأقترح هو نفسه أن يعين النحاس رئيساً للوزارة، فأعاد الإنجليز النظر في سياسة إجبار الملك على التخلي عن العرش. تبرئ هذه الرواية الوفد من أي تورط في السياسة البريطانية، وتلقي على الحكومة الوفدية ثياب الشرعية لأنها وضعت في منصبها - كحل أخير - بمعرفة الملك نفسه[١١٦].

رغم هذا الدفاع البارع، فالسؤال الجوهري لايزال قائماً، وهو لماذا أرتضي الوفد الطريقة التي ولته بها الأحداث السلطة، وذلك بأن قبل الحكم؟ يجيب رمضان علي هذا السؤال بالقول أنه، رغم أن المرء لا يستطيع أن ينكر أن قوة الإنجليز هي التي ولّت الوفد السلطة، إلا أن هذا في حد ذاته لا يعني أن الأمر لم يكن في صالح البلاد تماماً. فليس الهام حقاً الوسيلة التي جاء بها الوفد للسلطة، بل أنه تولاها وحقق بالتالي إرادة الشعب أن تحل حكومة ديمقراطية محل حكومة انقلاب. ويعتقد رمضان أن النحاس كان محقاً تماماً في رفضه بكفاءة. وبالإضافة، فلم تكن حكومة قومية لتستطيع أن تحول دون تأمر السراي. وأخيراً، فكان لخطوة الوفد ما يبررها إذ جعلت الإنجليز أميل إلي تقديم التنازلات بعد الحرب متي برهنت الحكومة المصرية علي أنها شريك وفي[١١٧]. وينتهي محمد أنيس - خلافاً لرمضان - بدرك أن الوفد وضع نفسه الشبهة، وأن هذا كان نكسة كبري للديمقراطية الليبرالية[١١٨].

---

١١٥ رمضان (١٩٧٤، المجلد الثاني)، ص ص١٩٦ - ١٩٧، الوفد ١٩٨٤، ع٧ ص٨.
١١٦ نفسه، ص ص٢١٤ - ٢١٦ وص٢٠٣، الوفد ١٩٨٤، ع٨ ص٨.
١١٧ نفسه، ص ص٢٠٢ - ٢٠٦.
١١٨ أنيس (١٩٧٢)، ص٧.

الفصل الثالث
فترة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢

تمهيد

بعام ١٩٤٥، بدأت مرحلة جديدة من مراحل النضال الوطني في مصر. وتميزت هذه المرحلة بتحذير السياسة والمجتمع المصريين واستقطابهما. تتبعنا في الفصلين السابقين التطورات المختلفة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي شكلت خلفية في فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢. وذكرنا أسبابها الثلاثة الرئيسية، وهي: الاحتلال البريطاني وتقويض الديمقراطية البرلمانية وتصاعد النزاع الطبقي. واستطعنا أن نميز مدرستين فكريتين مختلفتي المنهج المصري لكتابة التاريخ، وفقاً للعناصر التي يبرزها المؤرخون.

تعيد المدرسة التي ينتمي إليها أنيس ورمضان السبب الرئيسي للأزمة إلي التطورات السياسية. تعتبر سلطة الملك الأوتوقراطية والاحتلال البريطاني السببين الرئيسيين اللذين قوضا النظام البرلماني. لم يلعب الصراع الطبقي دوراً ذا شأن أثناء هذه المرحلة من مراحل التاريخ المصري التي كان يسودها النضال الوطني ضد السراي. وحتي لو كان الصراع الطبقي محسوساً، فكان هذا نتيجة ـ وليس سبباً ـ لهدم النظام البرلماني علي أيدي القوي الأوتوقراطية والفاشية. وأن التفسير الذي تقدمه هذه المدرسة الفكرية لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ يبين الطريقة التي يتركز انتباههما علي التطورات السياسية باعتبارها القوة الرئيسية التي يفسر بها التاريخ المصري.

إلي جانب التفسير الوفدي للأزمة، فقد تعرفنا أيضاً علي المدرسة الفكرية اليسارية. تشدد هذه المدرسة علي النزاع الطبقي كأداة تفسير تمكن من فهم الأزمة في فترة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢. لذلك، فهي تقل عطفاً بدرجة كبيرة عن المدرسة الأولي التي تتهمه المدرسة الثانية دائماً بمناصرة الطبقات المالكة والوضع القائم في اللحظات الحاسمة. وبدلاً من أن يري المؤرخون اليساريون تطابقاً في المعالم بين الوفد والجماهير ـ مثلما يفعل المؤرخون الوفديون ـ فهم يعتقدون أن العلاقات بين الوفد والجماهير كانت متناقضة في أساسها. طبقاً لقول هذه المدرسة الفكرية. فالمعاهدة الإنجليزية المصرية لعام ١٩٣٦ وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ليسا نتاج بين القوي الأوتوقراطية والديمقراطية ولكنهما النتيجتان المنطقيتان للسياسة التي سار عليها الوفد منذ البداية، والتي إنبنت علي الارتياب من الجماهير ارتياباً يستحيل اختلاعه.

القسمة المميزة لهذه المدرسة الفكرية أنها لا تعتبر هذه الفترة مجرد فترة تدهور وأزمة، بل وأيضاً فترة نهضة وإبداع. وهاتان الصفتان الإيجابيتان مجسدتان بصورة خاصة في الحركة الشيوعية التي ظهرت أثناء الحرب العالمية الثانية. لقد كانت الحركة الشيوعية هي التي باستطاعتها أن تتولي قيادة الحركة الوطنية ككل، وهو ذلك الدور القيادي الذي يشعر هؤلاء المؤرخون بتزايد عجز الوفد عن القيام به. أعطت الحركة الشيوعية مضموناً جديداً للنضال الوطني بعد ١٩٤٥. فبدلاً من كفاح وطني تقوم به الأمة كلها ضد السيطرة الأجنبية السياسية، حثت الحركة الشيوعية الجماهير علي الانضمام إلي نضال أنشط ضد

السيطرة الاقتصادية والسياسية معاً لكل من الطبقتين الإمبريالية والحاكمة المحلية، علي اعتبار أن هذه الطبقة الأخيرة متحالفة مع القوي الإمبريالية. واضح أن الحركة الشيوعية رأت أن الإجماع والتوافق القائمين قبل الحرب بين الأطراف المتنازعة أمر فات عليه الدهر. طالبت بالتخلي عن المفاوضات وبإقامة الجمهورية وتأميم الصناعة وبالإصلاح الزراعي باعتبارها شروطاً مسبقة للتنمية الاقتصادية والاستقلال السياسي. لم تعد المظاهرات تنظم للمطالبة بحكومة وفدية أو بمفاوضات جديدة، بل بقطع الروابط بالإمبريالية والبريطانية وبالقضاء علي "الباشوات الرأسماليين". ووصولاً إلي هذه الأهداف، كان لابد من أن تضم في جبهة وطنية واحدة جميع العناصر التقدمية الموجودة بالبلاد، أي العمال والفلاحين والمثقفون والرأسماليون الوطنيون. إن الطابع الأممي الذي حاولت المجموعات الشيوعية أن تضفيه علي الحركة الوطنية كان كذلك أمراً جديداً. فقد رفضت وطنية الوفد الضيقة المحدودة بحدود مصر، وذهبت بالوطنية لصالح التضامن الدولي مع نضال حركات التحرر الأخرى ضد الإمبريالية والاستعمار[١١٩].

كان لهذه الأفكار الشديدة البأس التي قدمتها الحركة الشيوعية علي المؤرخين اليساريين الذين يجدون تطابقاً بين أنفسهم وبين تلك الحركة. وأفكار رفعت السعيد مثلاً مشتقة بكاملها من البريولوجية الحركة الشيوعية في تلك الفترة لهذا ليس فقط تأثيره كبير علي الطريقة التي يصف بها الحركة الشيوعية، وإنما أيضاً علي تلك التي يصف بها الأحزاب والمنظمات غير الشيوعية. فالمعيار الرئيسي الذي تقدر به هذه المنظمات هو المساهمة التي أتت بها الثورة. ويعني هذا بالنسبة لجميع الحركات السياسية ـ ما عدا الوفد ـ أن يحط من شأنها علي أنها رجعية أو فاشية. أما التناول الأكرم الذي يناله الوفد، فينبغي تفسيره علي أساس الجهود التي بذلتها الحركة الشيوعية في ذلك الوقت للتسلل إلي صفوفه، محاولة منها أن تنظم جهة وطنية. وسوف نري فيما بعد أن هذا الموضوع كان مثار لمناقشات حامية.

حتي نتمكن من فهم المنهج اليساري لكتابة التاريخ ـ وهو موضوع الصفحات التالية ـ فمن الضروري أن نتعمق في معني لفظة "الجماهير" و في الطريقة التي يستخدم المؤرخون اليساريون هذه اللفظة. المفترض أن تكون الجماهير الموضوع الحقيقي لكتاباتهم التاريخية، لأن الجماهير تعتبر المحرك الحقيقي للتاريخ. فهي النقطة التي يرجع إليها المؤرخون، والقياس الذي يحكمون علي التاريخ بمقتضاه وبالنسبة للمؤرخين الذين يطابقون بين منظمات وأحزاب معينة وبين الجماهير ـ مثلما يكون الحال مع رفعت السعيد (الحركة الشيوعية عموماً وحدتو خاصة) ومع رمضان (الوفد) ـ فليس للفظة "الجماهير" نتائج نظرية هامة، أنها فقط تسهل علي الباحث الذي يدرس المنهج المصري لكتابة التاريخ أن يتبين انتماءاتهم السياسية. غير أن المؤرخ طارق البشري استثناء في هذه القاعدة.

فللمعني الذي يعطيه لهذه الكلمة، وللطريقة التي يستعملها بها نتائج نظرية فعلية في كتابته التاريخية، لأنه المؤرخ الوحيد الذي ينظر إلي الجماهير كقوة سياسية في حد ذاتها، ومستقلة تمام الاستقلال عن جميع الأحزاب السياسية. وعلي نقيض مايفعله مؤرخون آخرون، فالجماهير هي في الواقع الموضوعية المركزية

---

١١٩ البشري (١٩٧٢)، ص٨٠، أحمد صادق سعد (١٩٧٦)، ص ص٢٥ ـ ٣٧.

لدراسات طارق البشري في هذه الدراسة توصف الجماهير علي اعتبارها ذات طابع تلقائي لا يحتكره أي حزب سياسي. بدلاً من ذلك، تنبثق الأحزاب السياسية استجابة للحركات التلقائية التي تحملها وكأنها علي موجة. ومهمة الحزب السياسي أن يفسر إدارة الحركة الجماهيرية وأن يعمل وفقاً لها. ولكي يتمكن التنظيم السياسي من النجاح، فلابد من أن تكون له الإيديولوجية الصحيحة والتحليل المناسب للمجتمع، وأن يملك القدرة علي تنظيم الجماهير تنظيماً فعالاً[١٢٠].

ثمة أمر يجعل من النظر إلي الجماهير باعتبارها القوة الدافعة للتطورات السياسية - "حيلة" حاذقة بدرجة كبيرة، وهو أنه يُمكن طارق البشري في وقت واحد من أن ينتمي إلي جميع المنظمات السياسية التي انبثقت من الحركة الجماهيرية، في حين أنه يمكنه أيضاً من أن يتخذ موقفاً مستقلاً وأن يصدر أحكاماً قاطعة علي هذه المنظمات ذاتها. وبتعبير آخر، فإنه لا يطابق بينه وبين منظمة سياسية واحدة بعينها بل وبين الجماهير، فهو يجد سهولة أكبر في أن يضع نفسه مكان مختلف التنظيمات السياسية جميعاً، في حين يحتفظ بحرية الحكم عليها طبقاً لمعايير موضوعية، وهي قدرتها على تحليل إرادة الجماهير والتصرف بمقتضاها.

بطبيعة الحال، ليس تحليل طارق البشري بموضوعي بالمعني الغربي للكلمة، إذ يرفض المفهوم الغربي للموضوعية باعتباره خاطئاً رفضاً صريحاً[١٢١]. وإذ يجتهد لجعل الجماهير موضوع بحثه، فهو يحاول أن يكتشف المعايير الموضوعية في الفوضى السياسية القائمة في الأربعينيات. ويستطيع المرء الاعتراض على هذا المنهج باعتباره طوعانياً وذاتياً بدرجة كبيرة، وعلى أن المؤلف يخفق فعلاً وبالضبط عكس ما ينوي تحقيقه. فمن المستطاع أن يتساءل المرء: كيف يكون تحديد إرادة الجماهير وكيف التمييز بين الظواهر السياسية التي تتفق مع هذه الإرادة عن تلك التي تعارضها؟ غير أن الأمر الذي يجعل طارق البشري فريداً بين أقرانه بتلك الدرجة، هو أنه في الحقيقة يثير قضية الموضوعية التاريخية ويبدو في صراع مستمر معها. وعليه، فليس من الصدف أن آراءه - فيما يتعلق باقتراب التنظيم السياسي من الجماهير بأكبر قدر - قد تغيرت في الأعمال المختلفة التي ظهرت أثناء السبعينيات. ففي عمله الأول "الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ - ١٩٥٢"، والصادر في ١٩٧٢، يعتقد أن الحركة الشيوعية كانت أكثر التيارات السياسية نجاحاً في تحقيق هذا الهدف. ومثله مثل رفعت السعيد في ذلك، فهو يحاكم جميع التنظيمات السياسية طبقاً لمساهمتها في الثورة. غير أن طارق البشري، محاولة منه أن يحافظ على الميزان الصحيح، يجتهد أيضاً أن يتبني وجهة نظر التنظيمات السياسية الأخرى التي كانت لها أسس جماهيرية، لأنه لم يكن يوجد - في نهاية الأمر - تنظيم سياسي واحد يحتكر السيطرة على الجماهير، ولأن جميع المنظمات السياسية المتصلة بالجماهير تعبر عن إرادتها. ولهذا السبب، فرواية طارق البشري عن الوفد أكثر اتزاناً من تلك التي يقدمها مؤرخون آخرون، رغم اعتقاده هو أيضاً أن النظام الليبرالي كان قد أفلس في الخمسينيات. وينجح البشري، للسبب نفسه، في عرض مصر الفتاة بصورة نزيهة تتباين تبايناً حاداً عما يصوره المؤرخون الآخرون الذين لهم دائماً تقدير سلبي لمصر الفتاة باعتبارها حزباً فاشياً. وأخيراً، فمن البديهي أن طارق البشري، رغم تمجيده

---

١٢٠ البشري (١٩٧٢)، ص١١١.

١٢١ البشري (١٩٨١)، التمهيد ص١٠.

للحركة الشيوعية، إلا أن هذا لا يمنعه من نقدها نقداً شديداً على الطريقة التي نظمت بها الجماهير. ومع ذلك، فالنظرة العامة التي تنظر بها الحركة الشيوعية سائدة في عمله بشكل عام. ويظهر هذا ظهوراً بارزاً في وصفه للإخوان المسلمين أكثر مما يظهر لأي حركة أخري. فطارق البشري يطرح هذا التنظيم جانباً على أنه رجعي مثلما يفعل رفعت السعيد. وهو في هذا يفقد استقلاله الذهبي ويخرج على المنهج الموضوعي الذي أخذ على نفسه تطبيقه، لأن المرء لا يستطيع الإنكار أن الإخوان المسلمين - عند أوج قوتهم في ١٩٤٨ - كانوا حركة من أكبر الحركات الجماهيرية التي عرفتها مصر على الإطلاق. في المقدمة الجديدة لكتابه "الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥-١٩٥٢" يعترف طارق البشري بأنه أخفق في تحقيق ما كان ينويه في هذا الصدد. والنتيجة الغريبة لهذا الاعتراف بالذنب أن يبرز الشائبة الأساسية الكائنة في المنهج الذي يجتهد في تطبيقه. فعندما ألف هذا العمل في الستينيات، كانت الحركة الإسلامية متراجعة في حين أن الناصرية كانت قد دخلت مرحلتها الاشتراكية. و في الفترة التي كتب فيها مقدمته للطبعة الثانية، كان فقدان الثقة انتشر إزاء الناصرية وكانت الحركة الإسلامية قد وصلت إلي أوج قوتها. والأمر أن الرئيس أنور السادات اغتالته مجموعة إسلامية متطرفة في اليوم التالي الذي أنهي فيه البشري تلك المقدمة الجديدة. وإذ أدرك في السبعينيات أن الحركة الإسلامية تستطيع أن تصير حركة جماهيرية أصيلة، فقد راجع طارق البشري رأيه مراجعة صارمة إزاء الإخوان المسلمين والحركة الشيوعية، وذلك في مقدمته الجديدة، وكذلك في مؤلفه التالي "المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية". ويبين هذا إلي أي درجة يكون منهجه - وهو أن يجعل الجماهير الموضوعة المركزية للدراسة والمعيار الأساسي لكل حكم سياسي - قابلاً لأن يتأثر بالتذبذبات السياسية.

سوف نتعمق في الفصول التالية تعمقاً أكبر في تطور أفكار طارق البشري خلال السبعينيات. ومن الضروري قبل ذلك أن نتعرض للتطورات السياسية الرئيسية في فترة ١٩٤٥ - ١٩٥٢ كما وصفها المؤرخون المصريون. ثم نتناول بعد ذلك وصف المؤرخين اليساريين للحكومة الوفدية الأخيرة في ١٩٥٠ - ١٩٥٢، وإفلاس النظام الليبرالي. أخيراً، نعالج في الفصول التالية الموضوعات الآتية: الحركة الشيوعية، ومصر الفتاة، والإخوان المسلمين.

التطورات السياسية في فترة ١٩٤٥ - ١٩٥٢

سقطت حكومة الوفد في أكتوبر ١٩٤٤، وتشكلت حكومة أقلية من حزبي الأحرار والسعديين برئاسة أحمد ماهر. و في ٢٤ فبراير اغتيل أحمد ماهر قبيل اللحظة التي كان سيعلن فيها الحرب على المحور، وهو الشرط المسبق الذي اشترطه الحلفاء للانضمام إلي عضوية الأمم المتحدة، وخلفه محمود فهمي النقراشي في رئاسة الوزارة.

وإذا كانت الاغتيالات شكلاً احتجاجياً تقليدياً اتخذه الإخوان خاتماً لحركتهم، فالمظاهرات الجماهيرية أصبحت الشكل المميز الذي عبرت الحركة الشيوعية به عن نفسها خلال النصف الأول من الأربعينيات. غير أن هذا الشكل الأخير لم يكن ليصبح ممكناً إلا بعد إلغاء الأحكام العرفية في صيف ١٩٤٥ ففي بداية

السنة الجامعية ـ أكتوبر ١٩٤٥ ـ بادر عدد من الطلبة المنضمين إلي بعض المجموعات الشيوعية إلي تنظيم حركة احتجاج واسعة ضد وزارة الأقلية التي كانت تحاول الدخول في مفاوضات جديدة مع الحكومة البريطانية لإعادة النظر في المعاهدة الإنجليزية المصرية لعام ١٩٣٦. كانت حكومة الأقلية مدركة أن الحركة الوطنية لا يمكن أن تهزم إلا إذا جلت القوات البريطانية أو انسحبت ـ على الأقل ـ من المدن المصرية إلي القواعد البريطانية العسكرية المقامة على طول قناة السويس وكانت الحكومة البريطانية من جانبها مستعدة أن تتفاوض حول جلاء قواتها بشرط واحد وهو انضمام مصر إلي حلف عسكري يعطي بريطانيا العظمي الحق في العودة إلي القواعد في حالة قيام حرب. ونظراً لأن السياسة البريطانية كانت تهددها الحرب الباردة بصورة متزايدة، فقد أشتد إلحاح البريطانيين على ذلك الشرط. إلا أن الدخول في مفاوضات قبل الجلاء التام لجميع القوات البريطانية ـ ناهيك عن التحالف العسكري مع الإمبرياليين ـ كان أمراً مرفوضاً تماماً بالنسبة للحركة الوطنية. في يوم ٦ أكتوبر، نظم زعماء الطلبة الشيوعيين مؤتمراً دعي إلي الاشتراك فيه جميع الأحزاب السياسية. رفض أكبر الأحزاب التقليدية ـ الوفد ـ الحضور، فعقد الطلبة مؤتمرهم الخاص في اليوم التالي، ونجح نجاحاً كبيراً وحفز هذا النجاح الزعماء إلي أن يطبعوا احتجاجهم على حكومة الأقلية بالطابع الدائم، وذلك بالإعلان عن تكوين اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة. كانت مهمة هذه اللجنة أن ترتب قيام جميع الكليات والمدارس الثانوية بانتخاب لجان تنفيذية للطلبة وهي التي تنتخب بدورها اللجنة العليا للطلبة[١٢٢].

اجتهد الطلبة اليساريون أن يضموا إلي هذه اللجان أكبر عدد ممكن من التنظيمات السياسية وذهبوا إلي حد دعوة الإخوان المسلمين أنفسهم للحضور. لكن الإخوان حاولوا أن يفرضوا آرائهم الخاصة على المؤتمر، ولم يكد يظهر لهم أنهم سوف يفشلون في ذلك حتي نظموا تنظيمهم الطلابي الخاص ـ اللجنة القومية ـ وقاطعوا اللجان الأخرى. إلا أن الطلبة الوفديين اشتركوا في الانتخابات، وفي نهاية الأمر، انتخب وفدي يساري ـ هو مصطفي موسي ـ رئيساً للجنة التنفيذية العليا للطلبة في ديسمبر. ورغم النسبة الكبيرة للطلبة الوفديين الممثلين في اللجان، يؤكد رفعت السعيد أن الطلبة الشيوعيين كانوا القوة الدافعة الحقيقية وراء الحركة الطلابية الوطنية في هذه المرحلة. فكانت الأفكار الشيوعية هي التي سادت في البرنامج الذي تم إقراره والذي تضمن مطالب اشتراكية إلي جانب المطالب الوطنية. وبصورة خاصة، كانت المطالب الداعية إلي النضال ضد السيطرة الاقتصادية والثقافية للإمبريالية الغربية، وكذلك الدعوة إلي النضال ضد الطبقة الحاكمة، تعكسان تأثير الحركة الشيوعية على الحركة الطلابية الوطنية[١٢٣].

في يوم ٩ فبراير ١٩٤٦، نظمت اللجنة التنفيذية العليا مظاهرتها الكبرى الأولي، التي بدأت من جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن) واتجهت إلي عبور النيل قاصدة جزيرة الروضة لتذهب منها إلي وسط المدينة. غير أن المظاهرة لم تسر أبعد كثيراً من كوبري عباس على النيل، حيث قوبل الطلبة بالبوليس الذي رفع طرفي الكوبري المتحرك في اللحظة التي كانت المظاهرة بسبيل عبوره. وفي المعركة المضطربة

---

١٢٢ السعيد (١٩٧٦)، ص ص٢٦٤ ـ ٢٧٦.

١٢٣ السعيد (١٩٧٦)، ص ص٢٦٧ ـ ٢٦٨.

التي تلت ذلك، وقع طلبة عديدون في النيل وقيل أنهم غرقوا. ودخل الطلبة في معارك ضد البوليس في الزقازيق والإسكندرية أيضاً. المعتقد أن ستة عشر طالباً قتلوا هذا اليوم. فاضطرت الحكومة إلي الاستقالة رغم قيام مظاهرة نظمها الإخوان المسلمون تأييداً لها في ١١ فبراير[١٢٤]. خلف إسماعيل صدقي القراشي في رئاسة الوزارة، وكان صدقي الديكتاتور الذي حكم مصر بين ١٩٣٠ و١٩٣٣، وتعتبره الحركة الوطنية واحداً من أشد الرجعيين في مصر بسبب ارتباطاته بالمصالح الرأسمالية الأجنبية والمحلية أيضاً[١٢٥].

و في هذه الأثناء، كانت منظمات شيوعية عديدة تقوم بتنظيم لجان عمالية في شبرا الخيمة ـ الضاحية الصناعية بالقاهرة ـ و في المحلة الكبرى، المدينة الصناعية الإقليمية. انضمت لجان العمال يوم ١٧ فبراير إلي اللجنة التنفيذية العليا للطلبة، فتكونت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال. عندئذ، أعلنت هذه اللجنة يوم ٢١ فبراير "يوم الجلاء" ودعت فيه إلي إضراب قومي عام. وإلي جانب المطالبة بجلاء جميع القوات البريطانية، طالبت اللجنة الوطنية أيضاً بتدويل المسألة المصرية بعرضها على مجلس أمن الأمم المتحدة. نجح الإضراب القومي العام في ٢١ فبراير نجاحاً كاملاً، غير أن ٢٨ شخصاً قتلوا و٣٤٣ جرحوا في الصدامات مع البوليس التي وقعت على نطاق القطر. و في يوم ٤ مارس، وصلت المقاومة ضد الحكومة إلي قمتها العليا، حيث أعلن إضراب عام مرة آخري، وكان هذه المرة تخليداً لذكري "الشهداء" الذين سقطوا أثناء المظاهرات السابقة يوم ٢١ فبراير. نفدت الحركة الوطنية بعد هذه المظاهرة الجماهيرية، وانتهزت حكومة صدقي الفرصة لقمع الحركة في يوم ١٠ يوليو، وذلك بإلقاء القبض على القادة ومنع الصحف الوفدية واليسارية والشيوعية من الصدور[١٢٦].

وبالنسبة للحركة اليسارية في مصر، فلشهري فبراير ومارس ١٩٤٦ نفس المعني الذي يحمله شهر مايو ١٩٦٨ لليسار الأوروبي الغربي. فلأول مرة في التاريخ المصري أتحد العمال والطلبة ليكونوا جبهة مفتوحة لجميع القوي التقدمية والمناوئة للإمبريالية. العادة أن يعاد الفضل الأكبر بهذا الشأن إلي الحركة الشيوعية لأن المعتقد أنها قدمت أفكاراً جديدة للحركة الوطنية. و في رأي طارق البشري أن التنظيمات الماركسية "استطاعت أن تضع صيغة سياسية أقرب إلي الصحة من غيرها من حيث تحديد أهداف المجتمع ووسيلة تحقيقها، مستخدمة في ذلك الفهم العلمي للاستعمار والتقسيم الطبقي للمجتمع[١٢٧]. ورغم أن البشري يشك فيما إذا كانت الحركة الشيوعية حققت وعدها بتنظيم الجماهير أو لم تحققه، ففي اعتقاده أن التحليل اليساري لنظام إسماعيل صدقي أظهر للكثيرين طابع الحكومة الطبقي وكشف عن المضمون الطبقي للتحالف مع البريطانيين، ودفع بالوعي العام إلي إدراك العلاقة التي بين النضال الوطني ضد الإمبريالية والنضال الديمقراطي ضد الاستبداد وبين النضال الاجتماعي ضد الرأسمالية الكبيرة[١٢٨].

---

١٢٤ السعيد (١٩٧٧، الأول)، ص١٧٧.

١٢٥ شهدي عطية (١٩٥٧)، ص٩٧.

١٢٦ لوصف هذه الأحداث، أنظر: البشري (١٩٧٢)، ص ص٨٤ ـ ٨٩، شهدي عطية (١٩٥٧)، ص ص٩٦ ـ ١٠٢.

١٢٧ البشري (١٩٧٢)، ص١١٢.

١٢٨ نفسه، ص ص٩٩ ـ ١٠٠. (النص العربي الأصلي مكتوب بالصياغة الآتية: "هذا كان تعيين صدقي رئيساً للوزراء فاضحاً لطبيعة الحكومة الطبقية أمام الكثيرين وكاشفاً المضمون الطبقي لسياسته مع بريطانيا ودافعاً الوعي العام لأن يتجه للربط بين الحركة الوطنية ضد الاستعمار والحركة الديمقراطية ضد الاستبداد وبين الحركة الاجتماعية ضد رؤوس الأموال الكبيرة...

يوافق رفعت السعيد تمام الموافقة على هذا الثناء على الحركة الشيوعية. ففي نظره أن جميع السمات الإيجابية للحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية يمكن أن تعاد إلي تأثير الحركة الشيوعية. ومن الأمور المميزة لما كان للإيديولوجية الشيوعية من جاذبية، التأثير الذي مارسته على الطلبة الوفديين[١٢٩]. فقد انبثقت داخل الوفد حركة يسارية اشتقت أفكارها من الحركة الشيوعية، وتعاونت مع هذه الحركة بالفعل تعاوناً أوثق من تعاونها مع الوفد. انتمي رئيس اللجنة الوطنية للطلبة والعمال - مصطفي موسي - إلي هذه الحركة اليسارية داخل الوفد التي اشتهرت فيما بعد باسم "الطليعة الوفدية". ويقول رفعت السعيد: "وعلى أي حال، فإن تجربة اللجنة الوطنية للطلبة والعمال تبقي على مدي تاريخ مصر الحديث نموذجاً ممتازاً للتحالفات التي يقيمها الشيوعيون مع القوي الوطنية الأخرى في إطار ثوري وتقدمي"[١٣٠].

رغم الحكم الإرهابي الذي أطلقته وزارة صدقي ضد الحركة الوطنية، استطاعت هذه الحركة أن تحول دون أن يوافق البرلمان على الاتفاق الإنجليزي المصري الذي تم الوصول إليه في أكتوبر. في ٨ ديسمبر، رفض البرلمان المصري هذا الاتفاق، وأضطر إسماعيل صدقي إلي الاستقالة، مخلفه الرجل الذي جاء قبله في رئاسة الوزارة، وهو النقراشي. يعتقد المؤرخون اليساريون أن هذه اللعبة المستمرة للكراسي الموسيقية تبين أن الطبقة الحاكمة بدأت تستنفذ الخيارات التي أمامها في إيجاد ردود جديدة لمطالب الحركة الوطنية. كان صدقي في منصبه لما يتمتع به خاصة من صفات الرجل القوي الذي قد يكون مفيداً في مواجهة الحركة الوطنية[١٣١]. غير أن عدم موافقة البرلمان على الاتفاق الذي وصل إليه مع البريطانيين كان يعني أن الطبقة الحاكمة ليس أمامها من خيار غير الخضوع لمطالب الحركة الوطنية وعرض المسألة المصرية على مجلس أمن الأمم المتحدة.

كان الموضوع الذي سيطر على سنة ١٩٤٧ كلها محاولة مصر أن تجد حلاً دولياً لفشل المفاوضات مع بريطانيا العظمي. وفي أول الأمر، علقت مصر آمالاً كبيرة على أن تجد حلاً مرضياً بواسطة الأمم المتحدة. وكان لهذا ما يبرره جزئياً بسبب الموقف الذي اتخذته الأمم المتحدة بالنسبة لقضية لبنان وسوريا، حيث أدانت وجود القوات الفرنسية هناك وأمرت بجلائها. وكان ثمة سبب آخر لتفاؤل مصر، وهو أن الطبقة الحاكمة المصرية أملت أن تتمكن من الاستفادة من التنافس الاقتصادي والعسكري القائم في الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمي. وإذ سعت هذه الطبقة إلي أن تجعل الأمريكان يحلون محل الإنجليز الأضعف منهم، فكان يحدوها الأمل في تقوية مركزها إزاء الحركة الوطنية. ومن جهة آخري، علقت الحركة اليسارية آمالها كلها على تصويت الاتحاد السوفيتي وتوابعه في مجلس الأمن. غير أن آمال كل من الطرفين لم تتحقق فالولايات المتحدة لم تكن تنوي بعد أن تحل محل حليفتها في الشرق الأوسط، ولم يستطع الاتحاد السوفيتي أن ينجز شيئاً لصالح مصر.

أعاد مجلس الأمن المسألة المصرية ثانية إلي مستوي المفاوضات الثنائية بين بريطانيا ومصر وترتب على

---

١٢٩ السعيد (١٩٧٦)، ص ص٢٦٧ - ٢٦٨.

١٣٠ نفسه، ص٢٧٧.

١٣١ البشري (١٩٧٢)، ص٩٠.

ذلك إلغاء خيار تدويل القضية[١٣٢].

شيئاً فشيئاً أبلت الحركة الشيوعية من ضربة حكومة صدقي في يوليو ١٩٤٦. وفي إبريل ١٩٤٧ أتحدت مجموعات شيوعية عديدة في أكبر منظمة شيوعية عرفتها مصر حتي ذلك الوقت، وهي الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو)[١٣٣]. اتجهت جهود حدتو بقوة أكبر مما بذلتها المنظمات السابقة إلي إقامة جبهة وطنية مع الوفد وفي رأيها "أن التحالف بين الحركة العمالية وطليعتها الواعية (حدتو) وبين الوفد شرط أساسي لاستعادة حريات الشعب المسلوبة، والكفاح المشترك للعمال والجماهير الوفدية في المدن والقري هو الطريقة لتحطيم القيود التي تخنق حريتنا"[١٣٤].

كان المطلوب أن توافق هذه الجبهة الوطنية على النقط الآتية: الجلاء الفوري لجميع القوات البريطانية عن وادي النيل، إقامة الحقوق الديمقراطية، تأميم الصناعات الكبرى، الإصلاح الزراعي بالنسبة للملكيات الزراعية الكبيرة المرتبطة بالإمبريالية. غير أن حدتو فشلت في جذب قيادة الوفد إليها، إذ جانبت هذه القيادة جميع المطالب الاجتماعية الاقتصادية[١٣٥]. وفضلاً عن جهودها لإقامة جبهة وطنية، لعبت حدتو دوراً رئيسياً في مواجهة الإضرابات التي اجتاحت البلاد في الفترة المقضية بين رفض مجلس الأمن للقضية المصرية في أغسطس ١٩٤٧ وحرب فلسطين في مايو ١٩٤٨. أصابت الموجة الإضرابية جميع الصناعات في مصر تقريباً، وانتقلت بسرعة إلي السلك الحكومي الذي تأثر أيضاً بالصراع الطبقي. ويعتقد طارق البشري أن هذه الموجة وصلت قمتها في إضراب البوليس في ١٤ إبريل ١٩٤٨. ساند كل من حدتو والوفد الإضرابات، وأن كان ذلك لأسباب مختلفة.

قادت حدتو العمال بهدف قلب الحكومة. أما الوفد، فقد أيد الإضراب حتي يحَد من جذرية العمال ويضفي الاعتدال على مطالبهم[١٣٦]. ثم اشتركت مصر في حرب فلسطين وأعلنت الأحكام العرفية، فوضعت نهاية للإضرابات. وعليه، انتهزت الحكومة الفرصة لقمع الحركة الشيوعية مرة آخري.

غير أن فقدان الحركة الشيوعية لوضعها المركزي في الحركة الوطنية لم يعد فقط إلي القمع الحكومي، بل إلي موقفها من حرب فلسطين. منذ البداية، أدانت حدتو الصهيونية باعتبارها امتداد للإمبريالية الغربية، ولكنها رفضت الاشتراك في الحملة المعادية للسامية التي قامت بعد أن وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع تقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧. وقاد الإخوان المسلمون هذه الحملة بتحويل نضال الشعب المصري ضد تأسيس دولة إسرائيل إلي صراع إسلامي ضد اليهودية. وفي رأي حدتو أن الإمبرياليين وحدهم هم الذين كانوا سيفيدون من هذا الخط السياسي لأنه يحرف انتباه الأمة عن القضية الحقيقية - وهي نضال جميع الشعوب المستعمرة والمقهورة ضد الإمبريالية، سواء كانت هذه الشعوب يهودية أو عربية. فلم ينبغي أن يوجه النضال ضد اليهود كيهود، ولكن الواجب أن يكون الهدف المصالحة

---

١٣٢ نفسه، ص ص١٣٣ - ١٥٣.

١٣٣ نفسه، ص ص١٥٨ - ١٥٩.

١٣٤ السعيد (١٩٧٦)، ص٣٩٧.

١٣٥ نفسه، ص ص٣٩٧ - ٣٩٨، البشري (١٩٧٢)، ص ص١٥٩ - ١٦٠، السعيد (١٩٧٧، الثاني)، ص ص١٩١ - ١٩٨.

١٣٦ السعيد (١٩٧٧، الثاني)، ص ص١٩١ - ١٩٨.

بين اليهود والعرب منعاً لتقسيم فلسطين، ومن تنظيم الكفاح المشترك ضد جميع القوي الإمبريالية[١٣٧].

إن جماعة الإخوان المسلمين ومصر الفتاة كانتا أكثر المنظمات السياسية جميعاً اشتراكاً وتدخلاً في أحداث المسألة الفلسطينية. و في رأي طارق البشري أنه يجب التمييز بين هذين التنظيمين السياسيين من حيث طابع ارتباطهما بهذه القضية، وأن مصر الفتاة شغلت نفسها بمصير الفلسطينيين عن إخلاص أكبر كثيراً من الإخوان المسلمين الذين لم يهتموا بهذا المصير إلا عندما أصبح الموضوع قضية دولية يمكن استغلالها لهدف أناني، وهو أن يظهر الإخوان بارزين في العالم العربي أجمع. وعلى نقيض ذلك، فانشغال مصر الفتاة الشديد بالقضية الفلسطينية كان جلياً منذ يوم تأسيس هذا التنظيم. وكذلك كان تأييد القضية الفلسطينية أمراً يتفق بصورة منطقية أكبر مع المثل العروبية العليا التي اعتنقتها مصر الفتاة[١٣٨]. وعليه، فلم يدهش أحداً أن يصدر زعيم مصر الفتاة ـ أحمد حسين ـ بياناً بعد اندلاع الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ قال فيه بوجوب مقاومة الصهيونية بجميع الوسائل الممكنة[١٣٩].

يوافق طارق البشري على تحليل حدتو للإخوان المسلمون بأن إظهار النضال ضد الصهيونية كصراع إسلامي ضد اليهودية كان يستهدف هدفاً مزدوجاً، ألا وهو تقويض الحركة الوطنية وتوسيع عمليات الإخوان الخاصة بهم في العالم العربي[١٤٠].

رغم التمايز الذي يراه طارق البشري بين موقفي هذين التنظيمين السياسيين إزاء القضية الفلسطينية، إلا أنه يعترف بواقع كونهما متشابهين تشابهاً كبيراً. فالأثنان مثلاً نظما إضرابات ومظاهرات ضد قرار التقسيم الذي اتخذته الأمم المتحدة[١٤١]. والأثنان أرسلا كتائب المتطوعين لقتال المستعمرين الصهاينة في صحراء النقب[١٤٢]. ومع ذلك، فالفرق أن جماعة الإخوان كانت تنظيماً مشئوماً أكثر من مصر الفتاة بدرجة كبيرة. كان هذا ليظهر في الحركة الشبابية الإخوانية بصورة خاصة، إذا اتخذت طابعاً إرهابياً فيما بعد. لقد تأسس التنظيم شبه العسكري لشباب الإخوان ـ الجوالة ـ قبل الحرب العالمية الثانية، ولقي منذ البداية التأييد الكامل من حكومات الأقلية التي نظرت إليه كسلاح ضد الوفد، ووفرت له التسهيلات المطلوبة والتمويل. وحتي بعد أن حرم القانون في ٨ مارس ١٩٣٨ جميع حركات الشباب شبه العسكرية، تغاضت تلك الحكومات عن نشاط الجوالة الإخوانية[١٤٣]. ومع ازديادها حجماً أثناء الحرب واستعداد طابعها العسكري من حيث المعدات وتراتب المستويات القيادية، صارت جوالة الإخوان بذاتها قوة سياسية. والواقع أنها رفعت من قدر السلطة الشخصية لحسن البنا، لأن جميع أعضاء التنظيم كان عليهم أن يقسموا بيمين الولاء للزعيم شخصياً. و في نهاية الحرب العالمية الثانية، كان تحت إمرة حسن البنا ٤٥,٠٠٠ رجل[١٤٤].

---

١٣٧ البشري (١٩٧٢)، ص ص٢٠٨ ـ ٢١٨.
١٣٨ يعرض البشري رأيه في هذا الموضوع في (١٩٧٢)، ص ص٢٦١ ـ ٢٦٣.
١٣٩ البشري (١٩٧٢)، ص٢٤٢.
١٤٠ نفسه، ص٢٤٦.
١٤١ نفسه، ص٢٥١.
١٤٢ نفسه، ص٢٦٠.
١٤٣ السعيد (١٩٧٧، الأول)، ص ص١٩٢ ـ ١٩٣.
١٤٤ السعيد (١٩٧٧، الأول)، ص ص١٩٢ ـ ١٩٣.

غير أن الاتفاق الضمني المعقود بين حكومات الأقلية وجماعة الإخوان المسلمين لم يبق سارياً إلا طالما ظلت الوحدات شبه العسكرية خاضعة لمصلحة هذه الحكومات. وسبق أن رأينا أن التنظيم الطلابي للإخوان قام بدوره في تلك الصفقة حينما حاول تقويض أنشطة الحركة الوطنية في فترة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦[١٤٥]، بل ذهب إلي حد تنظيم مظاهرة صريحة تأييداً للحكومة في ١١ فبراير. غير أن العلاقات بين الحومة والإخوان بدأت تتغير خلال عام ١٩٤٧. ويشبه رفعت السعيد سياسة الإخوان إزاء الحكومة بجني خرج من القمقم فلم يعد أحداً يستطيع السيطرة عليه[١٤٦].

بعد الحرب العالمية الثانية، أكتسب الإخوان المسلمين تدريجياً مظهراً خطراً لما لهم من فكرية نضالية بارزة وتنظيم محكم. وصار عددهم الكبير تهديداً مباشراً للطبقة الحاكمة.

أدركت هذه الطبقة فجأة مدي هذا الخطر عندما تم اكتشاف الجهاز السري الموجود في أواخر عام ١٩٤٨. وكان هذا الجهاز السري في الواقع مجموعة خاصة بحسن البنا شخصياً أقيمت لأغراض النشاط الإرهابي. وتشير شعاراته مثل "الشهادة في سبيل الله" و "فن الموت"، إلي أي درجة كان أن يكون مثل هذا التنظيم خطراً على الطبقة الحاكمة[١٤٧]. كان البعض قد خمن وجود هذا التنظيم منذ أن انتهت حرب فلسطين بالهزيمة، إذ قامت عمليات إرهابية اتخذت مؤسسات يهودية هدفاً لقنابلها. غير أن الذي أخاف الحكومة حقيقة أن مباني حكومية أيضاً أصبحت هدفاً لهجمات إرهابية. وكان هذا الأمر ـ إلي جانب مطالبة الإخوان بإصلاحات اجتماعية معتدلة ـ مما دفع بالحكومة إلي اتخاذ إجراء حاسماً ضد الإخوان عند أول فرصة سانحة[١٤٨]. وكانت الشرارة التي فجَرت حملة القمع الرسمية ضد الإخوان اكتشاف البوليس يوم ١٥ نوفمبر لسيارة جيب محملة بالمتفجرات. أدي هذا إلي الاعتقالات الأولي لأعضاء الجهاز السري وإلي اكتشاف مدي نشاطه. والنتيجة أن أعلن رسمياً في ٨ ديسمبر أن جماعة الإخوان خطر على أمن الدولة، وتقرر منعها. فصودرت جميع ممتلكاتها وألقي القبض على المئات من أعضائها. فأنتقم أحد أعضاء الجماعة بأن أغتال رئيس الوزراء النقراشي في ٢٨ ديسمبر، ثم اغتيل حسن البنا نفسه على يد البوليس السري في ١٢ فبراير ١٩٤٩. شن خليفة النقراشي ـ إبراهيم عبد الهادي ـ حملة إرهاب لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر ضد الإخوان وضد الحركة الوطنية اليسارية أيضاً.

في يوليو، أضطر إبراهيم عبد الهادي إلي الاستقالة، إذ أن الإرهاب الذي أشرفت عليه الدولة كان مأزقاً لا مخرج منه، ولم يكن من المستطاع أن تهزم الحركة الوطنية بهذه الوسيلة. بل على العكس، بدأ تفاهم متبادل ينمو في سجون الحكومة لأول مرة بين أعضاء الحركتين الشيوعية والإسلامية[١٤٩]. و في يوليه، تجلي أن أمام الطبقة الحاكمة خياراً واحداً، وهو عودة الوفد[١٥٠]. فقامت حكومة انتقالية يرأسها حسين سري بتحديد يوم ٣ يناير ١٩٥٠ موعداً لإجراء الانتخابات العامة.

---

١٤٥ نفسه، ص١٨٠.
١٤٦ نفسه، ص٢١٠.
١٤٧ نفسه، ص٢٠٣.
١٤٨ نفسه، ص ص٢١١ ـ ٢١٢.
١٤٩ البشري (١٩٧٢)، ص ص٤٣٤ ـ ٤٣٩.
١٥٠ نفسه، ص٣٣٩.

الفصل الرابع
الحكومة الوفدية الأخيرة وفشل النسق الليبرالي

تمهيد

يعتمد التحليل التالي لحكومة الوفد الأخيرة اعتماداً أساسياً على رواية طارق البشري عنها. فروايته وحكمه على هذه الحكومة يجمعان في وقت واحد بين التحليل وبين وصف النسق الليبرالي كله الذي أصبح الوفد المشجب الذي علق عليه ويذهب طارق البشري في هذا الخط الفكري أبعد كثيراً من رمضان الذي يحصر المسئولية كلها عن فشل النسق الليبرالي في البريطانيين والملك المؤيد من أحزاب الأقلية والإخوان المسلمين ومصر الفتاة. في اعتقاد رمضان أن مقاومة هؤلاء الدائمة لدستور ١٩٢٣ منعت الديمقراطية من أن تضرب جذوراً في مصر. ولا يتفق طارق البشري مع هذا التحليل إلا جزئياً. فهو بالتأكيد يعترف بأن البريطانيين والملك لعبوا دوراً لا يحسدون عليه بتقويضهم للديمقراطية الليبرالية. لكنه يعتقد كذلك أن الوفد لم يلعب ذلك الدور البريء الذي يرغب رمضان في إقناع القارئ به. فرغم ما بين الوفد ومعارضيه السياسيين من فروق، كانت تجمعهم أمور أكبر مما تبدو ظاهرياً، وخاصة إزاء الحركات السياسية الجديدة التي انبثقت بعد ١٩٣٦. فجميع القوي السياسية التي سادت الميدان السياسي من ١٩١٩ إلي ١٩٣٦ انتمت إلي الطبقة الحاكمة، فكانت مصالحها مشتركة في الدفاع عن النظام السياسي القائم ضد تلك القوي التي نضجت بعد ١٩٣٦ واتسمت بميول ثورية. لهذا السبب كلف الوفد بدور الحارس على النظام السياسي التقليدي عندما صار قسم من الطبقة الحاكمة ـ القسم الذي تولي السلطة باستمرار منذ ١٩٤٤ ـ صار دون خيارات أمامه لمواجهة الحركة الوطنية في نهاية عام ١٩٤٩. وأدركت الطبقة الحاكمة أن للوفد رصيداً واحداً كبيراً، وهو أنه لم يزل له جمهور واسع يتبعه رغم ما أصاب الحزب من تدهور. فإن استطاع الوفد أن يربط الجماهير بالنظام مرة آخري أمكن إنقاذ هذا النظام، وإن فشل الوفد فسوف ينهار النظام بأجمعه معه والواقع أن هذا الاحتمال الأخير هو الذي حدث فعلاً عندما أشعلت النار في القاهرة يوم ٢٦ يناير.

لتحليل طارق البشري بشأن الحكومة الوفدية الأخيرة، الكثير من الثنائية مع ما يقدمه عن الوفد المؤرخون اليساريون الذين تناولناهم من قبل. فالبشري، مثل رفعت السعيد، يجتهد لكي يتصور الوفد في إطاره الواسع السياسي والاجتماعي الاقتصادي. وله أيضاً إزاء الوفد نفس الشعور المزدوج الذي يحمله أغلب المؤرخين اليساريين، وهو ازدواج يقوي كلما أقترب النظام الليبرالي من دركه الأسفل وبدا أن دور الوفد السياسي أوشك على نهايته. رأينا من قبل أن أغلب المؤرخين اليساريين يؤرخون لانحدار الوفد بالتوقيع على معاهدة ١٩٣٦، وخاصة بعد أن دخلت الحركة الشيوعية المسرح في ١٩٤٥. ويعتقد أغلب هؤلاء المؤرخين أن مركز الوفد ـ باعتباره أشد الأحزاب وطنية وديمقراطية ـ بدأ في الأفول منذ تلك اللحظة. فقد طرأ تحذير في السياسة وجرت فيها عملية استقطاب، الأمر الذي عرض الوفد لخطر

التمزق إلي جناحين، يمين ويسار، وجعل شعاراته ومثله العليا شيئاً فات عليه الدهر. فقد الوفد بصورة متزايدة الأرضية الوسطي التي أحتلها من قبل، ووقع تحت تأثير قوي لم يعد قادراً على السيطرة عليها، ورنّحته هذه القوي يميناً ويساراً لمن تكون السيطرة، الطبقة الحاكمة أم للجماهير.

غير أن طارق البشري مؤرخ مستقل استقلالاً أكبر من أن يتبني الرأي اليساري عن الوفد وعن الديمقراطية الليبرالية تبنياً كاملاً. وهذا واضح وضوحاً خاصاً في موضوع حريق القاهرة. فعلى خلاف أغلب المؤرخين، يعتقد البشري أن الذي أحترق في هذا اليوم لم يكن فقط النظام الليبرالي، بل إنه ضاعت أيضاً الفرصة الأخيرة لقيام ثورة كان في استطاعة الجماهير أن تشترك فيها. وبالإضافة، فهو يوجه اللوم على ضياع هذه الفرصة إلي الحركة الوطنية في وضوح تام ولا يحاول أن يجد كبش فداء لهذه النتيجة.

الحكومة الوفدية الأخيرة (١٩٥٠-١٩٥٢/١/٢٧)

استقبلت الجماهير حكومة الوفد الأخيرة استقبالاً مختلفاً عن حكومته الأولي، الأمر الذي يصور التغير الذي طرأ على الحركة الوطنية بين ١٩٢٤ و١٩٥٠. فإذا كان الوفد في ١٩٢٤ أمل الأمة التي وقفت وراء مثله الوطنية العليا وقفة الرجل الواحد، ففي ١٩٥٠ استقبلت الجماهير الحكومة الوفدية بالشك في قدراتها على حل المشاكل الخطيرة السياسية والاجتماعية الاقتصادية التي تواجه الأمة. ورغم أن الوفد كسب الانتخابات محرزاً فيها أغلبية ساحقة، وأطلق على يوم إجرائها "يوم ثورة شعب"، فإن الظروف التي أحاطت بالانتخابات سترت الواقع أن الوفد فقد قيادته للحركة الوطنية منذ زمن طويل[١٥١]. في الفترة التي تولي فيها الوفد الحكم، أصبح واضحاً للجميع أن الزمن قد تخطي هذا الحزب.

يصور طارق البشري زوال مركز الوفد بمتابعته للشعارات التي تميزت بها مختلف مراحل التجذير وزيادة الوعي لدي الجماهير. فقد كانت المرحلة الأولي في ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦، عندما رفضت الجماهير جميع المحاولات التي بذلتها حكومات الأقلية للدخول في مفاوضات قبل أن تجلو القوات البريطانية جلاء تاماً. وفي رأي طارق البشري أن الجماهير ـ بموقفها هذا ـ إنما خطت خطوتها الأولي خارج النظام الحاكم والقائم على الفرضية القائلة بأن جميع النزاعات السياسية تحل حلاً سلمياً في البرلمان أو من خلال المفاوضات[١٥٢]. والخطوة الثانية التي أبعدت الحركة الوطنية عن التوافق السائد قبل الحرب إبعاداً أكبر، تمت نتيجة قرار مجلس الأمن بإحالة المسألة المصرية مرة ثانية إلي مستوي المفاوضات الثنائية بين مصر وبريطانيا العظمي في سبتمبر ١٩٤٧. فبعد هذا القرار، شرع النسق القديم، المعتمد على "الطرق السلمية والمشروعة"، والذي تمت إقامته للإبقاء على الجماهير داخل النظام الحاكم ـ شرع هذا النسق ينهار تحت ضغط الجماهير وأحس الوفد بالتغيير الذي طرأ على المناخ، فتقدم بشعار جديد هو "الجلاء بالدماء" كبديل لشعار ١٩١٩ القديم "الاستقلال التام أو الموت الزؤام"[١٥٣]. إلا أن الوفد لم تعد له الهيبة القادرة على السيطرة على الجماهير. وعليه، فالخطوة التالية التي خطتها الجماهير كانت الدعوة إلي "الكفاح المسلح"[١٥٤]. قامت حرب

---

١٥١ البشري (١٩٧٢)، ص ص٣٠١ ـ ٣٠٤.
١٥٢ نفسه، ص ص١٣٣ ـ ١٣٤.
١٥٣ نفسه، ص ص١٧٤ ـ ١٧٦.
١٥٤ نفسه، ص ص٢٧٠ ـ ٢٧١.

فلسطين في هذه المرحلة الأخيرة التي كان على الكفاح المسلح فيها أن يحل محل المؤسسات الشرعية لتحقيق الأهداف السياسية[١٥٥]. وكانت أعمال الإرهاب التي قامت بها جماعة الإخوان المسلمين، والإرهاب المضاد الذي نظمته حكومات الأقلية، بمثابة بيان أن حكم القانون لم يعد معترفاً به من كل من الطرفين، الرسمي وغير الرسمي.

يبين هذا التطور أن انتصار الوفد في انتخابات ٣ يناير لم يعن أن الجماهير استعادت ثقتها بالنظام الليبرالي التقليدي ولو وقف الوفد على قمته. ونظر للاتجاه العام نحو استخدام العنف، وللنسبة المنخفضة من الناخبين المسجلين الذين أعطوا أصواتهم بالفعل، ولإقصاء الإخوان المسلمون والحركة الشيوعية عن الأوضاع الشرعية، يكون من الادعاء الباطل أن يستنتج المرء أن الجماهير قد استعادت ثقتها بالنظام التقليدي. الواقع أن قسماً كبيراً من الجماهير قد تحول في ذلك الوقت بعيداً عن السياسة تماماً. والقسم الآخر الذي أعطي صوته للوفد بالفعل، إنما كان يرنوا إلي ما هو أبعد منه، وصولاً لأهدافه: يعتقد طارق البشري أن ذلك القسم من الجماهير الذي أعطي صوته للوفد كان في الواقع يعطيه ضد المعارضين للوفد في المقام الأول، وهذا حتي يتمكن الوفد من تحقيق رغبات الجماهير. فلم يكن هذا تصويتاً على الثقة بالوفد ومثله العليا، بل كان قبل شيء آخر، مناشدة للوفد بالقيام بإصلاحات جذرية. فطالما امتثل الوفد لإرادة الجماهير سارت وراءه. وإلا، فهذه هي فرصته الأخيرة[١٥٦].

كان اغتراب الجماهير عن الوفد عملية تدريجية، لم تصل إلي نهايتها إلا في ٢٦ يناير ١٩٥٢، يوم حريق القاهرة. أدرك الوفد في هذه الفترة أن علاقاته بالجماهير هي الورقة الرابحة الوحيدة في يده ضد البريطانيين والملك وأحزاب الأقلية. وهذا في رأي طارق البشري ما جعل من الوفد أحسن حزب تقليدي[١٥٧]. ولكن، كلما ازدادت الجماهير جذرية، كلما صار أصعب على الوفد أن يحتفظ بعلاقاته بالجماهير.

في فترة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، كانت توجد ثلاثة تيارات سياسية مختلفة داخل الوفد، هي: الجناح اليميني الذي سيطر على زعامة الحزب ولجنته القيادية {يقصد "هيئة الوفد"}، والجناح الليبرالي الذي شكل أقلية في اللجنة القيادية وحاول التمسك بمثل الوفد العليا، والجناح اليساري الذي كانت له شعبية في صفوف الشباب والطلبة، وأقام أقوي الروابط بالجماهير. وإذ زاد تجذر الجماهير والحركة الوطنية، كان هذا يعني أن جناحي الوفد اليميني واليساري يبتعدان الواحد عن الآخر ابتعاداً لا يمكن رأب هوته[١٥٨]. كان في الاستطاعة تفادي المواجهة بين هذين التيارين طالما الوفد في المعارضة، لأن هذا الحزب ظهر دائماً أشد جذرية خارج الحكم منه في السلطة وكان أمل الوفد أن يربط الجماهير به بهذه الطريقة. إلي هذا أيضاً عاد السبب الذي جعل الوفد يؤيد الإضرابات في فترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨. ولنفس السبب، ساندت القيادة الجناح اليساري عندما نظم صفوفه ضرب جذوراً في الحركتين العمالية واليسارية[١٥٩].

---

١٥٥ نفسه، ص ص٣٠٢ ـ ٣٠٤.
١٥٦ نفسه، ص٣٠٣.
١٥٧ نفسه، ص٤٨٠.
١٥٨ نفسه، ص ص٣٠٥ ـ ٣٠٨.
١٥٩ نفسه، ص ص١٥٤ ـ ١٥٨ وص ص٢١٧ ـ ٢٢١.

في رأي طارق البشري أن قوة الجناح اليميني المتزايد في الوفد تعَود إلي صعود التأثير الذي مارسه كبار الملاك، وبشكل خاص إلي واحد من أبرز أفراد هذه الطبقة، وهو فؤاد سراج الدين. انتمي فؤاد سراج الدين شاهين إلي واحدة من العائلات الثلاث الأكبر التي تملك أوسع الأراضي في مصر. وبدأ سيرته السياسية عام ١٩٤٢ كوزير للزراعة، ثم صار في ١٩٤٨ سكرتيراً عاماً للوفد، المنصب الذي جعله أقوي رجل في الحزب بعد مصطفي النحاس. غير أن الأمر الذي جعله شخصاً غير عادي لم يكن أنه من طبقة كبار الملاك وعضواً في الوفد، بل إنه على علاقة ممتازة مع كل من الطبقة الرأسمالية المصرية ـ وخاصة مع عائلة عبود التي احتكرت صناعة السكر في مصر ـ والملك وزمرة السراي[١٦٠]. ويستطيع المرء أن يري في هذا الاندماج المتزايد في المؤسسة اتجاهاً عاماً في قيادة الحزب العليا، ومصطفي النحاس مثالاً لها إذا انتسب بالزواج إلي أسرة الوكيل التي ملكت أراضي واسعة في البحيرة. وبطبيعة الحال، كان هذا الاتجاه أيضاً السبب الذي جعل الطبقة الحاكمة ترحب بالحكومة الوفدية باعتبارها خط الدفاع الأخير ضد الثورة. فقد أصبح الوفد الحزب الأمثل بالنسبة للطبقة الحاكمة بما لقيادته من أفكار تقليدية في حين أن جناحه اليساري يستطيع أن يسيطر على الجماهير[١٦١].

وعلى نقيض القيادة الوفدية التي مثلت الأفكار التقليدية العائدة إلي ثورة ١٩١٩، كان الشباب الوفدي يمثل همزة الوصل بين هذه الأفكار القديمة والأفكار الجديدة التي نمت بعد الحرب العالمية الثانية[١٦٢]. لقد توحدت في الشباب الوفدي المطالب الوطنية القديمة الخاصة بالاستقلال والديمقراطية مع المطالب الجديدة الخاصة بالعدالة الاجتماعية وجعل الجناح اليساري يكتسب قوة متزايدة في الوفد بعد أن لعب دوراً رئيسياً في الحركة الطلابية في فترة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ وصار تحت سيطرته عدد من الصحف الحزبية مثل الوفد المصري وصوت الأمة ثم رابطة الشباب الأسبوعية بعد قيام "الطليعة الوفدية"[١٦٣].

جاءت أغلب أفكار الجناح اليساري في الوفد من الأحزاب الأوروبية الغربية الاشتراكية الديمقراطية مثل حزب العمال البريطاني، أو من الحركة الشيوعية. أخذ عن الحركة الشيوعية الفكرة القائلة أن هناك حلفاً بين الإمبرياليين والطبقة الحاكمة، وانطبقت أفكار الجناح اليساري الوفدي على قيادة الحزب نفسه أيضاً. وبدت المواجهة حتمية عندما حصل هذا الجناح على صحف يستطيع بواسطتها نشر أفكاره فجناح الوفد اليساري مثلاً احتج على وقوف قيادة الحزب موقف العطف من التغلغل الأمريكي في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. كان الجناح اليساري متمسكاً بمبادئه تمسكاً أشد في موقفه من القوي الإمبريالية. و في رأي هذا الجناح أن التضامن الدولي مع نضال الشعوب المقهورة الأخرى ضد الإمبريالية لابد من أن يكون المبدأ المرشد في السياسة. ولهذا، أهتم بمقاومة الشعب الفلسطيني اهتماماً أكبر من قيادة الحزب التي تمسكت بمفهوم مصري أضيق للوطنية. وعلى نقيض قيادة

---

١٦٠ نفسه، ص٣٠٥.
١٦١ نفسه، ص٣٣٩.
١٦٢ نفسه، ص٣٩.
١٦٣ نفسه، ص٣٠٥.

الحزب، رفض الجناح اليساري أيضاً أن يضع كل أمله في المفاوضات كوسيلة للحصول على الاستقلال. وبالإضافة، فقد أهتم كذلك بنضال الطبقة العاملة وبأحوال الفلاحين اهتماماً أكبر مما إعتاد الوفد قبل الحرب. غير أن الجناح اليساري أحتفظ في جميع هذه الأحوال بطابعه الوفدي الجوهري، وذلك بتركيزه على المؤسسات القائمة على اعتبارها الوسائل التي لابد من أن تتحقق بها الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية[١٦٤]. كانت الإصلاحات ـ وليست الثورة ـ شعار الحركة الوفدية اليسارية وبالرغم من ذلك، فكثيراً ما كان للطليعة الوفدية علاقات مع الحركة الشيوعية أوثق مما لها مع قياداتها ذاتها[١٦٥].

رغم أن الجناح اليساري الوفدي وجد فرصة للانتشار الواسع في فترة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠، إلا أنه لم يكن لأحد من أعضائه مقعد في لجنة الوفد القيادية، فلم يمارس بالتالي أي تأثير حقيقي على سياسة الحزب. وعاد سبب ذلك إلي أن الحزب كان مقسماً إلي نصفين من الناحيتين التنظيمية والاجتماعية. ففي جانب وجدت التنظيمات الحزبية السفلي ذات الارتباطات القوية بالجماهير، وفي الجانب الآخر كانت اللجنة القيادية وزعماء الحزب الكبار بارتباطاتهم الوثيقة بالطبقة الحاكمة[١٦٦]. والسبب الرئيسي لهذا الانقسام أن اللجنة القيادية لم تكن منتخبة انتخاباً حراً من المؤسسات الحزبية الدنيا أو من أعضاء الحزب، بل كان أعضاؤها يعينون بالضم. وكان هذا الإجراء يجعل مركز "الحرس القديم" من الحصانة بمكان، ويمكنه في الوقت نفسه من تقوية الجناح اليميني باختيار أعضاء جدد يشاركونه الفكر. غير أن الانقسام في الحزب لم يصبح ظاهراً ظهوراً حقيقياً إلا عندما تشكلت الوزارة الوفدية الجديدة في ١٠ يناير ١٩٥٠. ففيما عدا بضعة أوجه جديدة منتمية إلي الجناح الليبرالي، تكونت الوزارة من "الحرس القديم" بصورة تكاد تكون كاملة. وذهبت الجهود لإبعاد الجناح اليساري عن الوزارة إلي حد تفضيل أشخاص لم ينضموا إلي الحزب إلا أخيراً ولأسباب انتهازية صارخة ـ تفضيلهم على آخرين كرسوا حياتهم للحزب وينتمون إلي الطليعة الوفدية[١٦٧].

قد توحي طريقة تشكيل الوزارة بأن الطبقة الحاكمة نجحت في ترويض الوفد واستخدامه لأغراضها هي. غير أن هذا النجاح عني في الوقت نفسه ـ حسب رأي طارق البشري ـ أن الوفد عجز عن القيام بالدور الذي كلف به، وهو إنقاذ الأمر الواقع. فلو قام الوفد بخدمة مصالح الطبقة الحاكمة في دأب أكبر من اللازم، لفقد تأييد الجماهير، وترتب على ذلك أنه لن يختلف عن أحزاب الأقلية التي لم تستطع قمع الحركة الوطنية خلال السنوات الخمس المنقضية. لقد كان الوفد على صلة بحدين على طرفي نقيض هما الحركة الوطنية من جهة والطبقة الحاكمة من جهة آخري، وأصبح التوفيق بينهما أمراً تزداد استحالته، كما أصبح في غير مقدور الوفد أن يحقق الوحدة بينهما[١٦٨].

---

١٦٤ رمضان (١٩٧٣)، ص ص٥٦ ـ ٦٥، البشري (١٩٧٢)، ص ص١٥٧ ـ ١٥٨.
١٦٥ البشري (١٩٧٢)، ص ص٣٩ ـ ٤١ وص ص١٥٥ ـ ١٥٨ وص٢٢١ وص٢٥٦ وص٣٠٥.
١٦٦ نفسه، ص ص٣٥٩ ـ ٣٦٠.
١٦٧ نفسه، ص ص٣٠٦ ـ ٣٠٧.
١٦٨ نفسه، ص ٣٠٧.

ومما زاد استحالة إيجاد التوازن صعوبة على صعوبة، كون الوفد فقد سيطرته على المسار الذي اتخذه تطور الأحداث، إذا اكتسبت الأمور منطقاً خاصاً بها. ومن سخرية القدر أن اللحظة التي حقق الوفد فيها أكبر انتصاراته كانت أيضاً الساعة التي تدق فيها الأجراس معلنة مماته، وذلك بأن النصر الانتخابي قد ميل الميزان لصالح الوفد ميلاً يفوق الحد فقوض بالتالي النسق الليبرالي تقويضاً. كان دستور ١٩٢٣ قد قسم السلطة بين الملك والشعب حيث يقوم الوفد وأحزاب الأقلية بدور الوسطاء بين الضدين وتضمن هذا النسق أن الحريات المدنية (حريات التنظيم والتعبير والعقيدة الدينية) التي تقوم عليها سلطة الشعب، تتسع عند تولي الوفد السلطة، ويحَد منها ـ على عكس ذلك ـ أثناء حكم أحزاب الأقلية. ولقد أدخلت الطبقة الحاكمة في حسابها أن يميل الميزان لصالح الوفد والجماهير بعد النصر الانتخابي. كان هذا تنازلاً قبلت الطبقة الحاكمة أن تقدمه بشرط ألا تتعدي الحريات الحدود المرسومة في النسق التقليدي، إذ أملت أن تقوي الروابط بين الوفد وبين الجماهير بهذه العملية، مما يرفع بالتالي من قدر النظام التقليدي في ذاته[١٦٩].

إلا أن هذا السيناريو لم يأخذ في الحسبان أن التوازن التقليدي بين أحزاب الأقلية ـ بصفتها المدافعة عن حقوق الملك ـ وبين الوفد بصفته المدافع عن حقوق الشعب ـ أن هذا التوازن قد إنهار تماماً نتيجة الانتخابات الأخيرة. فالنصر الانتخابي الذي أحرزه الوفد قضي على أحزاب الأقلية قضاء مبرماً، وكنسها كنساً، في حين أن الوفد نفسه فقد قبضته السابقة على الجماهير والنتيجة فتح الطريق بين أقصي النقيضين ـ الملك والجماهير ـ يواجه الواحد الآخر مواجهة مباشرة، وكل منهما يطالب لنفسه بالسلطة الكاملة المطلقة. ووجدت عناصر أكثر حساسية وإدراكاً من بين الذين يراهنون على استمرار الأمر الواقع، وشعرت هذه العناصر بهواجس مقلقة على آثر فقدان الوفد لسيطرته على الجماهير لقد صارت الجماهير تعارض سياسة الحكومة الوفدية معارضة متزايدة، وخاصة بعد أن أعلن بدء المفاوضات مع البريطانيين. وارتفعت المعارضة للحكومة الوفدية إلي درجة من العنف بحيث وجد الوفد نفسه ـ ويا للغرابة ـ يندفع في أحضان الملك، ويهادن في تلك المسائل جميعاً التي ناضل الوفد من أجلها قبلاً. أعترف الوفد على الفور تقريباً بمزاعم الملك بحق تعيين السفراء وكبار الضباط العسكريين وكبار الموظفين الحكوميين ورتب الشرطة العليا. وكذلك لم يلق الملك معارضة من الحكومة الوفدية في ادعائه بالحق في تعيين جزء من مجلس الشيوخ ورئيس الوزراء، وفي إنهاء الدورة البرلمانية حينما يريد. ظهرت الدرجة التي غرق بها الوفد عندما حاول أن يصون الملك من تهم الفساد وسوء الإدارة أثناء حرب فلسطين، وهي تهم كان الوفد يعلم أنها قائمة على وقائع والحق أن الوفد كان يدرك أنه، إذ يضع الملك تحت حمايته، فهو يدافع في الواقع عن السياسة كلها التي نفذتها حكومتا الأقلية الأخيرتان. وذهب الوفد في اجتهاده للحفاظ على النسق الليبرالي القديم إلي حد الإبقاء على معارضيه السابقين من أعضاء أحزاب الأقلية في مناصبهم[١٧٠].

أتسعت الفجوة بين الوفد والحركة الوطنية مع تورط هذا الحزب تورطاً أكبر في سياسته العاملة على إعطاء النظام قوة جديدة. في حين أن المعارضة كانت تستعيد نشأتها بعد قمع الحكومات السعدية، وتعتبر أكثر

---

١٦٩ نفسه، ص ص٣٣٩ ـ ٣٤٠.

١٧٠ نفسه، ص٣٤٩.

وحدة وبالتالي أشد تهديداً للنظام القائم. أن الإقامة في سجون السعديين قد سوت العديد من الخلافات السابقة بين الشيوعيين وجماعة الإخوان المسلمين ومصر الفتاة (التي غيرت أسمها إلي حزب مصر الاشتراكي في ١٩٤٩)، وأصبح كل من الإخوان والحزب الاشتراكي متأثراً بالمذهب الاجتماعي للحركة الشيوعية[١٧١].

في أوائل ١٩٥١، قطعت المفاوضات التي بدأت في ديسمبر ١٩٥٠، ثم استؤنفت في إبريل، ولكن أصبح من البداهة بشكل متزايد أن الوفد لا يستطيع قبول نتائجها غير المرضية. في ٤ إبريل، نظمت حدتو مؤتمراً شعاره الكفاح المسلح، وفيه تمت الموافقة على العديد من القرارات التي تدين سياسة الوفد. و في ١١ يوليو، نظم الحزب الاشتراكي اجتماعاً لإحياء ذكري ضرب الأسطول البريطاني للإسكندرية في هذا اليوم من عام ١٨٨٢، وكان في اللجنة التي نظمت الاجتماع ممثلون عن حدتو والإخوان المسلمين. بل أن الشباب الوفدي نفسه شترك في المظاهرات التي قامت بعد الاجتماع رغم أن الحكومة الوفدية قررت منعها جميعاً[١٧٢].

في ٢٦ أغسطس نظمت مظاهرة جديدة، وكانت هذه المرة لإحياء ذكري التوقيع على المعاهدة الإنجليزية المصرية ويعتبر طارق البشري هذه المظاهرة علامة بارزة في تاريخ الحركة الوطنية. ويمكن مقارنتها بقيام اللجنة الوطنية للطلبة والعمال في ١٩٤٦. فلم تشترك في هذه المظاهرة جميع الأحزاب والمنظمات المعارضة فقط، بل شترك فيها العمال أيضاً - وهذا لأول مرة منذ ١٩٤٦ - رغم كون المظاهرة على مستوي أعلى من المطالب الاقتصادية البحتة. وكانت هذه أكبر مظاهرة شهدتها مصر منذ ١٩٤٦، وسارت من بولاق حتي قصر عابدين تهتف بشعارات وطنية مثل "إلغاء المعاهدة" و"الكفاح المسلح" و"الثورة"[١٧٣]. وتعرض الوفد لضغط هائل بسبب هذه المظاهرات التي كان حساساً لها[١٧٤]. في يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١، ألغت الحكومة الوفدية معاهدة ١٩٣٦ الإنجليزية المصرية إلغاء من طرف واحد. فالمفاوضات الدائمة التي لا تحرز أي تقدم، والضيق الاقتصادي، والضغط الذي تمارسه الحركة الوطنية، أجبر هذا كله الوفد في نهاية الأمر على اتخاذ هذه الخطوة الجذرية التي لا رجوع فيها[١٧٥].

بهذه الخطوة، هدم الوفد البناء كله الذي أقيم على دستور ١٩٢٣ وقد رأينا من قبل أن طارق البشري وصف النسق السياسي التقليدي بأنه هيكل مركب تبقيه ثلاثة عناصر في حالة توازن هذه العناصر الثلاثة هي الملك الذي تؤيده أحزاب الأقلية من جهة، والوفد الذي تؤيده الجماهير من جهة ثانية، في حين يلعب البريطانيون بأحد الطرفين ضد الآخر. ورغم الخلافات بين هذه العناصر الثلاثة، إلا أنها جميعاً معترفة بضرورة المحافظة على النسق السياسي والاقتصادي مهما كان الثمن. وكذلك، فإن التطور الذي طرأ على التوازن تضمن أيضاً أن وجود العناصر الثلاثة شيء جوهري لكيان النسق، فإذا سحب عنصر منها أو أدخل عنصر جديد، فقد النسق توازنه. بطبيعة الحال، مثلت الحركة الوطنية أكبر تهديد للنسق، إذ أن الإصلاح الزراعي وتأميم الصناعة والكفاح المسلح أمور لا تتفق مع النظام التقليدي. غير أن ما ترتب

---

١٧١ نفسه، ص ص٣٨٠ - ٣٨٨ وص ص٣٨٨ - ٣٩٦.
١٧٢ نفسه، ص ص٣٤١ - ٣٤٩.
١٧٣ نفسه، ص ص٣٥١ - ٣٥٤.
١٧٤ نفسه، ص ص٣٥٤ - ٣٥٨.
١٧٥ نفسه، ص٤٧٩.

على الانتخابات الأخيرة من تقويض لأحزاب الأقلية كان أيضاً خطراً على توازن النسق، لأن هذه الأحزاب هي العمد التي يعتمد عليها جانب من سلطة الملك. كذلك كانت أحزاب الأقلية شيئاً جوهرياً بالنسبة لسير النظام البرلماني، لأنها أقامت حدوداً لسلطة الملك في شئون كثيرة. ولذلك، اجتهد الوفد أن ينفذ النظام بأن يصون تلك الأحزاب.

في ظل الحكومة الوفدية، أستمرت تجري التطورات الهدامة التي انبثقت من تناقضات النسق التقليدي. وإذ ألغي الوفد المعاهدة الإنجليزية المصرية، فقد زاد غير عامد من تقويض النظام الذي كان يحاول مساندته محاولة جنونية. فالواقع أن إلغاء المعاهدة جعل من الوجود البريطاني في مصر شيئاً غير شرعي. وحيث أن البريطانيين يساندون الملك، فقد أزيل أيضاً أحد العمد الرئيسية التي يستند فاروق إليها. وأضطر الملك لهذا السبب على التوقيع على إلغاء المعاهدة، فختم مصيره ذاته بنفسه. غير أن الأهم من ذلك كله أن الوفد ـ بإلغائه المعاهدة ـ إنما يعترف بأن السياسة التي اتبعها خلال السنوات الثلاثين المنقضية باءت بالفشل، ويعلن بنفسه أن سياسة التدرج والمفاوضات السلمية سياسة مفلسة. و في رأي طارق البشري أن هذه كانت الخدمة الأخيرة التي قدمها الوفد للحركة الو طنية. فبهذا العمل، دخلت الأمة مرحلة الكفاح المسلح بصورة نهائية وأصبح على الجبهة الو طنية في صيف ١٩٥١ أن توفي بمتطلبات النضال الو طني وتقود الجماهير في الثورة اللاحقة[١٧٦].

غير أن هذا لم يكن ليحدث. لقد رحبت الأحزاب والمنظمات الجذرية بخطوة الوفد على أنها نصر عظيم للحركة الو طنية، وتعهدت بتأييد الحكومة الوفدية. و في انتظار أن تتخذ الحكومة إجراءات أخري، رفض عمال الميناء بالإسكندرية تفريغ السفن البريطانية، وترك ٦٠,٠٠٠ عامل أعمالهم في المنشآت العسكرية الإنجليزية في منطقة قناة السويس[١٧٧].

بدأت الحرب في المنطقة بعد ذلك، غير أن الحكومة لم تشترك في مواجهة البريطانيين بصورة نشطة، وترك الأمر لمختلف المنظمات التي اشتركت في مظاهرة ٢٦ أغسطس لكي ترسل متطوعيها إلي القنال وتشرع في حرب عصابات ضد القوات البريطانية. غير أن الخلافات بين حدتو والإخوان المسلمين والحزب الاشتراكي (مصر الفتاة) لم تكن قد سويت على الإطلاق في ذلك الوقت. وبالإضافة، كان الشقاق يضني واحدة من أقوي المنظمات القائمة وقتذاك، وهي جماعة الإخوان المسلمين[١٧٨].

وقعت في صفوف الإخوان تطورات مشابهة لما جري في صفوف الوفد. فمثلما حدث بالنسبة للوفد، صار شباب الإخوان المسلمين أشد جذرية من القيادة بدرجة كبيرة وظهر هذا ظهوراً بيناً منذ صيف ١٩٥١، حينما أنضم أعضاء من شباب الجماعة إلي المظاهرات ضد الحكومة الوفدية وضد المفاوضات مع البريطانيين. غير أن أحد من القادة لم يشترك في هذه المظاهرات. وتصاعد الموقف نتيجة وفاة حسن البنا في فبراير ١٩٤٩. بل وصل الانقسام بين الإخوان إلي قمة الجماعة فصار صالح عشماوي ـ وهو عضو أعلى

---

١٧٦ نفسه، ص ص٣٠٣ ـ ٣٠٥ وص ص٣٠٩ ـ ٣١٤ وص ص٣٣٦ ـ ٣٤٧ وص ص٤٨١ ـ ٤٨٥.

١٧٧ نفسه، ص ص٤٨٨ ـ ٤٨٩.

١٧٨ نفسه، ص ص٥٠٦ ـ ٥٠٨.

هيئة تقرر سياسة الجماعة، وهي مكتب الإرشاد ـ صار أشد المدافعين عن العمل المشترك مع الحركة الشيوعية. غير أن أكثر أعضاء هذه الهيئة محافظة ورجعية رأوا وجوب توجيه النضال ضد هذه الحركة في المقام الأول. وكان هؤلاء لا يريدون أن ينظروا في إمكان النضال ضد البريطانيين إلا بعد القضاء على الحركة الشيوعية. انتصر هذا التيار بعد أن أصبح حسن الهضيبي المرشد الجديد في ١٩٥١ فأتبع الهضيبي سياسة شديدة الرجعية، بل ذهب إلي درجة الإنكار أن أعضاء من الإخوان مشتركون في المعركة بمنطقة قناة السويس[١٧٩].

أما الأعضاء الآخرون في الجبهة، وهم جناح الوفد اليساري والحزب الاشتراكي (مصر الفتاة) وحدتو، فإن الجراح التي أصاب بها كل منها الآخر لم تكن قد اندملت بعد بما يكفي لكي توحد بينها الوحدة الفعالة. فحتي عام ١٩٤٨، كانت حدتو تتهم مصر الفتاة أنها حزب فاشي وكذلك لم يكن هناك أي ود بين جناح الوفد اليساري ومصر الفتاة، إذ أن هذه كانت ـ كما رأينا ـ من أشد المعارضين للوفد قبل الحرب العالمية الثانية. وإذا كان الحزب الاشتراكي قد رحب بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ على يد الحكومة الوفدية، إلا أن هذا لم يكن يستطيع أن يزيل الشك الدفين والكراهية الكامنة من قلب كل منهما إزاء الآخر[١٨٠]. من الواضح تماماً أن هذه المنظمات لن تملك القدرات اللازمة لقيادة الجماهير في اللحظة الحاسمة. ومما عرقل نشاطها أيضاً أن الحكومة الوفدية أدركت أن المجموعات المسلحة القائمة بالحرب الفدائية في القناة سوف تصبح في النهاية تهديداً مباشراً للمصالح الوفدية. وحيث أن الوفد لم يكن مستعداً لمتابعة السياسة التي بدأها متابعة منسقة، فقد ظل بلا حراك، وحاول أن يعرقل أعمال الفدائيين[١٨١].

غير أن جميع محاولات الحكومة الوفدية لإيقاف سير الأحداث كان مصيرها الفشل. فلم يكن من المستطاع أن يحال دون انهيار آلة الدولة الذي بدأ في ١٩٤٨ عندما أضرب البوليس والموظفون الحكوميون. وفي ١٩٥٢، كان البوليس مرة آخري هو الذي عرض للخطر وجود النظام الحاكم. وجد البوليس في منطقة القناة بشكل خاص أنه في وضع غير سار، إذ يمثل حكومة تتخذ موقفاً ذا وجهين في النضال ضد البريطانيين. فمن جهة، قام وزير الداخلية ـ فؤاد سراج الدين ـ بتشجيع البوليس على مقاومة الجنود البريطانيين الذين كانوا يتعدون باستمرار على حقوق السلطات المصرية في منطقة القتال. ومن جهة أخري، حاول الوزير استخدام البوليس ضد الفدائيين. وترتب على ذلك حالة إضراب انقلب فيها البوليس ضد الدولة. حدث أن قاوم جنود البوليس في ٢٥ يناير ١٩٥٢ هجوماً بريطانياً في الإسماعيلية قتل فيه خمسة منهم و في اليوم التالي، خرج رجال البوليس من ثكناتهم بالعباسية {من أحياء القاهرة ـ ملحوظة من المترجم} في مظاهرة سارت حتي وسط القاهرة[١٨٢]. كان هذا بمثابة إشارة بالثورة بالنسبة للجماهير. وحيث أنه لم يكن يوجد في صفوفها أي تنظيم سياسي، وإذا وجد فلم يكن قادراً على قيادتها ـ فقد تدهورت الثورة وتحولت إلي إشعال الحرائق ونهب رموز السيطرة الأجنبية مثل

---

١٧٩ نفسه، ص ص٣٦٧ ـ ٣٨٨.
١٨٠ نفسه، ص ص٤٠١ ـ ٤٠٩.
١٨١ نفسه، ص ص٥١٠ ـ ٥١١.
١٨٢ نفسه، ص ص٥١٥ ـ ٥١٧.

الفنادق والمطاعم الإفرنجية والسينمات والبنوك. ويحمل طارق البشري الحركة الوطنية مسئولية هذه المأساة، ويعتقد أن حريق القاهرة كان النتيجة المباشرة لعدم كفاءة الحركة الوطنية في قيادة الجماهير وتنظيمها. وعليه، ففي ٢٦ يناير ١٩٥٢، لم تفشل الديمقراطية الليبرالية فقط، بل أيضاً الحركة الوطنية الثورية. وكان الجيش القوة الوحيدة الباقية والقادرة على القضاء على النظام القديم. في ٢٣ يوليو أستولي الجيش على السلطة[١٨٣].

حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢

حدث الانهيار النهائي للنظام القديم يوم اشتعلت فيه القاهرة، وينبغي النظر إلي الانقلاب الذي جاء بعد ذلك على أنه مجرد النتيجة المنطقية لهذا التطور. ولذلك، فتحليل الأحداث التي قادت إلي الحريق يتخذ أهمية كبيرة بسبب المصالح المرتبطة بهذه الأحداث. سبق أن رأينا أن طارق البشري أعاد سبب الحريق إلي عدم قدرة الحكومة الوفدية والحركة الوطنية سواء بسواء على قيادة الجماهير. ونجم قصور الحكومة الوفدية عن عجز النظام الليبرالي عن مسايرة رغبات الجماهير في هذه المرحلة الخاصة من مراحل تاريخ الحركة الوطنية. أما عدم ملاءمة الحركة الوطنية - التي كان الحزب الاشتراكي والحركة الشيوعية عنصريها الأشد بروزاً - فيعيدها البشري إلي سوء تنظيمها ونزاعاتها الداخلية. تحليل طارق البشري غير مقبول لكل من المؤرخين الوفديين واليساريين. فالمؤرخون الوفديون يعترضون عليه لأن البشري يعلن إفلاس النظام الليبرالي ويلقي بالوفد في كوم مهملات التاريخ. ويرفض المؤرخون اليساريون تحليل البشري لأنه يتهم الحركة الوطنية الجذرية بأنها أضاعت أحسن فرصة أمامها لقيادة الثورة، وهي تهمة لا تحتمل إذا أخذ المرء في حسابه القمع الفظيع الذي تعرض له اليسار أثناء الفترة الناصرية.

الطريقة التي اعتادت بها هاتان المدرستان الفكريتان التهرب من النتائج الفادحة التي وصل إليها البشري، هي اللجوء إلي نظريات التآمر. ولهذه النظريات فائدة كبري، إذ تصلح في الاتجاهين. فهي، من جهة، تمكن المرء من أن يلقي اللوم عن الكارثة كلها على الخصم. ومن جهة أخري، فهي تمكن أيضاً أن أطلق الإنسان العنان لخياله ويحلم بالآفاق العظيمة التي كانت ستفتح لو لم تقع المؤامرة. تنبع نظيرات التآمر من الشعور بالمهانة و في حالة حريق القاهرة، فالأمر الذي يثير هذا الشعور هو الإحساس بأن المرء تلقي طعنة في ظهره في اللحظة التي بدأ النصر فيها قاب قوسين أو أدني. ومما يزيد من مصداقية نظرية التآمر إمكان تأسيسها على شكوك ومخاوف قائمة في أن ثمة أناساً سيفيدون من المؤامرة. وكلما اشتدت الشكوك والمخاوف قوة، كلما كان أسهل إقامة "الدليل" المؤيد لنظرية التآمر. ويمكن أن يتم هذا بأن يربط المرء بين أحداث معينة فيعطيها طابعاً محدداً ومخططاً بشكل مسبق بحيث تبدو النتيجة شيئاً حتمياً. بالنسبة لحريق القاهرة، تبدو النتائج أكثر من بديهية، ففي ذلك الوقت، كان الكل مقتنعاً بأن الملك والبريطانيين وراء الحريق، إذ هم الوحيدون الذين قد يستفيدون من انهيار حركة الفدائيين في القنال ومن إقالة الوزارة الوفدية. وسبقت الملاحظة أن نظرية التآمر يمكن أن تعتبر وسيلة لتبرئة النفس من

---

١٨٣ نفسه، ص٥٢٣.

أي مسئولية، وطريقة لإطلاق الخيال في تصور المستقبل المجيد الذي كان متوقعاً لو لم تقم المؤامرة ومجرد اشتعال الحريق يتضمن أن القتال في القناة كان يمكن أن يكلل بالنصر، وهو افتراض لا يمكن البرهنة عليه للأسف. يستخدم هذا التحليل كل من المؤرخين الوفديين واليساريين.

إذا كان مؤرخ مناصر للوفد ـ مثل محمد أنيس الذي يعتبر عادة من الجناح الوفدي اليساري ـ لديه أي شكوك بشأن العلاقة بين الحكومة الوفدية وبين الجماهير، فهو بالتأكيد لا يظهرها في عمله الرئيسي الخاص بحريق القاهرة[١٨٤]. في هذه الدراسة، يود محمد أنيس لو أقتنع القارئ بأن الحكومة الوفدية أيدت الفدائيين ضد البريطانيين تأييداً لا تحفظ فيه منذ يوم إلغاء المعاهدة الإنجليزية المصرية. وتعطي دراسته انطباعاً بأن الوفد قد استعاد مركزه السابق كزعيم بلا منازع للحركة الوطنية، وإن هذا قد دفع بالملك والبريطانيين إلي تنظيم حريق القاهرة[١٨٥].

من ناحية آخري، يعتبر مؤرخون يساريون مثل شهدي عطية الشافعي أن سبب الحريق المتعمد لا يعود إلي الخطر الذي مثله الوفد بالنسبة للملك والبريطانيين، وإنما إلي الوضع الثوري الذي انبثق نتيجة لتوسع الحركة الفدائية في الدلتا[١٨٦]. كان معني هذا أن الفلاحين انجذبوا لأول مرة إلي النضال الوطني. و في رأي شهدي عطية أن هذا الاشتراك المتزايد للفلاحين في النضال أحتوي على جميع العناصر الضرورية لكي يتطور إلي ثورة موجهة ضد النظام السياسي والاقتصادي ككل. فلكي يحبط الملك والبريطانيون هذا التطور الخطر، تعاونوا معاً في إشعال حريق القاهرة.

هكذا، فرغم اختلاف التحليل للنضال في القنال بحد ذاته، تشترك المدرستان الفكريتان الاثنتان في رأي واحد، وتفترضان أن هذا النضال كان سوف ينتهي لصالحهما لو مكن له من الاستمرار. تمكن الملك والبريطانيون من أن يمنعوا هذا قبل أن يفوتهم الأوان. ويبدو أن سير الأحداث ـ كما وصفها هؤلاء المؤرخون ـ يجعل هذه النتيجة أمراً حتمياً. ففي أكتوبر، وقعت المقاطعة المصرية، فمنعت عن الجيش البريطاني التموين والتوريدات. وترك العمال المصريون ـ البالغ عددهم ٦٠,٠٠٠ عامل ـ أعمالهم في القواعد العسكرية البريطانية. و في الوقت نفسه، كانت هجمات الفدائيين تزداد فاعلية وخطراً، ونتج عنها هبوط الروح المعنوية لدي الجنود الإنجليز، ولم تثمر الاستراتيجية البريطانية السياسية ولا العسكرية أي نتيجة إيجابية[١٨٧]. ولم يقوض الضغط المستمر على الحكومة الوفدية مركزها ولا أحبط أصرار الأمة على مقاتلة البريطانيين. على العكس، تقوت العلاقة بين الوفد وبين الجماهير (التفسير الوفدي) أو كان يجري إعداد الجماهير للثورة (التفسير اليساري)[١٨٨].

---

١٨٤ أنيس (١٩٧٢ الثاني ـ حريق القاهرة)، المقدمة. أيضاً المقال الذي له نفس الاتجاه: جمال الشرقاوي "من الذي أحرق القاهرة؟" في الطليعة س١٢ (١٩٧٦)، ع١، ص ص٤٧-٧٤.

١٨٥ لا نجد التعبير الواضح عن هذه الحجة في أي مكان بكتابه، غير أن هناك محاولة أكيدة لإلقاء اللوم على السراي والبريطانيين. أنظر أنيس (١٩٧٢ الثاني)، ص٧ الشرقاوي (١٩٧٦)، ص ص٥٦ ـ ٥٨.

١٨٦ شهدي عطية الشافعي (١٩٥٧)، ص١١٧.

١٨٧ الشرقاوي (١٩٧٦)، ص ص٤٧ ـ ٥٦، الشافعي (١٩٥٧)، ص ص١١٤-١٢٢.

١٨٨ الشرقاوي (١٩٧٦)، ص٥٨، الشافعي (١٩٥٧)، ص١١٧.

بالنسبة للبريطانيين، كان المخرج الوحيد من هذا الوضع اليأس أن يخلقوا كارثة تجبر الحكومة الوفدية على الاستقالة وتقوي مركز الملك، وكان لابد من أن يتم هذا بالتعاون مع الملك. يستنتج أغلب المؤرخين من تعيين حافظ عفيفي رئيساً للديون الملكي في ٢٥ ديسمبر تورط الملك الفعلي. ذلك لأن حافظ عفيفي يعتبر - ومعه على ماهر وإسماعيل صدقي - واحداً من أكبر المتآمرين على الكتلة الرجعية[١٨٩]. وبالإضافة، كان الجميع يعلم أنه يناصر البريطانيين مناصرة قوية. ومما يساند الأدلة على تورط الملك في المؤامرة أن جميع ضباط الجيش دعوا إلي القصر يوم حريق القاهرة[١٩٠]. ورفض القائمون بالقيادة الباقون أيضاً إطاعة الأوامر التي أصدرها لهم وزير الداخلية فؤاد سراج الدين بإنزال الجيش لإعادة النظام في المدينة وعندما وصل الجيش فعلاً، كان الزمن قد فات[١٩١].

في مقابل التورط السلبي الذي تورط فيه الملك، هناك تورط البريطانيين الإيجابي، و هم الذين خططوا للمؤامرة ونفذوها! استخدموا العملاء ليشعلوا النار في البنوك والفنادق الأجنبية ودور السينما وكان مركز الشبكة في نادٍ إنجليزي مصري تخصص في تجنيد المصريين لهذا الغرض. اختلط هؤلاء العملاء مع الجماهير في ٢٦ يناير، وأشعلوا النيران في المباني[١٩٢]. وإثباتاً أن أجانب حرضوا على الحريق، يشير المؤرخون إلي أن صفائح الكيروسين - التي وجدت في المنشآت المحترقة - لم تكن من النوع المتوفر عادة في مصر. وبالإضافة، فهم يبرزون أن بنك بركليز نقل إدارته اليوم السابق للحريق، وأن عدد الزوار في نادي الترف {نادي سباق الخيل (المترجم)} كان أقل من المعتاد، مما يدل على أن البريطانيين كانوا على علم بما سوف يحدث[١٩٣].

إن منهج الدراسات التاريخية الخاصة بحريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ شبيه بالمنهج الخاص بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢. فكل من المسألتين مثيرة للنقاش الشديد، لأن الرهان الفكري عليها مرتفع إلي درجة أن أحداً من المؤرخين لا ينجح في الوصول إلي المستوي المطلوب من عدم الإنجاز حتي يقيم سير الأحداث التقييم النقدي. ويبدوا أن الضغط على المؤرخين من القوة بحيث يميلون إلي الاعتقاد أن البريطانيين كانوا مستعدين لإشعال النار في المباني ذاتها التي يملكونها حتي يظلوا في مصر مدة أطول[١٩٤].

---

١٨٩ أنيس (١٩٧٢ الثاني)، ص ص٩-٢٢، الشافعي (١٩٥٧)، ص١٢١.
١٩٠ أنيس (١٩٧٢ الثاني)، ص ص٣٩-٤٥.
١٩١ أنيس (١٩٧٢ الثاني)، فيما يتعلق بالتهم المتبادلة بين وزير الداخلية فؤاد سراج الدين والجيش: ص ص٢٩-٣٦.
١٩٢ الشرقاوي (١٩٧٦)، ص ص٦٦-٦٩.
١٩٣ الشرقاوي (١٩٧٦)، ص ص٧٠-٧١.
١٩٤ الشرقاوي (١٩٧٦)، ص ص٧٢-٧٣.

الفصل الخامس
الحركة الشيوعية وفشل الثورة

لم نتناول الحركة الشيوعية حتي الآن إلا كوحدة واحدة، ووصفناها علي العموم وصف إيجابياً. وليس هذا إلا جانباً من الحقيقية. الواقع أن الحركة الشيوعية في هذه الفترة كانت تتكون من أكثر من ثلاثين تجمعاً، وأن نقداً شديداً وجه إلي الحركة ككل وإلي بعض المجموعات منها بشكل خاص. وهدف هذا الفصل الدخول في المناقضات التي جرت بين المؤرخين المصريين حول أوجه القصور في الحركة الشيوعية[١٩٥].

لا ينقد جميع المؤرخين الحركة الشيوعية بنفس الدرجة. وهم يختلفون أيضاً في الطريقة التي يبررون بها عوامل كانت في رأيهم الأسباب الرئيسية لفشل الثورة. هناك أربع نقط يتركز فيها النقد علي وجه التقريب، وهي: المركز المسيطر للأجانب في قيادة المجموعات الرئيسية، والنزاعات الداخلية بالحركة الشيوعية، الاستراتيجية المتبعة التي قصرت عن تعبئة الجماهير، والجمود الإيديولوجي الذي يتهم به أغلب المؤرخين الحركة الشيوعية، رغم المساهمة الإيجابية التي قدمتها هذه الحركة ككل إلي الحركة الوطنية.

يصور رفعت السعيد الحركة الشيوعية بأعظم الصور إيجابية فليس له اعتراض علي وجود أجانب فيها، وأن كانوا يهوداً في أغلبهم. وهو يعترف ـ أي نعم ـ بأن الجالية اليهودية كانت واحدة من أكبر الجاليات الأجنبية في مصر (تراوح عددها بين ٦٠,٠٠٠ و٨٠,٠٠٠ شخص)، وبأن اليهود لعبوا دوراً هاماً في الدوائر المالية والصناعية. ولكن هذا في رأيه لم يؤثر إلا بأن زاد من فرص نجاح الحركة الشيوعية. فلم تكن الحركة الشيوعية لتوجد في مصر علي الأغلب الأعم، لو لم يشتغل بها الأجانب. فالمركز الممتاز الذي لليهود ـ وكان العديدون منهم تحت حماية القوي الأجنبية قبل إلغاء الامتيازات ـ أعطاهم حرية حركة لم تمنح للمصريين. ومثال ذلك أن الأجانب دون غيرهم تمكنوا من أن يهربوا إلي البلاد الأدبيات الماركسية، وكانت لهم الحرية والوسائل الكفيلة بإنشاء دور نشر يسارية. وبسبب هذا المركز، كانت المعرفة النظرية والعملية الضرورية لتأسيس حركة شيوعية احتكار في أيدي الأجانب[١٩٦].

في رأي رفعت السعيد أن السبب الذي جعل الأجانب ينجذبون إلي الحركة الشيوعية في الثلاثينيات كان صعود الفاشية. كان النضال في أول الأمر موجهاً فقط ضد الخطر الفاشي والنازي في أوروبا. غير أن النضال اتجه أيضاً ضد مصر الفتاة والإخوان المسلمين بعد صعودهما، حيث أن الشيوعيين الأجانب نظروا إلي هاتين المنظمتين علي أنهما فرعين من الفاشية الأوروبية[١٩٧].

مع زيادة الالتفات إلي المجتمع المصري، زاد كذلك الإدراك بضرورة إقامة حركة شيوعية في مصر يشترك فيها المصريون أيضاً. ومنذ البداية، اختلفت الآراء عن كيفية تحقيق ذلك. وكانت مسألتان

---

١٩٥ من المستحيل وصف مختلف المجموعات والفرق جميعاً الموجودة في الحركة الشيوعية مثلما صنع رفعت السعيد. سوف أكتفي بالمجموعات الأهم الأربع. بالنسبة لوصف الحركة الشيوعية، أنظر الكتاب Walter Laquerur (١٩٥٠). غير أن الفصل عن الحركة الشيوعية في مصر سطحي جداً وغير دقيق.

١٩٦ السعيد (١٩٧٦)، ص ص١٠٩-١٢٨.

١٩٧ نفسه، ص ص١١٠-٢٠.

تسيطران علي المناقشة. تعلقت الأولي بالمدي والسرعة التي يقبل بهما المثقفون المصريون في الحركة الشيوعية، وسميت هذه العملية بـ"التمصير". تعلقت المسألة الثانية بالمدي والسرعة التي يجب أن تستوعب بهما الحركة الشيوعية عمالاً مصريين، وعرفت هذه العملية بـ"التعميل" (تسليم المنظمة إلي العمال). وطبقاً لهذه الاستراتيجية، كان المخطط أن تجئ مرحلة التعميل بعد مرحلة التمصير. وعني أن المثقفين المصريين، بعد أن يجذبوا في الحركة الشيوعية، يقومون بدورهم بتجنيد وتدريب العمال المصريين الذين يتولون قيادة الحركة في نهاية الأمر[١٩٨].

في نهاية الحرب العالمية الثانية، وجدت أربع منظمات شيوعية تلتزم بالبرنامج المذكور انطباقاً لتفسيرات مختلفة. كانت المنظمة التي يقودها هنري كورييل - "حمدتو" أي الحركة المصرية للتحرر الوطني - تبذل أقصي الجهود لوضع البرنامج في التطبيق العملي. فبعد أن قامت هذه المنظمة مدرسة لتدريب المجندين الجدد، انتشرت بسرعة بين المثقفين والعمال المصريين[١٩٩]. كان لحمدتو وجود قوي في ضاحية القاهرة العمالية - شبرا الخيمة - و في المحلة الكبرى، المدينة الصناعية الإقليمية. وعليه، انجذب إلي حمدتو قادة نقابيون معروفون مثل محمد شطا، وضموا بسرعة إلي اللجنة المركزية. وأصدرت حمدتو صحيفة مخصصة للنشاط النقابي، هي "كفاح العمال"[٢٠٠]. وكانت توجد أيضاً اتصالات بين حمدتو والقوات المسلحة، وخاصة مع ميكانيكي القوات الجوية، وكان منهم "سيد سليمان الرفاعي"، الذي أصبح فيما بعد عضواً بارزاً في حمدتو[٢٠١]. كان أعضاء حمدتو من الطلبة أقل عدداً، رغم أن المبادرة في تنظيم مظاهرة ٦ أكتوبر ١٩٤٥ صدرت أصلاً من حمدتو، وأن أثنين وعشرين من أعضاء هذه المنظمة مثلوها في لجنة الطلبة بالأزهر[٢٠٢]. ومع ذلك، فقد كان لها أتباع عديدون في صفوف طلبة السودان الدارسين بالقاهرة، بل أصدرت صحيفة خاصة تعني بالشئون السودانية هي "أم درمان"[٢٠٣]. وكانت حمدتو من المنظمات الشيوعية القليلة التي أبدت اهتماماً بالفلاحين. وأخيراً، لعبت هذه المنظمة دوراً هاماً في نشر الماركسية في مصر. وذلك بأن قامت بترجمة سلسلة من الكتب الماركسية المدرسية (الكلاسيكية) أصدرتها دار النشر التي تملكها[٢٠٤].

كان أهم منافس لحمدتو منظمة "إيسكرا" (ويعني اللفظ "الشرارة" باللغة الروسية، وأشتق هذا الاسم من عنوان الصحيفة الشهيرة التي أصدرها لينين)[٢٠٥]. وكان هليل شوارتس يقودها. أدان شوارتس جهود هنري كورييل لتقوية العنصر المصري في منظمته باعتبارها "شوفينية". في رأي هليل شوارتس

---

١٩٨ نفسه، ص ص٢٤٧-٢٤٨.

١٩٩ نفسه، ص٣٤٢، وص٢٤٨.

٢٠٠ نفسه، ص٢٤٧.

٢٠١ نفسه، ص٣٣٨. بالنسبة للإتصالات مع القوات المسلحة، أنظر ص ص٢٣٤-٢٤٦.

٢٠٢ نفسه، ص ص٢٦٤-٢٦٥، وص ص٣٥١-٣٥٤.

٢٠٣ نفسه، ص ص٢١٥-٢٢٠.

٢٠٤ نفسه، ص ص٣٣٠-٣٣١.

٢٠٥ نفسه. يوجد وصف لهذه العملية في المجموعات المختلفة كالآتي: إيسكرا، ص٣١٥، حمتو ص٣٢٨، وص ص٣٣٣-٣٣٤، وص ص٣٤٢-٣٤٤، حدتو ص ص٣٧٩-٣٨٣.

أن المهم هو أيديولوجية المنظمة الشيوعية وليس أصل أعضائها. ومع ذلك، فكان في الإمكان أن تقبل إيسكرا مصريين في صفوفها ـ مثل شهدي عطية الشافعي ـ ولكنهم ظلوا دائماً أقلية. غير أن هذه المنظمة لم تدخل أبداً مرحلة "التعميل"[٢٠٦]، ويعود السبب إلي أن إيسكرا كانت تشدد كثيراً علي التدريب الإيديولوجي، فقبل أن يصبح أحد المرشحين عضواً بها، كان عليه ـ أو عليها ـ أن يتقدم لامتحان في الماركسية[٢٠٧]. وكان أغلب هذه الأدبيات لم تزل باللغات الأوروبية الغربية ودون أي علاقة مباشرة بالوضع المصري. ولكن العمال المصريين لم يجدوا فقط في التشديد علي المناقشات المجردة والتلقين الأيديولوجي ما يحبطهم عن الانضمام إلي إيسكرا، بل نفرهم عنها أيضاً أسلوب الحياة الذي مارسه أعضاؤها فأغلبيتهم كانت من طلبة الليسيه الفرنسية أو الجامعة، من ذوي الخلفية الأجنبية التي لا تعطي أي أهمية للفصل بين الجنسين، كما أنهم لم يكونوا يهتمون بالإسلام[٢٠٨]. ومع ذلك، فالصحيفة التي أصدرتها إيسكرا ـ "الجماهير" ـ كان لها قراء عديدون، وأصبحت واسعة التأثير خارج الدائرة الصغيرة نسبياً التي يشكلها أعضاء المنظمة النشطون[٢٠٩]. ونظراً لما كان لإيسكرا من أتباع كثيرين في الجامعات، فهي التي لعبت الدور الكبير في هبات الطلبة في ١٩٤٥ـ١٩٤٦[٢١٠].

كانت منظمة "تحرير الشعب" التي يقودها مارسيل إسرائيل ـ أكثر المنظمات تكريساً لبرنامج "التمصير" و"التعميل" في أن موقف مارسيل إسرائيل المعادي للدين عرقل نمو هذه المنظمة عرقلة كبيرة، فبقيت دائماً محدودة العدد[٢١١].

أما المنظمة الرابعة التي لعبت دوراً هاماً في هذه الفترة، فكانت "الفجر الجديد". كانت هذه المنظمة، في الواقع تتكون من ثلاثة أشخاص فقط هم أحمد صادق سعد ويوسف درويش وريمون دويك. اشتهرت هذه المنظمة أساساً بسبب الصحيفة بنفس الاسم التي أصدرتها. وكانت لها علاقات ممتازة مع قادة نقابيين في شبرا الخيمة، وأصدرت صحيفة نقابية بعنوان "الضمير"[٢١٢]. ويصف أحمد صادق سعد هذه العلاقات مع النقابات باعتبارها أمراً لابد منه إذا أراد المرء أن يبقي علي الوحدة بين النظرية والممارسة. لنفس السبب، حالت المجموعة دون أن ينضم إليها أفراد من البرجوازية الصغيرة. وظلت محصورة في مؤسسيها الثلاثة. فقد أرادوا ـ قبل أن يقيموا منظمة جماهيرية ـ أن يعيدوا التفكير في الأدبيات الماركسية ويكيفوها علي الوضع المصري. ونتيجة هذا الموقف أنهم رفضوا كل شكل من أشكال التعاون مع منظمات شيوعية آخري، وأدانوا جهود الآخرين لإقامة منظمات جماهيرية[٢١٣]. ونظراً لهذا الموقف، فمن الأمور الملفتة جداً للنظر أن مجموعة الفجر الجديد اشتهرت بتعاونها مع

---

٢٠٦ نفسه، ص٢٣٠.
٢٠٧ نفسه، ص٣١٧، وص ص٣٢٤ـ٣٢٥.
٢٠٨ نفسه، ص٣١٦ وص ص٣٢٣ـ٣٢٤.
٢٠٩ نفسه، ص٣٣١.
٢١٠ نفسه، ص ص٢٦٤ـ٢٦٥.
٢١١ نفسه، ص١٨٣ وص ص٢٨٧ـ٢٩٣.
٢١٢ نفسه، ص٢٤٩.
٢١٣ رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية المصرية. ص١٠٠ـ٣٢٨.

الوفد. والأمر الذي يجعل هذه المجموعة أيضاً جديرة بالاهتمام هو أن أعضاءها لم يغادروا مصر أبداً واعتنقوا الإسلام، علي نقيض ما قام به قادة المجموعات الشيوعية الأخرى (أسلم يوسف درويش منذ ١٩٤٧، وأحمد صادق سعد وريمون دويك في ١٩٥٧)[٢١٤].

بطبيعة الحال، قاومت مجموعة الفجر الجديد توحيد المنظمات الشيوعية الثلاث الأخرى ـ حمدتو، وإيسكرا، وتحرير الشعب ـ في يونيو/يوليو ١٩٤٧ في منظمة واحدة باسم حدتو (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني). عاد السبب المباشر لهذه الوحدة إلي ما قام به نظام صدقي من قمع للحركة الشيوعية في صيف ١٩٤٦. فعندئذ، أصبح الاهتمام بما لا فائدة فيه من جدال حول صغار الأمور ومن نزاع علي النصوص شيئاً يفوق طاقة المنظمات المختلفة. وكذلك، فإن العمل المشترك كان يزيد من فرص تحويل الحركة الشيوعية إلي حركة جماهيرية وتحولت حدتو إلي أهم منظمة شيوعية وجدت قبل ١٩٥٢. أعطاها حجمها نفسه مكاناً بارزاً بين المنظمات الشيوعية القائمة في مصر في تلك الفترة. وصل عدد أعضائها إلي ١,٦٠٠ عضواً، منهم ٩٠٠ عضو يتبعون إيسكرا ومجموعات آخري صغيرة انضمت إليها قبل الوحدة. والعدد الباقي ـ ٧٠٠ عضو ـ ينتمي إلي حمدتو[٢١٥]. ورغم كبر المنظمة الجديدة، فلم تستطع أن تحقق الآمال الكبيرة المعقودة عليها. كانت الخلافات بين شتي المجموعات التي توحدت في حدتو أكبر من أن تسوي. فأعضاء إيسكرا السابقون مثلاً نظروا في احتقار إلي أعضاء حمدتو السابقين باعتبارهم عمليين ليسوا إلا، في حين أن هؤلاء نظروا إلي إيسكرا السابقة علي أنها مكونة من أجانب وأغنياء مشغولين فقط بحوارات مجردة ومشاجرات نظرية، ولا يهتمون بالنشاط العملي[٢١٦]. كان أحد الأسباب التي جعلت الانقسامات الداخلية باقية، أن الموافقة علي البرنامج المشترك تمت دون دراسة متأنية ودون بذل جهد لكي يقبله الأعضاء. فقد تمكن هنري كورييل من أن يقنع هليل شوارتس بضرورة الإسراع في عملية "التمصير" والتعميل رغم أن العديد من الإطارات الجديدة لم يكن قد تدرب بعد التدريب الكافي. ومع ذلك، ضم من المصريين الأكفاء ـ من المثقفين والعمال ـ من أمثال شهدي عطية الشافعي ومحمد شطا وسيد سليمان الرفاعي، إلي اللجنة المركزية، وتولوا قيادة الحركة الشيوعية بعد أن أبعد القادة الأجانب من مصر[٢١٧].

في أول الأمر، عمل حماس الوحدة علي استمرار المنظمة الجديدة في سيرها. في سبتمبر ١٩٤٧، نظمت حدتو إضراباً كبيراً شترك فيه ٢٧,٠٠٠ عامل. في يناير ١٩٤٨ قادت المنظمة إضراباً آخر قام به الطلبة في القاهرة والإسكندرية[٢١٨]. ولكن الخلافات الاجتماعية والإيديولوجية الداخلية سيطرت علي المنظمة رغم النجاحات التي أحرزتها. وفي نظر الكثيرين، كان البرنامج الذي رسمه هنري كورييل معتدلاً أكثر من اللازم. فقد أراد أن يجذب إلي المنظمة أكثر من الجماعات الاجتماعية والتيارات السياسية، وأن يجعل من حدتو "حزب الطبقة العاملة والقوات الوطنية الديمقراطية" و في رأيه أن وضعاً جديداً قد قام

---

٢١٤ نفسه، ص٤٥.

٢١٥ السعيد (١٩٧٦)، ص٢٨٦.

٢١٦ نفسه، ص٣٥٤ وص ص٣٨٤-٣٨٨.

٢١٧ نفسه، ص ص٣٨١-٣٨٤.

٢١٨ نفسه، ص ص٤٠٤-٤١١.

بعد الحرب العالمية الثانية، وفيه لم تصبح الطبقة العاملة فقط قوة ثورية، بل أيضاً البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية والمثقفون. تضمن البرنامج الاجتماعي الذي خططه هنري كورييل هذا المفهوم، إذ رأت فيه بالبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية، ووجه الكفاح بصورة رئيسية ضد "الاحتكاريين" والرأسمال الأجنبي. فالواجب القضاء علي سلطة هاتين القوتين الاقتصاديتين إما بالتأميم أو بوضعهما تحت سيطرة الدولة، الأمر الذي سوف يضمن حقوق الشعب والجماهير الكادحة. وفي هذا البرنامج، تركت المشاريع الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة وشأنها. وكان المخطط أن تطبق نفس السياسة علي القطاع الزراعي، فتتم مصادرة الملكيات الكبرى، ولكن أراضي الملاك المتوسطين والفلاحين تبقي دون مساس[٢١٩].

نقد الحركة الشيوعية

يقدم رفعت السعيد الحركة الشيوعية نقداً معتدلاً جداً. فهو يؤمن تماماً بإخلاص القادة اليهود ورغم أنه يقدم موقفهم المحايد من القضية الفلسطينية.. أما أسوأ عيب للحركة الشيوعية في نظره، فهو النزاع الداخلي الذي لا يبدي إزاءه أي تساهل[٢٢٠]. ولهذا السبب، تلقي منظمة مثل الفجر الجديد معاملة منه أشد قسوة مما تلقاه المنظمات الأخرى[٢٢١]. وتلام إيسكرا علي تركيزها الفائق علي النظرية المجردة، غير أن انصهارها مع حمدتو فيما بعد يعوض هذا الخطأ. ويخصص رفعت السعيد عظيم مديحه لحمدتو وحدتو بعدها، لأن هاتين المنظمتين كانتا الوحيدتين اللتين حاولت حقاً أن تجذبا المثقفين والعمال المصريين[٢٢٢].

علي نقيض رفعت السعيد الذي يحاول وصف الحركة الشيوعية ككل دون أن يركز كثيراً علي مجموعة واحدة، يعبر عبد العظيم رمضان عن تفضيله لأحدي المجموعات، وهي في الواقع تلك التي يتقدها رفعت السعيد أكبر نقد أي الفجر الجديد. يتفق رمضان مع نقد الفجر الجديد لإيسكرا باعتبارها أرستقراطية، ولحمدتو علي أنها مجموعة برجوازية صغيرة. في رأيه أن الفجر الجديد أفضل من المنظمات الأخرى لأنها توجهت إلي الطبقة العاملة دون غيرها واستبعدت البرجوازية الصغيرة. وكذلك كانت إنجازات الفجر الجديد النظرية أكبر من تلك التي حققتها المنظمات الأخرى. فقد كانت المنظمة الوحيدة التي أدركت أن "الدرب المصري نحو الاشتراكية له خصائصه وميزاته التي تجعله يختلف عن ظروف النضال في البلاد الأخرى"، وهو في هذا يشير إلي الناصرية[٢٢٣]. يعود عطف رمضان علي مجموعة الفجر الجديد إلي العلاقات الوثيقة التي قامت بينها وبين الوفد الذي دخلت المنظمة معه في "تحالف نقدي". وكون أن الفجر الجديد عقدت هذا التحالف يبين أنها كانت أنضج من المجموعات الشيوعية الآخرين، إذا أدركت أن الأصوب أن تتغلغل في الجماهير التابعة للوفد بغية بناء جمهور واسع لها من أن تقيم منظمة شيوعية منفصلة مغلقة علي نفسها ومستقلة[٢٢٤]. ومن الملفت للنظر أن رمضان، في مقدمته لمجموعة المقالات اليسارية عن فترة

---

٢١٩ نفسه، ص٤١٣، البشري (١٩٧٢)، ص ص٤٢٧-٤٢٨.
٢٢٠ نفسه، ص ص١٢٨-١٣٨.
٢٢١ نفسه، ص٢٧٦، وص ص٣٠٠-٣١٣.
٢٢٢ نفسه، ص٣٤٢.
٢٢٣ سعد (١٩٧٦). أنظر المقدمة التي كتبها رمضان ص٦.
٢٢٤ سعد (١٩٧٦). أنظر المقدمة التي كتبها رمضان ص٦.

١٩٤٥-١٩٤٦ التي أصدرها أحمد صادق سعد، يحاول طمأنة القارئ فيما يتعلق بطابع الفجر الجديد الوطني، بأن يبرز أنه لم توجد أبداً أي علاقات بين هذه المنظمة وبين الاتحاد السوفيتي[٢٢٥]. فالنضال ضد الصهيونية - الذي أسست الفجر الجديد من أجله تنظيماً منفصلاً - يبرز الاتحاد الوثيق بين هذه المجموعة وبين الجماهير المصرية. وأخيراً، فاعتناق مؤسسيها الثلاثة الإسلام يقدم أقوي برهان علي ذلك[٢٢٦].

يبدو أحد صادق سعد أحدَ نقداً من رمضان عند مراجعته لهذه الفترة، وهو لا يتساهل مع منظمته نفسها. ويعتقد أن الانقسام الداخلي في الحركة الشيوعية يعود إلي طابعها البرجوازي الصغير، وأن هذا الطابع قوي من الميل إلي الجمود العقائدي، مما ترتب عليه أن العلاقات مع الجماهير بقيت ضعيفة وتحطمت بسهولة عند هجوم الحكومة علي الحركة. و في رأي أحمد صادق سعد أن الخلفية الثقافية الغربية للقيادة كانت عقبة أخري أمام نمو الحركة[٢٢٧].

إذ ينظر أحمد صادق سعد خلفاً إلي فترة ١٩٤٥-١٩٥٢، فيبدو أنه يعتقد أن النفوذ الغالب الذي مارسته البرجوازية الصغيرة علي الحركة كان أمراً حتمياً. فدور البرجوازية الوطنية كان قد انتهي، في حين أن الطبقة العاملة لم تكن بعد قويت القوة الكافية. كانت البرجوازية الصغيرة الطبقة الوحيدة التي تستطيع أن تلعب دوراً قيادياً في السياسة في تلك المرحلة من مراحل التاريخ المصري. والواقع أن الحركة الشيوعية هي التي مهدت الطريق أمام ثورة ٢٣ يوليو، وهي ثورة برجوازية صغيرة في خلاصة جوهرها[٢٢٨]. و في حين أن أحمد صادق سعد ينقد الحركة الشيوعية لأنها ساهمت دون وعي في إقامة حكم البرجوازية الصغيرة، فهذه النتيجة هي بعينها التي يعتبرها رمضان أكبر مساهمة قدمتها الحركة الشيوعية للتاريخ المصري. في رأيه أن قيمة الحركة الشيوعية تكمن في أنها صنعت الحلقة الواصلة بين النظامين القديم والجديد. وكان أن النظام الجديد وضع العديد من أفكار الحركة الشيوعية موضع التطبيق[٢٢٩].

يختلف نقد طارق البشري للحركة الشيوعية عما يبديه المؤرخون الآخرون. ومن الأهمية التمييز بين أعماله المبكرة والمتأخرة عند مناقشة هذا النقد. ففي عمله المبكر - "الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥-١٩٥٢" - الذي صدر عام ١٩٧٢، مازالت تسود صورة إيجابية عن الحركة الشيوعية، إذ تنال الإيديولوجية للحركة الوطنية مدحاً، ويوجه النقد إلي "الأخطاء" التي ارتكبتها الحركة الشيوعية[٢٣٠]. ومع ذلك، فالطريقة التي يبرز بها العنصر الأجنبي في الحركة باعتباره جذراً للأخطاء ينبئ مسبقاً عن رفضه للحركة الشيوعية فيما بعد[٢٣١]. ويؤسس رفضه للعنصر الأجنبي علي فكرة عامة تقول أن الأجانب عاجزون عن أن يشعروا نفس الشعب المصري في مجموعه. لذا، يستحيل عليهم أن يدركوا مشاعر الشعب الوطنية إدراكاً عميقاً، وأن يعبروا عن إدارة الجماهير. ويفسر هذا الاغتراب لماذا لم تدرك إيسكرا

---

٢٢٥ سعد (١٩٧٦). أنظر المقدمة التي كتبها رمضان ص٦.

٢٢٦ سعد (١٩٧٦). أنظر المقدمة التي كتبها رمضان ص١٦. رغم أنه لا يقول هذا بصورة مباشرة، إلا أن ما كتبه يتضمنه بالتأكيد.

٢٢٧ بل أن طارق البشري يقول هذا بشكل أقوي. البشري (١٩٨٠)، ص٦٤٨. سعد (١٩٧٦)، ص٣٦.

٢٢٨ نفسه، ص٥٧.

٢٢٩ نفسه، أنظر المقدمة التي كتبها رمضان، ص٢٠.

٢٣٠ البشري (١٩٧٢)، ص٧٦.

٢٣١ البشري (١٩٧٢). بالنسبة لنقده للحركة الشيوعية، أنظر ص ص١١٢-١١٥، وص ص١٦١-١٦٤.

ضرورة وضع المصريين في قيادة المنظمة بأكبر سرعة ممكنة. وكذلك أعاق ذلك الاغتراب القدرة علي تفهم مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين[٢٣٢]. وحيث أن أفكار الحركة الشيوعية كانت مشتقة من الوضع الأوروبي الغربي، فقد نظرت إليهما علي أنهما شكلان من أشكال الفاشية[٢٣٣]. ويعتقد طارق البشري أن الحركة الشيوعية أخطأت في هذا الصدد خطأ كبيراً. فرغم أن مصر الفتاة لوناً خلفياً من ألوان التأييد للاستبدادية في الثلاثينيات، وأنها تعاونت مع الملك، إلا أنها تغيرت تغيراً تدريجياً في الأربعينيات وصارت القوة الدافعة للحركة الوطنية التقدمية أثناء الفترة التي تولت فيها الحكومة الوفدية الأخيرة[٢٣٤]. كذلك، ينسب طارق البشري أشد الخطوات زللاً التي خطتها الحركة الشيوعية في هذه الفترة - ألا وهي موقفها المحايد من النزاع الفلسطيني - إلي التأثير الأجنبي. فقد قدرت حدة مشاعر الشعب المصري تقديراً خاطئاً تماماً. وأن كان بعض التيارات الرجعية حاولت الاستفادة من هذه الحرب، إلا أن هذا لم يكن يعني أن الشعب كان مخطئاً[٢٣٥].

يستمر طارق البشري علي هذا الخط في مؤلفه الذي صدر بعد ذلك، وهو "مسلمون وأقباط في إطار الجماعة الوطنية"، الصادر في عام ١٩٨٠. وفي حين أنه أعتبر - في كتابه السابق - أن أوجه قصور الحركة الشيوعية "أخطاء"، صار هذه المرة يطرح علي بساط البحث حقيقة التيارات الأساسية للقيادة الأجنبية. ورغم أنه مازال يمتدح الحركة الشيوعية لما قدمته من مساهمة فكرية للحركة الوطنية، إلا أن القارئ يشعر بانطباع واضح بأن طارق البشري يظن أنه جانب الصواب في رأيه السابق في الحركة الشيوعية[٢٣٦].

ثمة تفسيران لمراجعته لرأيه في الحركة الشيوعية. التفسير الأول أن طارق البشري، إذ تأثر بالحركة الإسلامية في السبعينيات، جعل ينظر إلي جماعة الإخوان المسلمين علي أنهم حركة مشروعة قدمت مساهمة جوهرية لنضال الحركة الوطنية، وخاصة في الميدان الثقافي ويكمن التفسير الآخر في سلسلة الكتب التي ألفها رفعت السعيد. وهذه الكتب كشفت لأول مرة كم كان كبيراً الدور الذي لعبه اليهود في الحركة الشيوعية. ولا يذكر طارق البشري إلا التفسير الثاني لتغيير موقفه، والواقع أنه يتخذ أعمال رفعت السعيد كنقطة انطلاق لإعادة تقييمه للحركة الشيوعية، ويحاول ردَ دفاعه نقطة بعد نقطة ليثبت حنث القادة الأجانب[٢٣٧].

يرفض طارق البشري في سخط رأي رفعت السعيد أن الأجانب كانوا أمراً ضرورياً للحركة الشيوعية بسبب قدرتهم علي استخدام مركزهم الممتاز. ففي نظره أن هذا لا يتفق أبداً مع طابع الحركة الشيوعية. وبالإضافة، فهذه أيضاً شيء غير ضروري علي الإطلاق. فما يزعمه رفعت السعيد من أن للأجانب معرفة وخبرة أعظم، وأنهم استغلوا مركزهم الممتاز، عبارة عن أمر غير جوهري لإقامة حركة شيوعية[٢٣٨].

---

٢٣٢ نفسه، ص ص١١٢-١١٤.
٢٣٣ نفسه، ص١٦٣.
٢٣٤ نفسه، ص ص٤٠٠-٤٠٧.
٢٣٥ نفسه، ص ١١٢، وص ص٢٦٢-٢٦٥.
٢٣٦ البشري (١٩٨٠)، ص٦٢٩. بالنسبة لثنائه علي الحركة الشيوعية، أنظر ص٦٢٩.
٢٣٧ نفسه، ص ص٦٣٢-٦٣٥.
٢٣٨ نفسه، ص٦٤٧ وص٦٥١.

والحق أن الحركة كانت سوف تنجح نجاحاً أكبر لو لم يكن العنصر الأجنبي موجوداً، لأن الأجانب لم يكونوا مهتمين الاهتمام الشديد برفاهية العامل المصري بقدر ما كانوا يعنون بالمحافظة علي مركزهم الممتاز. وفي رأي طارق البشري أن الواضح تماماً أن الأجانب انطلقوا من مصلحتهم الذاتية عندما بدأوا في إقامة الحركة الشيوعية. فقد نظروا إلي صعود الحركة الوطنية - والحركة الدينية بخاصة - كتهديد لمركزهم الممتاز[٢٣٩]. ولأنهم كانوا مستبعدين عن الحركتين الوطنية والدينية كليهما، كان عليهم أن يبنوا حركتهم الخاصة بهم والتي قد تكون لها قاعدة في صفوف الشعب المصري. كان من الجوهري أن تكتسب الحركة جمهوراً واسعاً حتي يتحقق هدفهم. ومع ذلك، فكان المطلوب أن يبقي العنصر المصري مرؤوساً. ولذا، فعملية "التمصير" و"التعميل" التي يعتبرها رفعت السعيد الموضوعة المركزية للحركة، إنما كان القصد منها - في نظر البشري - خداع الأتباع من المصريين[٢٤٠]. لم يكن أحد من القادة الأجانب مخلصاً في نيته أن يسلم منظمته الشيوعية الخاصة به إلي المثقفين والعمال المصريين. في حمدتو وإيسكرا وتحرير الشعب، ظل الأجانب في مراكز السيطرة، وإن شكلوا في بعض الأحوال أقلية باللجان المركزية. ويسري نفس القول بالنسبة لحدتو: فالقرارات الجوهرية كانت دائماً تصدر من هنري كورييل وهليل شوارتس ومارسيل إسرائيل. وجهد هنري كورييل لتقوية العنصر العمالي في اللجنة المركزية. فكلما أصبح المثقفون المصريون يثبتون وجودهم ويدركون اللعبة التي يلعبها الأجانب، شعر هؤلاء باشتداد الخطر عليهم، وحاولوا أن يردوا بأن يصعدوا إلي مستويات الحزب الأعلى إطارات أقل تدريباً ويمكن السيطرة عليه بسهولة أكبر[٢٤١].

كان السبب الرئيسي لإقامة الحركة الشيوعية هو النضال ضد مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين وهاتان المنظمتان مثلتا أكبر تهديد لمركز الأجانب في مصر. كانت مصر الفتاة من أقوي المعارضين للسيطرة الاقتصادية الأجنبية علي مصر، في حين أن الإخوان المسلمين حاولوا أن يقاوموا السيطرة الأجنبية الثقافية خاصة[٢٤٢]. كان القصد من لفظة "الفاشية" - التي اعتادت الحركة الشيوعية استخدامها لوصف هاتين المنظمتين - التعطية علي النيات الحقيقية للقادة الأجانب بالحركة. وينطبق الأمر نفسه علي تظاهرهم بمبادئ الثورة الفرنسية والشيوعية العالمية، فحتي لو أن بمصر الفتاة والإخوان المسلمين بعض السمات الاستبدادية، ألم يكن من الرياء المحصن من طرف الأجانب أن يقدوهما؟ ألا تكن القوي الإمبريالية الأجنبية هي التي قضت علي ثورة عرابي في القرن التاسع عشر؟ ألم تكن بريطانيا العظمي - ذلك المتراس المزعوم للديمقراطية البرلمانية - هي التي قوضت دستور ١٩٢٣ والنظام البرلماني المؤسس عليه تقويضاً تاماً؟ فبالمقارنة، يبدو موقف مصر الفتاة المعادي للديمقراطية أمراً ليناً. وإذ يهاجم طارق

---

٢٣٩ نفسه، ص٦٤٤.

٢٤٠ نفسه، ص ص٦٤٨-٦٥٤. من الواضح أن طارق البشري يرفض حجة رفعت السعيد الرئيسية بأن الصراع الطبقي أهم من الوطنية والمشاعر الوطنية. في رأي طارق البشري أن قلة تقدير الحركة الشيوعية للمشاعر الوطنية قد أعاقت هذه الحركة إعاقة كبيرة وأن هذه المشاعر حطمتها في نهاية الأمر. البشري (١٩٨٠)، ص٦٤٣.

٢٤١ نفسه، ص ص٦٤٩-٦٥٠.

٢٤٢ نفسه، ص٦٤٤.

البشري سلوك الأجانب، فهو ينكر عليهم الحق في إدانة المنظمات السياسية المصرية. وليس الشيوعيون المصريون باستثناء لهذه القاعدة[٢٤٣].

غير أن طارق البشري ليس الوحيد الذي يعترض علي العنصر الأجنبي في الحركة اليسارية التي قامت بعد الحرب. فثمة صحفي ومعلق سياسي هام، وعضو نشط بحزب التجمع - هو محمد سيد أحمد - وهو ينتقد أيضاً الأجانب لما قاموا به من الاحتفاظ بالقيادة في أيديهم. ورغم أنه يرفض نظرة طارق البشري المعتمدة علي التآمر، ويؤمن بإخلاص القادة، إلا أنه يتفق معه علي أنها صدفة غريبة أن يتولى اليهود قيادة الحركة الشيوعية في اللحظة التي بدأت الحركة الوطنية فيها تشكل تهديداً لهم. ويتساءل: "هل كان الدافع هو إنشاء حركة مستقلة للطبقة العاملة كما كانوا يدعون، وهم بعيدون كل البعد عن بيئتها؟ أم كان الدافع الدفين وغير المعلن، ربما حتي لأنفسهم، هو إطلاق حركة لدي الرأي العام المصري والمثقفين الوطنيين والشباب المتحمس، كفيلة بحمايتهم كجالية في وجه توجه العديد من هؤلاء إلي النازية؟"[٢٤٤].

يعتبر محمد سيد أحمد مركز الأجانب المسيطر علي قيادة الحركة الشيوعية، ومقاومة الأعضاء المصريين بعد ذلك للسيطرة الأجنبية - أهم سبب للدور المتناقض الذي لعبته الحركة الشيوعية في هذه الفترة، وهو دور لا يتناسب مع وضع مصر السياسي والاجتماعي والاقتصادي في ذلك الوقت[٢٤٥].

---

٢٤٣ نفسه، ص ص٦٤٥-٦٤٨.
٢٤٤ سيد أحمد (١٩٨٤)، ص ص١١٤-١١٥.
٢٤٥ نفسه، ص ص١١٤-١١٥.

الفصل السادس

مصر الفتاة: أهي حركة سياسية فاشية أم ثورية؟

تشكل مصر الفتاة واحدة من أشد المنظمات السياسية أثارة للجدل في المنهج اليساري والوفدي لكتابة التاريخ، وتشاركها في هذا جماعة الإخوان المسلمين. سبق أن رأينا أن هذين التيارين السياسيين لُقبا "بالفاشيين" من طرف خصومهما السياسيين وقتذاك، وأن هذا التعبير مازال يستخدمه ممثلو البحث التاريخي اليساري والوفدي. الواقع أن هذه النقطة تبدو من النقاط الرئيسية التي يتفق عليها المؤرخون اليساريون والوفديون. فكل من رفعت السعيد وعبد العظيم رمضان يدين هاتين المنظمتين إدانة شديدة. يسمي رمضان مصر الفتاة "الفاشية الإسلامية" وجماعة الإخوان "الإسلامية الفاشية"[٢٤٦]. ويبدو على رفعت السعيد أنه يميزهما بنفس الطريقة.

يظهر الرفض الاجتماعي لمصر الفتاة والإخوان المسلمين ظهوراً أشد جلاء في أعجاب هذين المؤرخين بقائد الوفد مصطفي النحاس عندما يدين دون هوادة خلط الدين بالسياسة. ويعتبر رفعت السعيد من أكبر أفضال الوفد أنه سدَ الريق أمام "التعصب الديني" بأن أتخذ موقفاً صلباً على أساس الإيديولوجية الدنيوية[٢٤٧]. ويذكر رفعت السعيد ـ موافقاً ـ مقتطفاً من حديث جري بين قائد مصر الفتاة ـ أحمد حسين ـ وبين مصطفي النحاس حيث قال النحاس لأحمد حسين "أنت دسيسة" وأنتقد برنامج مصر الفتاة بقوله: "خذ مثلاً (الله) التي وضعتها في أول شعارك، فلست أراها إلا شعوذة، لأن وضع (الله) في برنامج سياسي هو شعوذة"[٢٤٨].

يذكر أيضاً كل من رفعت السعيد ورمضان تصريحاً شهيراً آخر أدلي به النحاس وأشار فيه إلي المخاطر الكامنة لاستخدام الإسلام في السياسة (وكان هذا يتعلق بفاروق) لأنه يقسم الأمة. قال:

"الإسلام لا يعرف سلطة روحية، وليس بعد الرسول وساطة بين الله وبين عباده. ليس أحرص مني ولا من الحكومة على احترام الإسلام وتنزيه الإسلام، كما أنه ليس أحرص منها على التزام أحكام الدستور. ولكن الاحتفال بمباشرة جلالة الملك لسلطته الدستورية شيء آخر، فهو مجال وطني يجب أن يتبارى فيه سائر المصريين، مسلمين وغير مسلمين"[٢٤٩].

سوف نتناول في هذا الفصل أولاً تحليل رمضان لمصر الفتاة في فترة ١٩٣٠ـ١٩٣٩، وننتقل بعد ذلك إلي تحليل طارق البشري لهذا الحزب في فترة ١٩٤٥ـ١٩٥٢. ولا يعكس التناقض بين هذين المؤرخين التطور

---

٢٤٦ رمضان (١٩٧٤، المجلد الأول)، ص٢٣٦. أهم عمل مكتوب بلغة غربية من مصر الفتاة هو لمؤلفه James P. Jankowski وعنوانه "Egypt's Young Rebels: "Young Egypt, ١٩٣٣ (Stanford) ١٩٥٢ (شباب مصر الثائرون: مصر الفتاة، ١٩٣٣ـ١٩٥٢) (١٩٨٥). يختلف هذا لعمل من نواح كثيرة عن الأعمال العربية التي تم تناولها هنا. وأشد الاختلاف تمايزاً هو أن يانوفسكي يتتبع الأفكار الجذرية الاجتماعية الاقتصادية لمصر الفتاة حتي الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية. في رأيه أن مصر الفتاة لم تتغير كثيراً بعد الحرب. أنظر Jankowski (١٩٧٥)، ص ص٦٥ـ٧١. بالنسبة لتأثير أفكار مصر الفتاة على عبد الناصر، أنظر: "London" "Vatikiotis: "Nasser and His Genertion (عبد الناصر وجيله) (١٩٧٨)، ص ص٢١ـ٦٧.

٢٤٧ السعيد (١٩٧٦)، ص٨٩.

٢٤٨ السعيد ١٩٧٦)، ص٨٨. بالنسبة لأقوال النحاس الأخرى، أنظر السعيد (١٩٧٦)، ص ص٨٧ـ٨٩، رمضان (١٩٧٤، المجلد الأول)، ص ص٦٣ـ٦٦.

٢٤٩ السعيد (١٩٧٦)، ص٨٦، رمضان (١٩٧٤، المجلد الأول)، ص٦٥ وكذلك مقال رمضان في الوفد (١٩٨٤)، ٥ إبريل، العدد الثالث، ص٥.

المختلف فقط الذي طرأ على مصر الفتاة في هاتين الفترتين. بل إنه يعكس أيضاً اختلافاً أساسياً في الرأي. والبديهي أن طارق البشري يعطف على مصر الفتاة عطفاً أكبر، ويري في مثلها العليا مثله. وهذا موقف يوسعه البشري ليشمل جماعة الإخوان المسلمين كما سنري في الفصل الثاني.

مصر الفتاة، منظمة فاشية

في دراسته لمصر الفتاة في الفترة السابقة لعام ١٩٤٠، يحاول عبد العظيم رمضان أن يحدد العناصر السائدة في هذه المنظمة وقتذاك. هل كانت الوطنية أم الفاشية أم الإسلام؟ في رأيه أن فكر أحمد حسين تشكل بصورة محددة في فترة ١٩٣٠-١٩٣٣. ويقال أن الرحلة التي قام بها إلي أوروبا في عام ١٩٣٠ كانت ذات أهمية حيوية لتطور فكره، إذ أثر في تحلل الحضارة الأوروبية التي كانت الشيوعية تهددها تهديداً خاصاً وجعله سقوط أوروبا الوشيك يوقن "بضرورة بعث مصر بعثاً جديداً داخل إطار الصيغة المصرية الإسلامية".

رأي أحمد حسين أن أساس بعث مصر الجديدة هو ماضيها المجيد الفرعوني والإسلامي، الذي أشتهر بعظمته الثقافية، ثم دور مصر المهيمن على بقية الشرق الأوسط بشكل خاص[٢٥٠]. آمن أحمد حسين بأنه لابد لمصر من أن تستعيد هيمنتها السابقة الثقافية والسياسية على الشرق الأوسط. وعبرت وطنيته المتطرفة عن نفسها في شعار مصر الفتاة: "مصر فوق الجميع"[٢٥١].

كانت أعمال مصر الفتاة موجهة في المقام الأول ضد السيطرة الأجنبية، لأن الإمبريالية الغربية هي التي حالت دون إحياء الماضي المصري من جديد. و في أول الأمر، تركزت جهود أحمد حسين على جعل مصر مستقلة اقتصادياً عن الغرب. أول عمل قام به كان "مشروع القرش"، وأساسه الفكرة القائلة أن على الشعب المصري كله أن يبني صناعة وطنية، ولو كان هذا يعني أن يساهم كل فرد بقرش واحد فقط[٢٥٢]. غير أن النضال ضد الأجانب أكتسب بالتدريج طبيعة أشد جذرية وتوجه ضد جميع أشكال السيطرة الأجنبية سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم دينية أم ثقافية. وتحت شعار "سنكره الأجانب حتي يتنازلوا عن امتيازاتهم"، أعلن الحزب قواعد يجب أن يلتزم بها جميع أعضاء مصر الفتاة.

وعلى سبيل المثال، عليهم أن يتكلموا العربية دون غيرهم وأن يمتنعوا عن الرد إذا خوطبوا بلغة أجنبية. وكانت قاعدة أخري ألا يشتروا بضائع أجنبية وألا يتناولوا إلا أطعمة مصرية. وكان شرب الخمر ممنوعاً بطبيعة الحال. وأخيراً، كان على كل عضو من أعضاء مصر الفتاة أن يحاسب نفسه في نهاية اليوم على مدي مساهمته في القضية الوطنية[٢٥٣]. وذهب أحمد حسين في تطرفه الوطني إلي حد إدانة معاهدة ١٩٣٦ التي لم تحقق أهداف الأمة في رأيه. و في خطاب ألقاه، هاجم المعاهدة ودعا الشعب إلي رفع السلاح في وجه السيطرة الأجنبية[٢٥٤].

---

٢٥٠ رمضان (١٩٧٤، المجلد الأول)، ص١٨١.
٢٥١ نفسه، ص ص١٨٣-١٨٤.
٢٥٢ نفسه، ص ص١٨١-١٨٢.
٢٥٣ نفسه، ص ص١٩٣-١٩٦.
٢٥٤ نفسه، ص٢٠٤.

في رأي رمضان أن المضمون الإسلامي لإيديولوجية مصر الفتاة يتفق مع النمط كله للتمرد ضد السيطرة الغربية، ويجب اعتباره جزءاً لا يتجزأ من الطابع الوطني لهذه المنظمة. فالشعارات الداعية إلي الأخذ بالشريعة مرة أخري، وإلي تحريم الدعارة والخمر عبرت عن تطرف مصر الفتاة الوطني، إذ مجدت ماضي مصر الفرعوني بالإضافة إلي ماضيها الإسلامي[٢٥٥] ويظهر هذا الخلط بين الإسلام والوطنية في المظاهرات التي قامت بها مصر الفتاة. ففي أحوال كثيرة، أعتاد أعضاؤها أن يصلّوا الجمعة في مسجد السيدة زينب ثم يذهبون بعد ذلك إلي أهرامات الجيزة ليهتفوا "مصر فوق الجميع"[٢٥٦].

يعتقد رمضان أن العنصر السائد في إيديولوجية مصر الفتاة كان الفاشية. أعلن أحمد حسين إعجابه بهتلر وموسوليني في وضوح تام. ويظهر تأثير الفاشية والنازية الأوروبيتين من رفض المنظمة للنظام البرلماني الذي ربطت بينه وبين النزاع الداخلي والفتنة السياسية والصراع الطبقي، وهي سمات اعتبرتها غير متفقة مع طابع الأمة المصرية. و في أحدي المرات، أدان أحمد حسين النظام البرلماني قائلاً:

"إن البلاد تريد كرامة لا دستوراً، وتريد ثروة لا برلماناً، وتريد صحة لا نواباً وشيوخاً، وتريد جيشاً ودفاعاً لا خطباً وتصفيقاً"[٢٥٧]. وقف أحمد حسين ضد الليبرالية والديمقراطية الفاشلتين اللتين أخرتا البلاد عشرين سنة. و في المقابل، قد فكرة الزعامة القوية التي تجيد إرادة الجماهير وتطالبها بالطاعة وتفرض عليها الوحدة. "فالنظام الجديد" سوف يتغلب على الصراع الطبقي بين العمال وأصحاب الأعمال، ويقيم انسجاماً في المصالح فيعمل أرباب العمل والعمال معاً من أجل الأهداف المشتركة للأمة[٢٥٨]. و في رأي أحمد حسين أن للفاشية والإسلام أموراً مشتركة كثيرة في هذا الصدد بالذات: فلا الفاشية ولا الإسلام يعترف بوجود الخلافات بين العمال وأصحاب الأعمال[٢٥٩]. وأخيراً، يظهر الطابع الفاشي لمصر الفتاة من تمجيده للشباب الذي كان من المتوقع عامة أن يسقط الجيل القديم من عرضه. وكانت مصر الفتاة المنظمة السياسية الأولي التي أسست حركة شبابية هي "القمصان الخضراء" التي طبقت مبادئ إنكار الذات والطاعة الكاملة تطبيقاً علمياً[٢٦٠].

وصلت مصر الفتاة إلي أوجها في الفترة السابقة للحرب بعد سقوط حكومة الوفد في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧. و في رأي رمضان أن هذه المنظمة كانت دائماً أداة في أيدي ساسة المؤسسة - من أمثال إسماعيل صدقي ومحمد محمود - ضد الوفد في النصف الثاني من الثلاثينيات، كان على ماهر هو الذي حاول استخدام مصر الفتاة كأداة من أدوات السراي في صراعها مع الوفد[٢٦١]. إلا أن وكيل الديوان الملكي - كامل البنداري - حاول أن يتولى هذه المهمة أثناء رحلة على ماهر إلي مؤتمر المائدة المستديرة المعقود بلندن في شتاء ١٩٣٩. والأمر الذي جعل البنداري مختلفاً عن الساسة الآخرين أنه آمن حقاً بنظام مصر الفتاة الجديد. فأخذ مثلاً شعار

---

٢٥٥ نفسه، ص ص٢٣٤-٢٣٧.
٢٥٦ البشري (١٩٨٠)، ص٥٢١.
٢٥٧ رمضان (١٩٧٤)، مج١)، ص٢٣٦.
٢٥٨ نفسه، ص٢٣٣.
٢٥٩ نفسه، ص٢٣٤.
٢٦٠ نفسه، ص٢٢٨.
٢٦١ رمضان (١٩٧٤، مج١)، ص٢١٧.

"الدم الجديد محل الدم القديم" مأخذ الجد[٢٦٢]. وترتب على ذلك قيام ما يسميه رمضان "انقلاباً داخل الانقلاب" في ٢٥ فبراير بزعامة البنداري وبتأييد من مصر الفتاة. وفشلت هذه المحاولة لتركيز السلطة كلها في يد الملك، إذ أحبطها على ماهر عند عودته. تضاءل تأثير مصر الفتاة بعد ذلك، وصارت جماعة الإخوان المسلمين أهم أداة في يد على ماهر[٢٦٣].

نظراً لعطف رمضان على الوفد، فليس من الغريب أن يحاول تصوير مصر الفتاة بأسوأ صورة ممكنة. غير أنه من المؤسف أنه لا يطبق التحليل الاجتماعي للتطورات السياسية - وهو ذلك الأمر البارز في مؤلفه "الصراع الطبقي في مصر" - على تفسيره لصعود مصر الفتاة. فالملاحظة الوحيدة التي يبديها في هذا الكتاب على مصر الفتاة هي أنها جندت أعضاءها من بين صفوف الجناح الجذري للبرجوازية الصغيرة[٢٦٤]. والنتيجة أن رمضان لا يجتهد إلا لكي يحلل مصر الفتاة في إطار الصراع بين القوي الأوتوقراطية والديمقراطية[٢٦٥]. ويؤدي هذا التحليل السياسي الضيق برمضان إلي اعتبار مصر الفتاة مجرد أداة من أدوات السراي بل ابتكاراً من ابتكاراتها، وليست قوة سياسية ذات وجود مستقل ومطالب مشروعة[٢٦٦].

وإذ يحاول رمضان أن يدخل مصر الفتاة في هذا الإطار العتيق، فهو يرفض التصديق على إخلاص نياتها الوطنية. وبدلاً من ذلك، يعتقد أن مصر الفتاة كانت لعبة في يد الإمبريالية بما قامت به من هجوم على الديمقراطية ومن تمجيد للملك. ويرفض رمضان ويستنكر زعم أحمد حسين بأن الديمقراطية فشلت. فالواقع أن الديمقراطية لم تتح لها أبداً الفرصة الحقيقية للنمو. فعندما بدأ أحمد حسين يهاجم الوفد في ١٩٣٣، كان الوفد لم يتولَ الحكم إلا مدة قصيرة جداً. وبالإضافة إلي ذلك، فمصر الفتاة أيدت تلك القوي بالتحديد - السراي وأحزاب الأقلية - التي كانت مسئولة عن تقويض الديمقراطية[٢٦٧]. في رأي رمضان أن الديمقراطية بقيادة الوفد - وليست الفاشية - قدمت الإمكانية الوحيدة لحصول مصر على استقلالها. وعليه، لا يمكن أن يعتبر رفض أحمد حسين للمعاهدة الإنجليزية المصرية لعام ١٩٣٦ إلا موقف من مواقف الرياء. وأقصي ما يمكن أن يبديه رمضان من تساهل إزاء مصر الفتاة هو القول أن "برنامجها ساذج". ختاماً، فإذا تطالب مصر الفتاة ببناء الاقتصاد أولاً، يذكر رمضان مقتطفاً من خطاب ألقاه مكرم عبيد يقرر فيه أن النضال السياسي من أجل الاستقلال يجب أن يسبق النضال الاقتصادي من أجل الاستقلال، ويقول: "فالحياة أولاً والثروة ثانياً"[٢٦٨].

مصر الفتاة: منظمة ثورية

يبدي طارق البشري إزاء مصر الفتاة عطفاً أكبر مما يكنه لها رمضان أو رفعت السعيد، وينتج هذا جزئياً عن أنه لا ينحاز بصورة كاملة إلي أي حزب محدد من الأحزاب السياسية. وبالإضافة إلي ذلك، فيبدو

---

٢٦٢ نفسه، ص٢٢٤.
٢٦٣ نفسه، ص ص٢٥١-٢٦٦.
٢٦٤ رمضان (١٩٧٨)، ص ص١٤٨-١٥٠، وص ص١٦٥-١٦٦.
٢٦٥ رمضان (١٩٧٤، مج١)، ص١٨٧.
٢٦٦ نفسه، ص١٨٧.
٢٦٧ نفسه، ص١٨٦.
٢٦٨ نفسه، القول "برنامج ساذج" ص١٨٥، قول مكرم عبيد ص١٩٠. أنظر أيضاً ص٢٠٥.

أنه يجد جاذبية في وطنية مصر الفتاة المتطرفة التي تنفَر عادة المؤرخين الآخرين. ويذكر موافقاً جملة شهيرة قيلت أثناء الحملة لمشروع القرش: "أبتعد عن كل ما هو أجنبي في هذه البلاد من أعماق قلبك وتعصب لقوميتك حتي الجنون[٢٦٩]". وكذلك، لا يبدو أن العنصر الإسلامي في برنامج مصر الفتاة يزعج طارق البشري. وأحدي النقط التي تجعله يميل إليها ذلك الميل الشديد هي أنها من الأحزاب السياسية التي أرادت حقاً تمصير المجتمع المصري[٢٧٠].

في عمله "الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥-١٩٥٢"، يصف طارق البشري مصر الفتاة بأنها حزب بدأ بمساندة الأمر الواقع منطلقاً من برنامجه المعادي للديمقراطية والمؤيد للملكية، ولكنه صار واحدة من أشد المنظمات ثورية بعد أن تبني برنامجاً يدعو إلي الإصلاحات الجذرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لقد طرأ هذا التحول التدريجي بعد الحرب العالمية الثانية. كانت مصر الفتاة قبل هذا التحول تتفق مع النسق السياسي القائم كل الاتفاق، ويتضح هذا من شعارها وقتذاك وهو "الله.. الوطن.. الملك".

غير أن طارق البشري يجد في مصر الفتاة منذ ذلك الوقت علامات مبشرة. وكانت بذور التطور الذي جاء بعد ذلك ظاهرة في مطلب هذه المنظمة بأن يحرم على الأجانب امتلاك الأرض، وكذلك في مطلبها بإلغاء الاحتكارات الأجنبية الخاصة بشركات المياه والكهرباء والغاز. وهناك مطالب أخري يعتبرها طارق البشري إيجابية وهي تأميم قناة السويس وإلغاء الضرائب غير المباشرة (والتي تثقل كواهل الجماهير بأشد حمل)، والعمل على فرض الضرائب التصاعدية والرسوم على السلع الكمالية[٢٧١].

وصل التحول إلي قمته أخيراً في تبني البرنامج الاشتراكي عام ١٩٤٩. في هذه السنة، أجرت مصر الفتاة على أسمها تغييراً رمزياً إذا أصبح "حزب مصر الاشتراكي"، وأسقطت الملك من شعارها، مستبدلة إياه بالشعب. وإذا كان الاسم الجديد، وتبني الشعار الجديد (الله.. الشعب) إشارة إلي التوجه المتزايد نحو الجماهير على مستوي الدعاية، فالبرنامج الجديد الذي أقره الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة) يبين أن الحزب لحق بالجماهير فعلاً. ويعتقد طارق البشري أن مصر الفتاة، بهذا البرنامج، اعترفت لأول مرة بوجود النزاع الطبقي، وأنها رفضت النظام القائم نتيجة لذلك. والبرهان على ذلك نقط برنامجها التي تطالب بإصلاح زراعي تصادر فيه جميع الحيازات الزائدة على ٥٠ فداناً. وكذلك دعا الحزب إلي إصلاحات جذرية بالنسبة للصناعات حيث طالب بتأميمها. وعلى الحكومة أن تنظم الاقتصاد المستقل طبقاً لخطط خمسية. وطالب الحزب أن يفرض حد أقصي لدخول المواطنين هو ٣٠٠٠ جنيه وحد أدني هو ٣٠٠ جنيه ضماناً للعدالة الاجتماعية[٢٧٢].

في رأي طارق البشري أن الحزب الاشتراكي - بناء على هذا البرنامج - أيد حرية الشعب التامة ورفض دستور ١٩٢٣[٢٧٣]. وبالإضافة، فيبدوا أن الحزب الجديد تبني الفكرة التي طرحها الشيوعيون وهي وجوب توجيه النضال ضد الإمبريالية والطبقة الحاكمة المحلية في نفس الوقت. وهنا أعتبر التحرر

---

٢٦٩ البشري (١٩٧٢)، ص٢٢٦، البشري (١٩٨٠)، ص٥١٩.
٢٧٠ البشري (١٩٧٢)، ص٢٢٧.
٢٧١ نفسه، ص٢٢٧.
٢٧٢ نفسه، ص ص٣٨٩-٣٩١.
٢٧٣ نفسه، ص٣٩٢.

السياسي والاقتصادي شرطاً مسبقاً لتقدم البلاد وتطورها. غير أن الاختلاف الأساسي مع الحركة الشيوعية كان يكمن في أن الحزب الاشتراكي لم يكن يتبرأ من حضارة مصر وتراثها الثقافي. كان الدين بالنسبة للحزب أهم رابطة بالماضي ويشكل أساس المثل الاجتماعية العليا[٢٧٤]. وعليه، كان يتم الدفاع عن الإصلاحات الاشتراكية بالاعتماد على حجج إسلامية، مثل "الإسلام يحرم الربا فهو يحرم الرأسمالية". كان الشعار "الإسلام دين ودولة" يفترض مسبقاً أن الإسلام سوف يكون الأساس الذي تقام عليه دولة ما بعد الثورة[٢٧٥]. وفي حين أن هذا الخليط من السياسة والدين أمر غير مقبول في نظر أغلب المؤرخين، يعتبره طارق البشري مساهمة من أكبر المساهمات التي تقدم بها الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة) للحركة السياسية في فترة ١٩٤٥-١٩٥٢. وتكمن القيمة الإيديولوجية لهذه المنظمة في التركيب الخاص الذي صنعته من الوطنية والعدالة الاجتماعية والإسلام[٢٧٦].

رغم إعجاب طارق البشري إعجاباً شديداً بالحزب الاشتراكي، فلديه شكوك قوية في الاستراتيجية السياسية التي اتبعها الحزب. نقده لهذه الاستراتيجية ولتنظيم الحزب الداخلي في غاية الصرامة. وإذا انتهي تكوين الجبهة الوطنية في كل من ١١ يوليو و٢٦ أغسطس بالكارثة، فيجب أن يلام الحزب الاشتراكي أساساً على هذه النتيجة. وذلك بأنه أثار ضده الشباب الوفدي بعدم تمييزه الواضح بين الحكومة الوفدية وبين الجمهور الوفدي[٢٧٧]. وفشلت جهوده لجذب جماعة الإخوان المسلمين إلي الجبهة[٢٧٨]، وظل عدم الثقة قائماً بينه وبين الحركة الشيوعية. هناك أكثر من ذلك، وهو أن الحزب بالغ في إعطاء أهمية لمحاربة الفساد، فكان لعبة في أيدي القوي الرجعية التي قامت - بقيادة صحيفة أخبار اليوم - بحملة ضد الفساد، محاولة منها لتحويل الأنظار عن النضال الثوري[٢٧٩].

غير أن أهم ما أخفق فيه الحزب الاشتراكي كان هيكلة الداخلي. والحق أن أوجه القصور في هذا الحزب كانت مظهراً عاماً للسياسة المصرية، لأن أغلب القادة السياسيين اعتبروا أنفسهم زعماء كباراً للجماهير التي افترضوا أن بينها وبينهم علاقة مباشرة. وترتب على ذلك أن انتباه هؤلاء القادة تركز على الإثارة السياسية وليس على بناء تنظيم حزبي قوي له أعضاء منتظمون وقواعد حزبية تحدد سلطة الزعيم وتضع قيوداً على تعسفه. أهمل الحزب الاشتراكي بشكل خاص غرس جذوره في صفوف العمال والطلبة الأمر الذي كان سيمكنه من إيجاد أنصار له على نطاق جماهيري في اللحظة الحاسمة مثل الكفاح في القنال وحريق القاهرة[٢٨٠]. وكانت جماعة الإخوان المسلمين هي الوحيدة التي في إمكانها أن تقوم بهذا لما ملكت من تنظيم جماهيري، غير أن أيديولوجيتها حالت دون ذلك[٢٨١].

---

٢٧٤ نفسه، ص٣٩٣.

٢٧٥ نفسه، ص٣٩٤. البشري (١٩٨٠)، ص٥١٩.

٢٧٦ البشري (١٩٨٠)، ص٥١٩. أنظر أيضاً النص المقتطف في صفحة ٥١٢: "كما أن لا حياة للوطن بغير دين، لا حياة للدين بغير وطن، يعتقد طارق البشري أيضاً أن مصر الفتاة كانت ضد النزاع بين المسلمين والأقباط وضد التعصب الديني.

٢٧٧ البشري (١٩٧٢)، ص ص٤٠٠-٤٠٧.

٢٧٨ نفسه، ص٤٠٣.

٢٧٩ نفسه، ص ص٤٠٩-٤١٠.

٢٨٠ نفسه، ص ص٥٢٠-٥٣١.

٢٨١ نفسه، ص٣٧٣.

الفصل السابع
جماعة الإخوان المسلمين وخيانة الثورة

إن الكثير من الآراء الشائعة بين المؤرخين اليساريين اليوم بشأن جماعة الإخوان المسلمين ـ مشتق من الأفكار التي عبر عنها أعضاء الحركة اليسارية بعد الحرب العالمية الثانية في مقالات وكتيبات نزالية. ويجدر بنا أن نلقي نظرة إلي أحد هذه المطبوعات التي أثرت تأثيراً قوياً على الصورة التي تكونت في أذهان الأجيال التالية عن هذه الجماعة، وهذا حتي نعطي انطباعاً بدوام هذه الآراء. كان المؤلف الذي أثر دون شك أكبر التأثير هو الكتيب الذي كتبه عبد الرحمن الناصر بعنوان "الإخوان المسلمون في الميزان"[٢٨٢]. وإذ يبرز الكاتب أوجه الشبه بين حزب هتلر النازي وبين جماعة الإخوان المسلمين، فهو يريد بذلك الإشارة إلي أن هذه الجماعة كانت في الواقع تنظيماً نازياً.

وكانت الأوجه الأولي للشبه بين حزب هتلر النازي وبين جماعة الإخوان هي الظروف التي أحاطت بظهورهما، والحلول التي بحثا عنها لمجتمعيهما. انبعثت المنظمتان الاثنتان أثناء أزمة الثلاثينيات، ومن سماتهما المميزة أن أياً منهما لم تعر أي انتباه إلي الأسباب الاقتصادية للأزمة. وبدلاً من ذلك، نُسبت مسئولية الأزمات إلي جماعات من الأقليات اعتبرت عناصر دخيلة في مجتمعها الوطني. كان الظن أن أفراد هذه الجماعات يتعاونون مع من يشاركونهم الدين للأضرار بالمجتمعات التي يعيشون فيها ويعملون. وأتهم اليهود في ألمانيا بهذا الإثم، وفي مصر وجهة هذه التهمة علي اليهود والأقلية القبطية. كان الظن أن الأقباط يتآمرون مع الأمم المسيحية الإمبريالية ضد الدين الإسلامي، وبطبيعة الحال، عاد الشك في اليهود إلي الصهيونية، وهي أحدث مؤامرة دبرتها الإمبريالية ضد الشرق الأوسط.

وجه التشابه الآخر الذي يشير إليه عبد الرحمن الناصر بين الجماعة والحزب النازي، هو رفضهما الليبرالية الديمقراطية الغربية. فقد حلت الاستبدادية والتعصب القومي محل المثل العليا الليبرالية، وتطور الأمر إلي التمييز العنصري. قسمت المنظمتان الاثنتان العالم إلي أجناس وشعوب أرفع مقاماً وأخري أسفل منها، تبريراً لسيطرة الأولي على الثانية. واستلزمت الاستبدادية تمجيد القائد والطاعة له دون شرط.

يبين عبد الرحمن الناصر أخيراً كيف أقام كلٍ من المنظمتين صلات وثيقة مع الطبقات الحاكمة في بلديها. كان الهدف من استغلالهما للمشاعر التعصبية والدينية تحويل أنظار شعبهما عن الأسباب الحقيقية للأزمة

---

٢٨٢ عن ملخص لكتيب عبد الرحمن الناصر، أنظر رمضان (١٩٨١)، ص ص١٦٣-١٧٥. يوجد تعليق على هذا الكتيب في كتاب R. Mitchell: "The Society of the Muslim Brothers" (جماعة الإخوان المسلمين)، (١٩٦٤). (Oxford). ص٤٤، الملاحظة رقم ١٣. يسمي ميتشيل هذا الكتيب "منشوراً لاذعاً ضد الإخوان". يختلف ميتشيل في الرأي مع المؤلفين المصريين بصدد الدور السياسي الذي لعبه الإخوان في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية. ففي تقديره، كانت الجماعة منظمة مستقلة عملت مع الطبقة الحاكمة بدرجة تطابق مصالحها معها في معارضة الوفد والحركة الشيوعية. أما الأهداف النهائية للطرفين فلم تكن تتوافق وكان من الحتمي أن يحدث صدام بينهما. ومع ذلك، فهو يعترف بأن أيديولوجية الجماعة الدينية كانت من الممكن أن تؤدي إلي البلبلة، إذ يقول: "ألقي هذا الاتجاه الديني غموضاً على المواقف الداعية إلي النشاط والحركة من أجل الإصلاح، وهي مواقف حقيقية وكامنة في حركة الإخوان، وأوجدت تلك المواقف حالة سلوكية لم تكن تتفق في نهاية الأمر مع دوام الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم الذي أوقفت الجماعات الحاكمة حياتها له. وهذه الحقيقة ـ التي لا يراها المرء إلا بشكل خافت ـ كانت تؤكد أن العلاقة بين الإخوان المسلمين والحكام المحافظين سوف تكون في الوقت نفسه غير مستقرة وواهنة." بالنسبة للنص المذكور، أنظر Mitchell (١٩٦٩)، ص٣٩.

الاقتصادية وعن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة. فلم تطور جماعة الإخوان أبداً برنامجاً اجتماعياً واقتصادياً يتضمن مشاكل هامة مثل الإصلاح الزراعي وتشريع العمل والتعليم المجاني، وكانت الإجراءات الثورية في كتف الدين أمراً خارجاً عن حدود هذا البرنامج وطاقته. كان هدف الإخوان المسلمين الوحيد إحباط الحركة الوطنية التقدمية. وبالفعل، أدت بها سياستها الرأسمالية والمعادية للحركة الوطنية معاداة حاسمة إلي تأييد الرجعيين من أمثال إسماعيل صدقي، ومن ثمة إلي مساندة الإمبريالية نفسها وبهذا الشكل، ساعدت جماعة الإخوان المسلمين على أدامة السيطرة الإمبريالية على مصر.

ويكاد المرء يلقي هذه العناصر جميعاً فيما يقدمه اليساريون والوفديون المعاصرون من وصف لجماعة الإخوان المسلمين. نقطة الخلاف الوحيدة هي عما إذا كانت الجماعة ضللت الجماهير عن قصد أم كانت أيديولوجيتها من الاختلاط والغموض بحيث لم يدرك زعماؤها أنفسهم إلي أين كانت أفكارهم ذاتها تقودهم. والرأي الأول هو الذي يتقدم به رمضان. في اعتقاده أن أعضاء الجماعة تبنت تضليلاً مقصوداً، بأن جعلتهم القيادة يعتقدون أن المنظمة ليس لها أغراض دينية صرفة. فلو كان أنصارها يعلمون الأهداف السياسية للمنظمة، ما كان لهذه الجماعة أن تنتشر بهذه السرعة أو تصل إلي ذلك الحجم الضخم الذي وصلت إليه[٢٨٣]. الرأي الثاني هو الذي يعتنقه طارق البشري ورفعت السعيد. وفي اعتقادهما أن القيادة الإخوانية ذاتها خدعتها أيديولوجيتها. كانت إيديولوجية الإخوان من عدم الوضوح وقلة الشفافية. بحيث لم يكن من المستطاع أن تثمر تحليلاً واضحاً للمجتمع واللفظة التي يستخدمها طارق البشري في وصف عتامة إيديولوجية الإخوان هي الغموض[٢٨٤]. غير أن الفوارق صغيرة للغاية بين الوصفين الوفدي واليساري للإخوان. ففي اعتقاد التيارين جميعاً أن الشائبة الأساسية في إيديولوجية الإخوان المسلمين كانت في خلطها بين الدين والسياسة ولم يكن من المستطاع أن ينجم عن هذا التركيب سوي الانحراف والتضليل سواء كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد.

طارق البشري هو أشد النقاد للإخوان المسلمين صفاء ووضوحاً من بين المؤرخين اليساريين والوفديين. ويظهر تأثير كتابه "الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥-١٩٥٢" من المقتطفات العديدة التي يذكرها عنه رفعت السعيد مثلاً في عمله عن حسن البنا. ولذا، فما يزيد الأمر أهمية أن نري كيف غير طارق البشري رأيه عن الإخوان المسلمين تغييراً جذرياً في أعماله الأخيرة. ولكي ندرك هذا التطور، فسوف يكون من الضروري أن نقدم نظرة مقتضبة للنقد الذي يوجهه إلي الجماعة كل من البشري والمؤرخين الآخرين، الوفديين واليساريين.

نقد المؤرخين اليساريين لجماعة الإخوان المسلمين

سبقت الإشارة إلي أن طارق البشري يعتقد أن لفظة "الغموض" تعبر عن الطابع الجوهري لإيديولوجية الإخوان المسلمين. وفي رأيه أن سبب هذا الغموض الإيديولوجي يكمن في تحليلهم الديني للمجتمع. لم يكن أساس أيديولوجيتهم المنطق والدنيوية، بل الحماس الديني الذي نسب جميع المشاكل الاجتماعية والسياسية إلي الموجة الإلحادية[٢٨٥]. فكانت أشد الظواهر تنوعاً تعاد إلي هذا السبب المنفرد، ويكون

---

٢٨٣ رمضان (١٩٧٤، مج١)، ص٢٩٩.

٢٨٤ البشري (١٩٧٢)، ص٤٤، وص٧٤، وص٣٦٧، السعيد (١٩٧٧، الأول)، ص ص١٣٠-١٣١.

٢٨٥ البشري (١٩٧٢)، ص٤٤، وص٥٣.

العلاج الكلي بالعودة إلي الإسلام. كان حتمياً أن مثل هذا الاختصار البسيط للمشاكل الدنيوية في أسباب دينية يؤدي إلي حلول سياسية مضللة[٢٨٦]. وترتب على ذلك في نظر حسن البنا أن يتخذ النضال ضد الإمبريالية مظهر الصراع بين الشرق والغرب، بين الإسلام والمسيحية وبهذا الشكل، كانت تتم التضحية بالنضال الحيوي من أجل الحرية الاقتصادية والسياسية لصالح صراع روحي غير جوهري[٢٨٧]. أو كما عبر عنه سيد قطب، فالطابع الجوهري للنضال ضد الإمبريالية "صليبي وليس اقتصادياً أو مالياً أو سياسياً" ويظهر هذا التشويق أيضاً من التعبير "الاستعمار المسيحي". وإذ صورت جماعة الإخوان المسلمين النضال ضد الإمبريالية كنضال ضد الحضارة الغربية جميعاً، فقد رفضت كل تأثير عربي، بما فيه عناصر الإيجابية التي يمكن أن يستفيد منها الشرق الأوسط[٢٨٨].

كذلك نبعت الدعوة إلي إعادة الشريعة - وهي المطلب الذي طالب به الإخوان بأكبر إلحاح - من الخلط بين المشاكل الدنيوية والدينية[٢٨٩]. فمن المستطاع أن تحل المشاكل الجوهرية التي تواجها مصر - وهي العلاقة بين المشتغلين، وسيطرة الغرب - بواسطة القانون الدنيوي الغربي السائد. فليس مصدر القانون بالأمر الهام بل بالطريقة إلي إعادة الشريعة في بلدية أقليات مسيحية ويهودية هامة يلحق ضرراً بالتضامن القومي في النضال ضد الإمبريالية، وهو النضال الذي أنبني منذ ثورة ١٩١٩ على المبدأ القائل الدين للديان والوطن للجميع[٢٩٠].

استطاعت شعارات الإخوان من أمثال "القرآن دستورنا" و"الرسول زعيمنا" أن تكتسب تلك الشعبية التي نالتها في الثلاثينيات والأربعينيات، لأن المجتمع المصري في تلك الأعوام وقع فريسة البلبلة نتيجة التحول السريع إلي النظم الغربية والدنيوية، الأمر الذي مزق المجتمع المصري تمزيقاً. فأطفال الصفوة المتغربة ذهبوا إلي مدارس غريبة وتعلموا لغات غربية وسلوكاً غربياً في الحياة. وتبنت الطبقات العليا تقاليد غربية وارتدت ملابس ذات النمط الغربي وحضرت دور العرض الغربية وتناولت طعامها في مطاعم غربية. كان المجتمع المصري بجملته تحت سيطرة مؤسسات غربية. وكانت أحدي هذه المؤسسات - هي المحاكم المختلطة - تطبق قوانين لم تكن فقط غير مفهومة بالنسبة للمصري العادي بل تعمل عادة لغير صالحه، مثلما كان الحال بالنسبة للفلاحين الذين أخضعوا للقوانين الغربية فيما يتعلق بالصفقات العقارية وعقود الإيجار الزراعي[٢٩١]. استطاعت جماعة الإخوان المسلمين أن تستغل في دهاء السخط والحيرة العامين بالدعاية لحلول بسيطة في أسلوب تتأثر به مشاعر الشعب الدينية. فالدعوة إلي إلغاء الربا كانت تجد استجابة مباشرة لدي الفلاحين أكثر من الحديث عن الإصلاح الزراعي على أساس الصراع الطبقي[٢٩٢]. ولنفس الأسباب تمكنت الجماعة من أن تجذب إليها عمالاً من المستخدمين في شركات أجنبية بأن تنسب

---

٢٨٦ نفسه، ص٧٠.

٢٨٧ السعيد (١٩٧٧، الأول)، ص ص٣١-٣٢. قول سيد قطب مستخرج من كتابه "العدالة الاجتماعية في الإسلام".

٢٨٨ السعيد (١٩٧٧، الأول)، ص٣٢.

٢٨٩ البشري (١٩٧٢)، ص٧٣.

٢٩٠ نفسه، ص٧٣.

٢٩١ نفسه، ص ص٦٦-٦٧.

٢٩٢ نفسه، ص٦٦.

أحوالهم البائسة إلي كون أصحاب الأعمال من المسيحيين. وجذبت جماعة الإخوان المسلمين إليها من افتقر من أصحاب المحلات والحرف باستعادة رؤي الماضي الزاهر بناء على الدعوة السلفية[٢٩٣].

عاد سبب آخر لشعبية الإخوان المسلمين إلي خيبة الأمل العامة التي أصابت البرجوازية الصغيرة من الأعمال الصادرة عن الوفد. نجحت الجماعة في أن تكتسب أنصاراً كثيرين في صفوف الطبقات الوسطي والطلبة بفضل شعاراتها الجذرية التي أدانت النظام البرلماني ونشرت الفكرة الداعية إلي زعامة قوية قادرة على حل مشاكلهم[٢٩٤].

ومع ذلك، فإذا كان الغموض قد نجح في جذب أنصار كثيرين للإخوان المسلمين، إلا أنه حال دون رسم سياسة تقوي على تقديم مساهمة في حل أشد المشاكل المصرية إلحاحاً[٢٩٥]. فبرنامج الإخوان يقول: "نحن مسلمون وكفي. ومنهاجنا منهج رسول الله صلي الله عليه وسلم وكفي. وعقيدتنا مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله وكفي" وقد يكون هذا كافياً لمنظمة دينية، ولكنه غير مناسب على الإطلاق كبرنامج لتنظيم سياسي يجب أن يكون أكثر تحديداً فيما يتعلق بتوزيع السلطة وبنية الدولة المقبلة[٢٩٦]. لا تتضمن سلسلة المقالات التي كتبها حسن البنا بعنوان "الإخوان بين الدين والسياسة" أي حجة غير القول "ليس هناك شيء أسمه دين وشيء أسمه سياسة، وهي بدعة أوروبية"[٢٩٧]. والواقع أن الغموض منتشر وعام في إيديولوجية الإخوان إلي درجة أن رفعت السعيد يتساءل في فصله بعنوان "سياسة.. بلا برنامج" أن كان ينبغي أن تؤخذ هذه الإيديولوجية مأخذ الجد على الإطلاق[٢٩٨]. غير أن كلاً من رفعت السعيد وطارق البشري اتفق مع رمضان على أن غموض إيديولوجية الإخوان تضمن أيضاً عنصراً واعياً ومقصوداً بمعني أنه وضع لجذب جمهور أوسع. فكما كانت الإيديولوجية أشد غموضاً، كلما قلت فرص اللجاج الداخلي واتسعت صفوف الأنصار[٢٩٩]. ويفسر هذا جزئياً لماذا كانت شديدة الغموض المفاهيم التي وضعت لتحل محل النظام البرلماني. فماذا كان يتضمن مفهوم الخلافة مثلاً؟ ومن كان سيصبح خليفة؟ أهو الملك فاروق؟ كان نفس الغموض يظهر بصدد مفهوم الشوري التي أراد الإخوان أن يحلوا بها محل البرلمان. ومما زاد الأمور بلبلة أن قادة الجماعة أدلوا بتصريحات متناقضة في هذا الشأن. فحسن البنا مثلاً قال أن الشوري سوف تكون شيئاً مختلف تمام الاختلاف عن النظام القائم، في حين أعتقد الهضيبي أن الفروق بينهما سوف تكون قليلة[٣٠٠].

إن أشد التهم خطورة التي يوجهها هؤلاء المؤرخون إلي إيديولوجية جماعة الإخوان المسلمون هي أنها عملت للمصالح الاستعمارية. فالوثيقة السياسية الأولي التي أصدرتها الجماعة بعنوان "نحو النور" ليس فيها ذكر لأنهاء الاحتلال البريطاني والحصول على الاستقلال[٣٠١]. ويبدو من أغلب الكتابات

---

٢٩٣ نفسه، ص٦٩.
٢٩٤ نفسه، بالنسبة لتفسير البشري لصعود جماعة الإخوان، أنظر ص ص٦٥-٧٠.
٢٩٥ نفسه، ص٥٤، السعيد (١٩٧٧، الأول)، ص١٣٤.
٢٩٦ نفسه، ص ص٥١-٥٢.
٢٩٧ نفسه، ص٥٤.
٢٩٨ السعيد (١٩٧٧، الأول)، أنظر فصله المعنون "سياسة دون برنامج"، ص ص١٢٦-١٥٧.
٢٩٩ البشري (١٩٧٢)، ص٥٣ وص ص٥٤-٥٥، رمضان (١٩٧٤، مج١)، ص٢٩٩.
٣٠٠ السعيد (١٩٧٧، الأول)، ص ص١٤١-١٥٧.
٣٠١ البشري (١٩٧٢)، ص ص٥٤-٥٥.

الإخوانية أن الإصلاحات الداخلية طبقاً للخط الإسلامي ـ مثل إعادة الشريعة والخلافة ـ لها الأولوية على أنهاء الاحتلال البريطاني وتحرير وادي النيل[٣٠٢]. غير أن هذه الإصلاحات ـ بسبب غموضها ـ لم تكن تمثل أي تهديد مباشر لمصالح المؤسسة. والواقع أن الهجوم الذي شنته جماعة الإخوان المسلمين على الحركة الوطنية والنظام البرلماني قويَ مركز القوي الرجعية والإمبريالية[٣٠٣]. والحق أن سجل التاريخ يظهر أن الجماعة ألتزمت جانب هذه القوي في كل مرة تقريباً وقعت مواجهة فيها بينها وبين الحركة الوطنية. هذا ما حدث مثلاً أثناء الصراع من أجل السلطة الناشب بين الوفد وبين الملك عام ١٩٣٧، عندما أقسم شباب الإخوان يمين الولاء للملك أمام سراي عابدين. وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، أيدت الجماعة صدقي في قمعه لحركة الطلبة والعمال. بل أن الجماعة رفضت تغيير موقفها السياسي حتي بعد أن صدر قرار إلغائها هي ذاتها[٣٠٤]. وبدلاً من أن يساند زعيمها الهضيبي الحركة الفدائية في منطقة القناة مساندة نشطة، ركز على "الكفاح الأخلاقي" أو على "المعركة المقدسة" ضد صالات الرقص وبيوت الدعارة، وهي استراتيجية لم يكن القصد منها إلا تحريف الانتباه عن النضال الثوري. فإجراء تغيير في موقف الجماعة السياسي كان سيتعارض مع مزاعم حسن البنا بأن هذه الجماعة تجسد الإسلام، وأنها لا تستطيع بهذه الصفة أن تتورط في السياسة اليومية الجارية. وفي رأيه أن إجراء مثل هذا التغيير لن يترتب عليه سوي أن تصير إيديولوجية الإخوان شيئاً لا يختلف عن غيرها من الإيديولوجيات السياسية الأخرى[٣٠٥].

إلي جانب العجز عن تطوير أي أفكار بناءة فيما يتعلق بالإمبريالية ومستقبل بنية مصر السياسية، قصرت الجماعة أيضاً في تبني أي أفكار واضحة في الشئون الاجتماعية والاقتصادية. ويعود سبب هذا القصور إلي أن غموض إيديولوجية الإخوان حال دون أن تتبين الجماعة التناقضات الطبقية في المجتمع المصري. أما في شأن المسائل الأخرى، فقد كانت النتيجة البلبلة المفاهيمية والتعاضي في النهاية عن الأمر القائم.

على العموم. أعار الإخوان المسلمون اهتماماً قليلاً للأمراض الاجتماعية التي كان المجتمع المصري يشكوها وتجاهلها الهضيبي تجاهلاً يكاد يكون تاماً، في حين أن أوضح ما أبداه حسن البنا من ملاحظات عنها كان القول: "أما موقف الإسلام من الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال، فليس بيننا وبينهم إلا أداء الزكاة"[٣٠٦]. و في رأي رفعت السعيد أن آراء حسن البنا الغامضة بهذا الخصوص تظهر أيضاً من أنه أدان الربا من جهة، في حين قبل الثروة الخاصة من جهة آخري باعتبارها مشروعة[٣٠٧]. غير أنه دعا في الحقيقة إلي تحديد ملكية الأرض الزراعية، ولكن هذا لم يكن شيئاً استثنائياً في ذلك الوقت. وبالإضافة، فهو لم يوضح أبداً الحد الأعلى الذي يري فرضه على الملكية الزراعية[٣٠٨]. ورغم أن جماعة الإخوان المسلمين كانت نشطة في الحركة النقابية، إلا أن موقفها من علاقات العمل يكشف عن حقيقتها. وذلك بالقول أنه

---

٣٠٢ البشري (١٩٧٢)، ص٥٦.
٣٠٣ رمضان (١٩٧٤، مج١)، ص٦٤.
٣٠٤ البشري (١٩٧٢)، ص٣٧٦.
٣٠٥ البشري (١٩٧٢)، ص٣٨٤.
٣٠٦ السعيد (١٩٧٧، الأول)، ص١٤٤.
٣٠٧ نفسه، ص١٥٢.
٣٠٨ نفسه، ص١٥١.

على العمال أن "يتذكروا دوماً واجبهم نحو الله ونحو أنفسهم ونحو صاحب العمل"[٣٠٩].

كانت الإضرابات تدان باعتبارها أمراً مخلاً بروابط الإخاء بين المسلمين ومثيراً للجفاء بين فرقهم به كتبت أحدي صحف الإخوان ذات مرة أنه لابد للعامل في هذه المنطقة (شبرا الخيمة من سلاحين هما قوة الإيمان وحسن الخلق، فتقوم الصلة بين العامل وصاحب العمل على الاحترام والعطف المتبادلين، وهذه هي أنجح الوسائل"[٣١٠].

من الملفت للنظر أن المؤرخين الوفديين واليساريين ـ رغم كراهيتهم الشديدة لجماعة الإخوان ـ معجبون إعجاباً كبيراً بما لحسن البنا من طاقة لا تكل وموهبة تنظيمية. يعتقد رفعت السعيد أن سر نجاح الجماعة في إنشاء شبكة هائلة من الأنصار يعود بصورة تكاد تكون كاملة إلي الجهد الذي بذله حسن البنا. ويقال أنه زار أكثر من ألفين قرية وناحية في مصر كلها، وأنه كان يعرف عشرات الآلاف من أعضاء الجماعة معرفة شخصية. كان سحره الشخصي كزعيم من الفعالية بحيث أن الأعضاء تبعوه في طاعة عمياء وأطلقوا عليه تلقائياً أسم "المرشد" وكان ذلك السحر يعوض بدرجة كبيرة عن غموض برنامجه السياسي[٣١١].

غير أن الحركة لم تكن تعتمد فقط على سحر زعامة حسن البنا. فقد اصطبغت الجماعة منذ فترة مبكرة جداً بطابع إيديولوجي وتنظيمي مغلق. وفي المؤتمر المنعقد عام ١٩٣٥، أضيف في برنامج الحركة بند يجبر كل عضو على قبول الفكرة أن هذا البرنامج يجسد العقيدة الإسلامية، وأن أي انحراف عنه يعني الهرطقة والبدعة. وبالإضافة، كان كل عضو مجبراً على مساندة كل نشاط من أنشطة التنظيم، وأن لم يكن مشتركاً فيه[٣١٢].

ثمة مظهر آخر للإخوان ساهم كثيراً في أن يعطي الجماعة طبيعتها المطلقة، وهو سلطة المرشد غير المحدودة. فلم توجد قواعد تحدد هذه السلطة تحديداً دقيقاً. ولم يكن أعلى مجلس في الجماعة ـ مكتب الإرشاد ـ إلا لجنة استشارية يستطيع المرشد تجاهل نصائحها. ومما كان يزيد سلطة المرشد قوة أنه أبقي على صلات مباشرة مع أعضاء المنظمة وإطاراتها الذين أقسموا بالولاء الشخصي للزعيم، ونجح حسن البنا في أن يزيد مركزه قوة على قوة بأن إعادة تنظيم الجماعة بعد الحرب العالمية الثانية[٣١٣].

رغم أن هؤلاء المؤرخين يتهمون أيديولوجية الإخوان بالغموض، إلا أن أحداً منهم ليس لديه أي شكوك بشأن طابع الجماعة. فهم يصورونها في المقام الأول على أنها آلة سياسية تساند الأمر الواقع وتؤيد بالتالي الطبقات الحاكمة. ويشير إلي نفس الاتجاه كل مظهر من مظاهر هذا التنظيم، ونعني أيديولوجيته الغامضة وروابطه بالطبقات الحاكمة وطريقة بنائه وإدارته.

من السخرية أن تكون العمد ذاتها التي شكلت أساس توسع الإخوان وقوتهم أثناء حياة حسن البنا قد أصبحت ـ فور وفاة المرشد ـ أعباء كبري تثقل التنظيم. وإذ كانت الجماعة قد تم بناؤها بواسطة رجل واحد، نجح باعتماده على سحره الشخصي دون أن يكون للإخوان إيديولوجية محددة تحديداً

---

٣٠٩ نفسه، ص١٥٣.

٣١٠ نفسه، ص١٥٤.

٣١١ نفسه، ص ص٧٠-٧٥.

٣١٢ السعيد (١٩٧٧، الأول)، ص٧٥، البشري (١٩٧٢)، ص ص٥٢-٥٣.

٣١٣ السعيد (١٩٧٧، الأول)، ص ص٧٦-٨٤، البشري (١٩٧٢)، ص ص٣٦٧-٣٦٨.

واضحاً، فقد غرقت جماعة الإخوان المسلمين في أزمة عميقة بعد اغتيال مرشدها في ١٢ فبراير ١٩٤٩ ولم تفق الجماعة من هذه الأزمة إلا بعد ١٩٥٤[٣١٤].

فلم يكد المرشد يختفي حتي صار النقد المكبوت والآراء المختلف عليها بين قادة المرتبة الثانية وصفوف الأعضاء، تأخذ مداها ولها نتائج مدمرة. توجه النقد بصورة خاصة ضد ما للزعامة من سلطة تعسفية وقامت الدعوة إلي أن يكون لمفهوم الشوري تفسير أكثر ديمقراطية. وكذلك ارتفعت الأصوات المطالبة بموقف واضح في المسائل السياسية والاجتماعية. بل ذهب صالح عشماوي - وهو أحد أعضاء مكتب الإرشاد - إلي حد المناداة بالتعاون مع الحركة الشيوعية[٣١٥].

غير أن جميع المحاولات لإعادة التنظيم فشلت بعد تعيين الهضيبي مرشداً جديداً في ١٩٥١. فهو الذي شن "المعركة المقدسة" ضد الفساد والخمر وصالات الرقص حينما كانت المعركة الفدائية على أشدها على ضفاف قناة السويس، وهي المعركة التي اشتركت فيها قوات من الإخوان أنفسهم[٣١٦]. وإذ يتهم طارق البشري الجماعة بخيانة الثورة، فينبغي أن يعاد هذا الاتهام بشكل خاص إلي سلوك الجماعة في ذلك الوقت. فالإخوان المسلمون كانوا أكثر المنظمات السياسية ملاءمة للكفاح المسلح. وأثبتوا أثناء حرب فلسطين أنهم قادرون على تعبئة قوة عسكرية هائلة. ورغم ما وقع عليهم من قمع في ١٩٤٩، كان لم يزل في استطاعتهم أن يحشدوا قوة ضخمة من حركتهم الشبابية ذات التدريب الجيد، وهي حركة أظهرت أن أفكار اجتماعية كانت تحفزها في صدر الصيف لعام ١٩٥١. ويعود إلي خطأ القيادة أن هذه الحركة الشبابية الإخوانية لم تستخدم لأغراض حسنة[٣١٧].

جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها تياراً سياسياً شعبياً

في الطبعة الثانية - المذكورة آنفاً - لمؤلفه "الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥-١٩٥٢"، والصادرة في ١٩٨١، يسمي طارق البشري جماعة الإخوان المسلمين "تياراً سياسياً شعبياً"[٣١٨]. ويعني هذا أن المؤلف يتخلى عن رأيه السابق في هذا التنظيم، ويعترف به كحركة سياسية مشروعة. كيف نستطيع تفسير هذا التغير المدهش في فكر طارق البشري؟ التفسير الذي يقدمه هو أنه فهم أخيراً بصورة واضحة أنه خالف - في حالة الجماعة - مبادئه العلمية ذاتها التي تقول بالحكم على الحركة السياسية حسب معاييرها الخاصة. فكان أنه نجح في تطبيق هذا المنهج بالنسبة للحركات السياسية الأخرى جميعاً، ولكنه بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين قد سمح لنفسه أن يري هذه الحركة من خلال نظرة الحركات السياسية الأخرى إليها فقط، وخاصة من خلال الحركة الشيوعية. لم يتحسن فهمه لحركة الإخوان إلا بعد أن أدرك مقاصد قادة الحركة الشيوعية اليهود من حملتهم على الجماعة[٣١٩]. وفي تلك اللحظة فقط، قدر أن جماعة الإخوان المسلمين

---

٣١٤ البشري (١٩٧٢)، ص٣٦٨.
٣١٥ نفسه، ص٣٨٦.
٣١٦ نفسه، ص٥٣٠.
٣١٧ نفسه، ص ص٣٧٣-٣٧٥.
٣١٨ البشري (١٩٨١)، المقدمة للطبعة الثانية لكتابه "الحركة السياسية في مصر"، ص٢٣.
٣١٩ نفسه، ص١٨، وص ص٢٠-٢٤.

شكلوا جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية. وحيث أن أفكاره السابقة والخاطئة بشأن الجماعة أفكار نمطية بالنسبة لجيله، فقد كتب طارق البشري مقدمته الجديدة. بهدف صريح هو تصحيح ما لهذا الجيل من أفكار خاطئة[٣٢٠].

يقول طارق البشري أنه، لكي يفهم المرء جماعة الإخوان، فمن الضروري أن يدرك ما كانت أهدافهم الرئيسية. في رأيه أن الهدف الرئيسي للإخوان كان النضال ضد عملية التحول إلي الدنيوية والغربية، وهو التحول الذي لم يكن فقط يقطع الصلة بين مصر وجذورها التاريخية، بل يمزق أيضاً البلاد من الناحية الاجتماعية إلي نخبة متغربة وكتلة شعبية أصابها الفقر[٣٢١]. وعلى المرء أن يعترف بفضل الإخوان المسلمين في أنهم الحركة السياسية الوحيدة التي أدركت أن الغرب يقصد أيضاً تقويض الشرق الأوسط بواسطة الإمبريالية الثقافية. فعل الغرب هذا بإدخال التعليم الغربي وتربية صفوة ذات توجه غربي يكون مصيرها أن تحكم سائر السكان لخدمة الإمبريالية. وقاومت جماعة الإخوان المسلمين هذا الخطر الذي يهدد كيان المجتمع بوضع إيديولوجية شاملة الإحاطة - هي الإسلام - تهدف علي أن تقيم من جديد روابط المجتمع التاريخية والاجتماعية[٣٢٢].

يدرك طارق البشري أن هذا التقييم الجديد لدور جماعة الإخوان المسلمين ولوظيفة الدين يفرض عليه في الوقت نفسه واجب النقد الذاتي وفحص ذات نفسه. ونراه يشير المرة بعد المرة إلي أنه وجيله قد ضلا الطريق بالاعتقاد أن ثمة علاقة منطقية بين التحول إلي الدنيوية وبين الوطنية والتقدم. فقد ظن عن خطأ أن هناك تناقضاً بين حزب الأمة الذي قام قبل ١٩١٤ ببرنامج اجتماعي واقتصادي رجعي وبين الحزب الوطني الذي كان إسلامياً ولكن ببرنامج اقتصادي واجتماعي تقدمي. في رأي طارق البشري أن هذا التناقض لم يكن موجوداً إلا في الظاهر، لأن "النهضة" قبل ١٩١٤ كانت إسلامية، ولأن الحركات الإسلامية - وليست الحركات الدنيوية الغربية - كانت تقدمية[٣٢٣]. كان الوفد الاستثناء الوحيد، غير أن ذلك عاد إلي الوضع الدولي. فبعد الحرب العالمية الأولي، تحطمت الإمبراطورية العثمانية وألغيت الخلافة في ١٩٢٤. ولهذا السبب، تبني الوفد برنامجاً وطنياً دنيوياً ضيقاً. ونظراً لهذه الظروف التاريخية الطارئة والاستثنائية، صدر دستور ١٩٢٣، وانقطعت العلاقة مع الشريعة بعد أن كان يحافظ عليها ولو من الناحية النظرية لم يعن هذا أن الوفد كان ضد الإسلام، وإنما أن هذا الحزب آمن بأن الدين ليس له وظيفة في السياسة.

البرهان على أن سيادة الدنيوية السياسية ذات طابع طارئ أن جماعة الإخوان المسلمين تأسست بعد مرور أربع سنوات على أول انتصار للوفد في انتخابات ١٩٢٤[٣٢٤]. ويوضح الانتشار السريع للحركة أن الإسلام السياسي لم يمت. غير أن الأمر الجديد كان الطابع المطلق لأيديولوجية الحركة الإسلامية،

---

٣٢٠ نفسه، ص٢٢.
٣٢١ نفسه، ص ص٣٨-٤٨.
٣٢٢ نفسه، ص ص٣٥-٤١.
٣٢٣ نفسه، ص ص٣٥-٣٦.
٣٢٤ نفسه، ص ص٣٧-٣٨.

فإن قيام الوفد بالقضاء على الهيكل السياسي السابق وضع الحركة الإسلامية في وضع غير ملائم. ولأول مرة في التاريخ، أقيمت منظمة مهمتها الدفاع عن الإسلام ضد الدنيوية الغربية[٣٢٥]. من هنا جاء الطابع المطلق والجامد لإيديولوجية الجماعة وتنظيمها.

رغم أن جماعة الإخوان المسلمين استعادت جانباً من الأرضية المفقودة، فمازالت الأفكار الدنيوية الغربية سائدة في صفوف النخبة في المؤسسات المتغربة. أن جيل طارق البشري - وهو الذي ترعرع في ظل عبد الناصر - آمن أيضاً إيماناً راسخاً بأن التحول إلي الدنيوية والوطنية والتقدم أمور مترابطة ترابطاً لا ينفصم. ولهذا، كان حتماً أن تخفق الناصرية. ذلك أنها ركزت على النضال من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي دون غيره من الأمور، ولم تلتفت إلي النضال من أجل الاستقلال الإيديولوجي. وإذ تبنت الناصرية نماذج تنموية غربية. فقد أهملت الزاوية الثالثة للمثلث أي استبقاء "الموروث التاريخي". فالاستقلال مستحيل دون الموروث التاريخي باعتباره مضاداً لقبول الأفكار الأجنبية المستوردة أو "الوافدة". والموروث التاريخي هو الزاوية الثالثة الضرورية للزاويتين الأخريين في المثلث، وهما النضال من أجل التحرير السياسي والاقتصادي. أن استيراد هويتنا بإعادة بناء الوشائج بيننا وبين الماضي لشرط مسبق ضروري للتقدم. وعليه، فلا ينبغي فقط أن يوجه النضال ضد ما هو خارجنا بل أيضاً ضد ما ليس صادقاً بداخلنا. ويقدم الإسلام الحل الوحيد لهذه المشكلة[٣٢٦].

رغم أن طارق البشري مازال يعترف في مقدمته الجديدة بأن جماعة الإخوان لم تقدم أبداً برنامجاً سياسياً واقتصادياً تفصيلياً وكاملاً، فقد صار ينظر إلي النضال من أجل استعادة الرابطة بالماضي على أنه يضع الأساس لمثل هذا البرنامج الكامل. فمتي أدرك المرء أن الإسلام شيء كلي، وصار من غير الممكن أن تتهم الجماعة بالغموض، وأن تصور على أنها منظمة رجعية لا تسعي إلي الاستقلال. وصفات الإسلام الجامعة مبنية على الشريعة كأساس لها. فبالتالي، تكون إعادة الشريعة - وهو المطلب الرئيسي للجماعة - شيئاً مشروعاً وضرورياً في الوقت نفسه[٣٢٧].

من الملفت للنظر أن طارق البشري يعتبر هذا المطلب مشروعاً رغم أنه من جيل رأي دائماً في المطالبة بإعادة الشريعة حيلة لحرف الأنظار من القضايا الحقيقية. وهو يدين الآن الفكرة التي قال بها جيله وهي أن طبيعة القانون والمصدر الذي أشتق منه ليس بالأمر الهام، بل المهم هو الطريقة التي تضمن بها العدالة والحرية ويمنع الاستبداد، لأن هذه الفكر تضمنت دائماً أن القانون الغربي يمكن أن يفيد فائدة أكبر من القانون الإسلامي. لقد أرسل الطلبة المصريون جيلاً بعد جيل إلي فرنسا لدراسة قانون نابليون، وضاعت عشرات السنين في تكييفه للظروف المصرية. وأطلق على هذه الجهود أسم الإصلاحات. ولكن هل كانت إصلاحات حقاً؟ ألم تكن النتائج أفضل لو بذلن تلك الجهود في دراسة الشريعة بدلاً من تدمير ثقافتنا الخاصة والبحث عن أساس لم يكن في الحقيقة إلا مؤقتاً؟ في رأي طارق البشري أن النسق القانوني

---

٣٢٥ نفسه، ص ص٣٨-٣٩.
٣٢٦ نفسه، ص ص٤٠-٤٢.
٣٢٧ نفسه، ص ص٤٢-٤٦.

الغربي، كما أقامته الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، لا يتفق مع الثقافة المصرية. فقد أوجد هوة بين الواجبات التي يفرضها هذا النسق وبين القيم والثقافة المصريتين. ومن المستطاع أن يعالج هذا الانفصال بإعادة الشريعة مرة ثانية. فللنسق القانوني الإسلامي تراث أستمر ثلاثة عشر قرناً، وقد يكون أحسن ما أعطاه الإسلام للعالم[٣٢٨].

عندما يقرأ الإنسان ما كتبه طارق البشري في إعادة تقييمه لجماعة الإخوان بالطريقة التي وصفناها آنفاً، فقد يطرأ على ذهنه أن المؤلف فقد تماماً تلك القدرات النقدية التي أكسبته شهرة، وأنه أستسلم لجماعة الإخوان استسلاماً كاملاً. وغير أن هذا ليس ما حدث تماماً. فرغم أنه يحاول فهم ما أبدته الجماعة من مقاومة للوفد وللحركة الشيوعية على أنه نضال ضد الدنيوية في الدرجة الأولي، إلا أن هذا لا يقدم تفسيراً للسبب الذي جعل الجماعة تتعاون مع إسماعيل صدقي والنقراشي، لأن رئيسي الوزارة هذين كانا ينصران المصالح الرأسمالية الغربية دون أن يخفيا مقاصدهما، ولم يرغبا أبداً في إعادة الشريعة[٣٢٩]. ورغم أن طارق البشري مؤرخ عاطف على الإخوان، إلا أنه يري استحالة الدفاع عن سياستهم كما كانت وقتذاك[٣٣٠]. ففي نهاية المطاف، تضررت جماعة الإخوان المسلمين ذاتها من سياستها غير الصائبة أكبر الضرر، وذلك عندما تم حلّها واغتيل زعيمها على أيدي نفس الساسة الرجعيين الذين ساندتهم قبلاً. ويعتقد طارق البشري أنه، مثلما يكون ضرورياً أن يعيد خصوم الإخوان السابقون والمعاصرون النظر إلي رأيهم في هذه الحركة، فمن الضروري بنفس القدر أن تعترف الجماعة بأخطائها السابقة[٣٣١]. يجب عليها أن تدرك أن تمييزها بين الخير المطلق والشر المطلق لا يخدم غرضاً ولا سند له. والواقع أنه كان للإخوان المسلمين وقتذاك أمور مشتركة مع الحركة الوطنية أكثر مما كانت لهم مع حكومات الأقلية والملك. ولا يستطيع الطرفان تحقيق التصالح بينهما إلا بأن يعترفا جميعاً بإخطائهما. ففي هذه الحالة ـ و في هذه الحالة فقط ـ يمكن أن يتحدا في جبهة واحدة. هذا هو الهدف الذي دفع بطارق البشري إلي كتابة مقدمته الجديدة لمؤلفه الأعظم "الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢"[٣٣٢].

---

٣٢٨ نفسه، ص ص٤٥-٤٧.
٣٢٩ نفسه، ص ص٥٠-٥٩.
٣٣٠ نفسه، ص ص٥٧-٥٩.
٣٣١ نفسه، ص٥٩.
٣٣٢ نفسه، ص٢١ وص ص٥٩-٦٠.

خـــاتمـــة

استهدف هذا البحث فحص ثلاثة موضوعات مترابطة، هي الطابع العلمي للمنهج المصري لكتابة التاريخ، وطابعه الإيديولوجي، واستمرارية التيارات السياسية التي كانت بارزة في فترة ١٩٣٦-١٩٥٢ خلال السبعينيات والثمانينات. وكما ظهر من هذا البحث، فقد كان لاستمرارية التيارات السياسية الخاصة بفترة ١٩٣٦-١٩٥٢ تأثير كبير على وجهة نظر المؤرخين المصريين. ويبدو هذا التأثير على ثلاثة مستويات: العلمي، والصحفي، والدعائي.

في الفصلين الأولين، تناولنا التحليل العلمي الذي قامت به الدراسات التاريخية المصرية للتطورات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية. و في هذين الفصلين، تبدت بصورة تدريجية أوجه النظر المختلفة للتيارين الوفدي والماركسي. وبصفة عامة، ففي الفصل الأول كان التفسير الوفدي للتطورات الاقتصادية - كما تقدم به عبد العظيم رمضان - أكثر تفاؤلاً بمراحل عن التفسير اليساري. تركزت دراسة رمضان بوضوح على التطورات الإيجابية في هذه الفترة وأعتبر التطور السريع للرأسمالية الصناعية المحلية بشكل خاص خياراً صالحاً لحل مشاكل مصر في ذلك الوقت. من ناحية أخري، شدد المؤرخون اليساريون على المظاهر السلبية للتطور الرأسمالي في هذه الفترة، وتمت دراساتهم بحيث تقدم الأسانيد لحجتهم المركزية، وهي أن النمو الاقتصادي في إطار رأسمالي دولي أمر مستحيل.

وضع التحليل الاجتماعي الاقتصادي الذي قام به هذان التياران، الأساس لتحليل التطورات السياسية في هذه الفترة، وهي التطورات التي تم تناولها في الفصل الثاني. ومثلما كان الحال في الفصل الأول، ركز الفصل الثاني أيضاً على التساؤل عن أسباب الأزمة في فترة ١٩٣٦-١٩٥٢. وصفنا في هذا الفصل باقتضاب النمو التدريجي للتحليل السياسي الماركسي خلال العقود الماضية عن طريق المقارنة بين مؤلف شهدي عطية الشافعي وكتاب رفعت السعيد. ومن الواضح أن الفكر السياسي الماركسي المبكر قاسي من الحتمية الاقتصادية والتبسيطية. فقد صور جميع التطورات السياسية على أساس معايير الصدام المستمر بين المصالح الاقتصادية الطبقية. لم ينظر هذا الفكر إلي الأحزاب السياسية إلا على أنها تمثل مصالح اقتصادية معينة، وأنه لابد من تفسير سلوكها على أسس اقتصادية. ورغم أن هذه التبسيطية الاقتصادية الشديدة أقل بروزاً بدرجة كبيرة في عمل رفعت السعيد - الذي يجتهد لكي يوجد توازناً بين التحليلين الاقتصادي والسياسي - إلا أن التطرف في الاتجاه الآخر موجود في التفسير الوفدي للتطورات السياسية. ففي هذا التيار السياسي تكون معالم العلاقة بين التطورات الاقتصادية والسياسية أقل تحديداً ووضوحاً. ورغم أن رمضان يعترف بوجود الاختلافات الطبقية، إلا أنه يعتقد فقط أنها تضع حدوداً معينة للعمليات السياسية العامة، وأن التطورات السياسية يجب أن تفسر أولاً بمقتضي معاييرها الخاصة بها.

يتمثل اختلاف التناول في تباين الإطارات المفاهيمية التي يستخدمها التياران. ففي حين أن المؤرخين اليساريين يحاولون إيجاد رابطة إدراكية بين التطورات الاقتصادية والسياسية داخل الإطار المفاهيمي للصراع الطبقي، يحصر المؤرخون الوفديون - أمثال رمضان وأنيس - تحليلهم في المقام الأول في التطورات السياسية التي يحللونها داخل إطار الصراع بين القوي الديمقراطية والأوتوقراطية. وتتبدي التضمينات السياسية للتناولين المتباينين بكل بداهة. فالإطار الذي يستعمله المؤرخون الوفديون يعطيهم الفرصة لكي يبرئوا سلوك الوفد. ورغم أن رمضان يعترف بواقع أن الملاك الكبار كانوا ممثلين في الوفد تمثيلاً قوياً، وأنهم مسئولون عن عرقلة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية، إلا أن الوفد في رأيه لا يتحمل أي مسئولية عن تقويض النظام القديم. وإذ يركز رمضان على إطار سياسي ضيق، فهو يميل إلي عدم رؤية القوي الاقتصادية العاملة تحت السطح، الأمر الذي يمكنه من اعتبار أحزاب الأقلية والسراي والقوي الإمبريالية دون غيرها مسئولة عن فشل النظام القديم.

من ناحية أخري، يعطي إطار الصراع الطبقي للمؤرخين اليساريين الفرصة لإدانة النظام القديم بأكمله، بما فيه الوفد. وإذا ينظرون إلي المجتمع المصري باعتباره مجتمعاً طبقياً منذ ١٩١٩، وإلي الوفد باعتباره ممثلاً لمصالح الطبقات المالكة، فهم يحطمون الصورة الوطنية التي يتقدم بها الوفد كحزب ممثل للأمة كلها. ورغم ذلك، يظل موقف اليسار من الوفد ثنائي القيمة كما رأينا. فرغم النظر إلي الوفد على أنه ساند الأمر الواقع الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنه يعتبر أحسن حزب تقليدي لأنه ناضل من أجل حرية مصر السياسية، وحقوق الشعب الديمقراطية وإن كان هذا بدرجة أقل. وبالإضافة إلي ذلك، ظل الوفد حزب الأغلبية باستمرار حتي نهاية النظام القديم. ويساعد هذا أيضاً على تفسير موقف اليسار المزدوج من الوفد.

لايزال تناول المؤرخين العلمي أمراً سائداً في الفصلين الأولين. يبرر مؤرخو التيارين جميعاً حجمهم بالأسانيد والدراسة التاريخية. ولا تتغلب المتطلبات الإيديولوجية الخاصة بالتيار السياسي الذي ينتمون إليه - على قدراتهم النقدية إلا في أحوال قليلة. وأبرز مثال للتجاوز من طرف الجانب الوفدي هو الوصف الذي يقدمه رمضان لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢. كذلك تظهر رؤيته المتحزبة المتطرفة للتاريخ الوفدي ظهوراً قوياً في روايته للمناقشة حول القمصان الزرقاء.

يقدم الفصل الثالث صورة مقربة عن التفسير اليساري للتاريخ المصري الذي سبق الإشارة إليه في الفصلين السابقين. ويرجع سبب ذلك الرئيسي إلي أن الحركة اليسارية ذاتها قد تلقت دفعاً جديداً بعد الحرب العالمية الثانية، وعادة مرة أخري على المسرح السياسي ويفسر المؤرخون اليساريون هذه النهضة للحركة الشيوعية على أنها نتيجة الصراع الطبقي المتزايد، في نفس الوقت، يبرر هذا التفسير وجودهم ذاته، إذ أن الحركة الشيوعية كانت الوحيدة التي في استطاعتها قيادة الثورة

الوشيكة التي توافرت ظروفها الموضوعية و في رأي هؤلاء المؤرخين أن الفكرة القائلة أن النضال الوطني دخل مرحلة ثورية جديدة تستند إلي كون هذا النضال تبني الأفكار اليسارية الجذرية الداعية إلي الكفاح ضد السيطرة السياسية والاقتصادية للإمبريالية وضد الطبقة الحاكمة المحلية سواء بسواء، وهي الطبقة التي قيل أنها متحالفة مع القوي الإمبريالية.

ساهمت الدراسات التاريخية اليسارية مساهمة كبيرة في معرفة التاريخ المصري عن فترة ١٩٤٥-١٩٥٢. ومؤلفات طارق البشري عن الحركة السياسية في هذه الفترة ذات نزاهة وقيمة ممتازتين. وقد توسعنا في الفصل الثالث في الدراسة التحليلية للحكومة الوفدية الأخيرة. وأعطتنا أعمال رفعت السعيد لأول مرة نظرة داخلية مفصلة إلي هذه الحركة بكل مالها من تنوعات.

إذا كان تحليل المؤرخين في الفصول الأولي تناول في المقام الأول أسباب وطبيعة الأزمة التي برزت في فترة ١٩٣٦-١٩٥٢، إلا أن المؤرخين الذين يعالجون فترة ١٩٤٥-١٩٥٢ يركزون تركيزاً خاصاً على الأسباب التي أدت إلي إخفاق الثورة. و في حالة المؤرخين الوفديين، فهم يركزون أيضاً على أسباب انهيار النظام القديم. في الفصل المتعلق بالحكومة الوفدية الأخيرة، يقدم طارق البشري تحليلاً واضحاً لمختلف الأسباب السياسية والاقتصادية التي أعجزت حكومة الوفد عن إيقاف المدَ الثوري. غير أن المؤرخين الذين قبلوا هذا التحليل لم يدينوا كلهم الحركة اليسارية ولجأ بعضهم إلي نظريات التآمر حتي يتقادى الوصول إلي النتائج القاسية التي استنتجها البشري. وأستعمل المؤرخون الوفديون واليساريون هذا المخرج أيضاً في تحليلهم لحريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢.

مع ذلك، ليس كل المؤرخين هم الذين لجأوا إلي هذا المنهج. يحول رفعت السعيد وأحمد صادق سعد تقديم بيان موضوعي ومنطقي عن إخفاقات الحركة اليسارية. يتركز نقدهما عن مظهرين من مظاهرها، وهي السيطرة الأجنبية والضعف التنظيمي وخاصة النزاع الداخلي. ويركز رفعت السعيد على أوجه القصور التنظيمية والاستراتيجية للحركة، و في رأيه أن العنصر الأجنبي أقل أهمية. غير أن مؤرخين آخرين -سواء كانوا من الحركة اليسارية أو خارجها- يركزون أساساً على السيطرة الأجنبية على الحركة. و في عمله الأول، يعتقد طارق البشري أن أوجها معينة للقصور النظري في الحركة اليسارية يجب أن تنسب إلي الأجانب. بل يذهب في كتابه الأخير إلي الرأي المتطرف القائل أن الأجانب استخدموا الحركة عن قصد لكي يحتفظوا بمركزهم السائد في المجتمع المصري.

كلما علا الرهان السياسي وتحول التحليل من النوع الاجتماعي الاقتصادي والسياسي العريض إلي تحليل الحركات السياسية وأسباب إخفاق الثورة (أو إخفاق النظام القديم) - وكلما كبر المضمون الإيديولوجي للكتابة التاريخية. نجد مثلاً لذلك في هجوم طارق البشري على السيطرة الأجنبية على الحركة اليسارية. من المؤكد أن وقوفه موقفاً مناصراً لجماعة الإخوان المسلمين بعد ذلك لا يحَسن تحليله للحركة اليسارية. فتوجيه الاتهام إلي الأجانب أنهم حاولوا أن يبقوا على مركزهم

السائد في المجتمع المصري فأقاموا حركة شيوعية هاجمت السيطرة الإمبريالية الأجنبية والرأسمالية بأشد الأساليب عنفاً، يبدو أمراً سخيفاً لا يقبله العقل، مثلما يكون إتهام البريطانيين بإشعال النار في القاهرة لكي يحتفظوا بقواعدهم العسكرية على ضفاف قناة السويس. ولا يقل نقد رمضان للحركة الشيوعية عن ذلك من حيث الصبغة السياسية. ومن دفاعه عن جماعة الفجر الجديد يظهر في بداهة أنه يري ضرورة التحاق الحركة اليسارية بالوفد في حركة وطنية تقدمية عريضة.

يشتد المضمون الإيديولوجي بروزاً أكبر منذلك في الفصلين الأخيرين. ورغم أن رواية رمضان عن مصر الفتاة وما يسرده رفعت السعيد وطارق البشري عن جماعة الإخوان المسلمين ـ فيهما بصيرة نافذة عميقة، إلا أن حديثهم منحازاً انحيازاً شديداً، الأمر الذي يعترف به طارق البشري بعد ذلك في صراحة. فالهدف الرئيسي لهذه الدراسات ليس فحص طبيعة تلك الحركات وتتبع تطورها، بل إدانتها. غير أن الطريقة التي يهاجم بها المؤرخون الوفديون واليساريون خصومهم السياسيين يقدم بالتأكيد معلومات مفيدة هامة عن إيديولوجية الحركة السياسية التي ينتمي إليها هؤلاء المؤرخون. بهذا المعني، تكتسب تلك الكتابات أهمية باعتبارها دراسات تاريخية ونزاليات سياسية أيضاً.

وخلاصة، يمكننا القول أن هذا البحث حاول أن يبين أن الكتابة التاريخية شيء تحدده المناقشة السياسية الجارية إلي درجة كبيرة. نجد تعبيراً مقتضباً عن هذه العلاقة في القول أن كل جيل يكتب تاريخه الخاص. غير أن القول الأدق كل تيار سياسي يكتب تاريخه الخاص ويعيد كتابته بشكل مستمر. وبالتالي، فسوف تنعكس النزاعات والحوارات السياسية المعاصرة في الكتابة التاريخية. ولا يعني هذا أن الكتابة التاريخية الصادرة عن مختلف التيارات السياسية كتابة إيديولوجية خالصة أي ليس لها أساس في الواقع التاريخي. ولكنه يعني فقط أن المركبة الإيديولوجية واحدة من القوي الدافعة في المنهج المصري لكتابة التاريخ، وأنها تستطيع أن توجه البحث التاريخي نحو مناهج قد ترتفع فيها أو تهبط الدقة العلمية. ويتوقف المستوي الذي تصل إليه الكتابة التاريخية على طبيعة الموضوع المطروح، وعلى الرهان السياسي الذي يتضمنه. فإذا كان الرهان ضعيفاً ازداد الحوار انفتاحاً وقلَ البحث التاريخي انحيازاً. أما إذا أرتفع الرهان وكان الموضوع حساساً مثل قضية السبب في إخفاق الثورة، اقتربت الكتابة التاريخية من المستوي الدعائي بسهولة أكبر. و في الحالتين، كانت المركبة الإيديولوجية بديهية.

في المنهج المصري لكتابة التاريخ عنصر إيديولوجي قوي. وهذا ألا يجعله أقل قيمة أو أشد استثناء من أي كتابة تاريخية آخري. فإنه يعكس فقط كون المجتمع المصري في السبعينيات والثمانينات يخوض نفس أزمة التوجه والاضطراب السياسي التي مر بها في الأربعينيات. ففي الفترتين كليهما، أفتقد المجتمع المصري الشعور بالإجماع والتوافق، وبدت مفتوحة أمامه الخيارات المحيرة، التحد تتراوح من الرأسمالية والاشتراكية إلي النظام الإسلامي. وتجد الاتجاهات المتناقضة ـ والتي كثيراً ما تتبادل الإنكار لبعضها بعضاً ـ في الحياة السياسية المصرية المعاصرة انعكاساً لها في المنهج المصري الحديث لكتابة التاريخ.

ثبت المراجع العربية

- أنيس، محمد ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي (القاهرة، ١٩٧٢ الأول)، مكتبة مدبولي.
- أنيس، محمد حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ على ضوء وثائق تنشر لأول مرة (القاهرة، ١٩٧٢، الثاني)، مكتبة مدبولي.
- البشري، طارق الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥-١٩٥٢ (القاهرة، ١٩٧٢ ط١/ ١٩٨١ ط٢)، دار الشروق.
- البشري، طارق المسلون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية (القاهرة، ١٩٨٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الدسوقي، عاصم كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (١٩١٤-١٩٥٢)، (القاهرة، ١٩٧٥).
- رمضان، عبد العظيم محمد تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلي سنة ١٩٣٦. (القاهرة ١٩٦٨ ط١، ١٩٨٣ ط٢)، مكتبة مدبولي.
- رمضان، عبد العظيم محمد حزب الوفد بين اليمين واليسار. موقف الوفد الإيديولوجي. الكاتب، س١٣ (١٩٧٣)، ع١٤٨، ص ص٥٦-٦٥.
- رمضان، عبد العظيم محمد الليبرالية في التطبيق (١٩٢٤-١٩٥٢). الطليعة، ع٨ (١٩٧٢)، ص ص٦٠-٧٧.
- رمضان، عبد العظيم محمد حزب الوفد بين اليمين واليسار. الحركة الشيوعية في مصر في سنة ١٩١٩. الكاتب، س١٣ (١٩٧٣)، ع١٥١، ص ص٧٠-٩١.
- رمضان، عبد العظيم محمد مصطفي النحاس.. الزعيم الذي نساه المؤرخون. الكاتب، س١٤ (١٩٧٤)، ع١٦٢، ص ص٧٧-٨٢.
- رمضان، عبد العظيم محمد تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ إلي سنة ١٩٤٨، بيروت، ١٩٧٤، مجلدان، الوطن العربي.
- رمضان، عبد العظيم محمد صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧-١٩٥٢)، (بيروت، ١٩٧٨)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- رمضان، عبد العظيم محمد الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو، (القاهرة، ١٩٨١)، مكتبة مدبولي.
- سعد، أحمد صادق صفحات من اليسار المصري في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ١٩٤٥-١٩٤٦، (القاهرة، ١٩٦٢)، مكتبة مدبولي.
- السعيد، رفعت ثورة ١٩١٩، المقدمات.. والمواقف الطبقية المختلفة، الطليعة، ص٥ (١٩٦٩)، ع٣، ص ص١٦-٣٧.
- السعيد، رفعت مصر بين معاهدة ١٩٣٦ وانتفاضة ١٩٤٦. الطليعة، س٨ (١٩٧٢)، ع١٢، ص ص٨١-٩٢.
- السعيد، رفعت اليمين القديم واليمين الجديد. الطليعة، س١٠، ص ص٨٦-٩٣.
- السعيد، رفعت مصطفي النحاس.. السياسي.. الزعيم.. والمناضل. الطليعة، س١١، (١٩٧٥)، ع٩، ص ص١١٨-١٣٧.
- السعيد، رفعت تاريخ المنظمات اليسارية المصرية، ١٩٤٠-١٩٥٠ (القاهرة، ١٩٧٦)، دار الثقافة الجديدة.
- السعيد، رفعت حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين. متي.. كيف.. لماذا؟. (القاهرة، ١٩٧٧ الأول). ط٥ ١٩٨٤، دار الثقافة الجديدة.
- السعيد، رفعت الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥-١٩٤٨ (القاهرة ١٩٧٧ الثاني)، مكتبة مدبولي.
- سيد أحمد، محمد مستقبل النظام الحزبي في مصر (القاهرة، ١٩٨٤)، دار المستقبل العربي.
- الشافعي، شهدي عطية تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦. (القاهرة، ١٩٥٦). دار شهدي ١٩٨٣.
- الشرقاوي، جمال من الذي أحرق القاهرة في سنة ١٩٥٢. الطليعة، س١٢، (١٩٧٦)، ع١، ص ص٤٧-٧٤.

ثبت المراجع باللغات الإفرنجية

- Davis (Eric): Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization. Princeton, 1983
(تحدي الاستعمار: بنك مصر والتصنيع المصري).
- Deeb (Marius): Party Politics in Egypt: The Wafd and its Rivals 1919-1939. Oxford, 1979.
(السياسة الحزبية في مصر: الوفد وخصومه، 1919-1939).
- Hendriks (Bertus): Egypt's Elections, Mubarak's Binsd in: MERIP januari (1985) nr. 129, pp.11-18.
(الانتخابات المصرية، قيد مبارك).
- Hinnebusch (Raymond A): The National Progressive Unionist Party: The Nationalist-Left Opposition in Postpopulist Egypt. In: Arabic Studies Quartly vol. 3 (1981) nr. 4, pp. 325-351.
(الحزب الوطني التقدمي الوحدوي: المعارضة الوطنية اليسارية في مصر بعد الشيوعية).
- Hinnebusch (Raymond A): The TReemergence of the Wafd Party: Glimpses of the Liberal Opposition in Egypt in: International Journal of Middle Eastern Studies vol. 16 (1984) pp. 99-121.
(انبثاق الوفد مرة ثانية: لمحات إلي المعارضة الليبرالية في مصر).
- Jankowski (James P): Egypt's Young Rebels: "Young Egypt", 1933-1952. Stanford, 1975.
(ثوار مصر الشبان: مصر الفتاة).
- Kedourie (Elie): The Chatham House Version and Cther Middle Eastern Studies. London ,1984.
(رواية شاتهام ودراسات شرق أوسطية أخري).
- Kepel (Gilles): The Prophet & Pharaoh: Muslim Extremism in Egypt. London, 1985.
(النبي وفرعون: التطرف الإسلامي في مصر).
- Kramer (Gudrun): "Radical" Nationalists, Fundamentalists. And the Jews in Egypt or, Who is a Real Egyptian? In: Islam, Nationalism and Radicalism in Egypt and the Sudan, Ed. G.B. Warburg & U. M. Kupfershmidt. New York, 1983 pp. 354-374.
(الوطنيون الجذريون والأصوليون واليهود في مصر أو من هو مصري حقاً).
- Laqueur (Walter): Communism and Nationalism in the Middle East: A Survey (London, 1950).
(الشيوعية والوطنية في الشرق الأوسط: نظرة شاملة).
- Mitchell (Ritchard P.): The Society of the Muslim Brothers. Oxford, 1969.
(جماعة الإخوان المسلمين).
- Reid (Donald M): The Return of the Egyptian Wafd in: International Journal of Arican History vol 12 (1979) nr. 3, pp. 389-415.
(عودة الوفد المصري).
- Sayyid-Marsot (Afaf Lutfi al): Egypt's Liberal Expetiment: 1922-1936. Los Angeles, 1977.
(تجربة مصر الليبرالية، ١٩٢٢-١٩٣٦).
- Schulze (Reinhard): Die Rebellion der agytischen Fellahin, 1919. Berlin, 1981.
(ثورة الفلاحين المصريين عام ١٩١٩).

- Smith (Charles D): Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt: A Biography of Muhammad Husayn Haykal. New York, 1983.

(الإسلام والبحث عن نظام اجتماعي في مصر: سيرة محمد حسين).

- Terry (Janice): The Wafd, 1919-1952: Cornerstone of Egyptina Political Power. Beirut, 1982.

(الوفد ١٩١٩-١٩٥٢: حجر الزاوية في السلطة السياسية المصرية).

- Tignor (Robert L): Equity in Egypt's Recent Past: 1945-1952 in The Political Economy of Income Distribution in Egypt. ed. Gouda Abdel Halek & Robert Tignor, 1982, pp. 20-55.

(العدالة في ماضي مصر القريب، ١٩٤٥-١٩٥٢).

- Tignor(RobertL):State,PrivateEnterprise,andEconomicChangeinEgypt,1918-1952.Princeton,1981.

(الدولة والمشروع الخاص والتغيير الاقتصادي في مصر، ١٩١٨-١٩٢٠).

- Vatikiotis (P. J.): The History of Egypt. London, 1980.

(تاريخ مصر).

- Vatikiotis (P. J.): Nasser and his Generation. London, 1978.

(عبد الناصر وجيله).

هـذا الكـتاب

رسالة الدكتوراه المقدمة لجامعة أمستردام ـ هولندا ـ عام ١٩٨٥ تتناول الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة في الفترة ما بين ١٩٣٦ إلي ١٩٥٢.

المؤلف رول ماير، مؤرخ هولندي معاصر، عاش في مصر عامي ١٩٨٣ـ ١٩٨٤، ليكتشف ـ لدهشته ـ أن المؤرخين الغربيين لا يولون المؤرخين المصريين إهتماماً كبيراً في تأريخهم وبحثهم للأحداث التاريخية المصرية، فقام ببحثه هذا معتمداً في معظمه علي كتابات المؤرخين والباحثين المصريين، ليصبح هذا الكتاب أول دراسة من نوعها لكاتب جاد ومتخصص ومتحيز لمصر وللمؤرخين المصريين.

دار شهدي للنشر

طبع بدار المدينة المنورة

١١٤ ش مجلس الشعب/ القاهرة: ٩٠١٠٣٠